جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

الحماية الدولية للبيئة من التجارب النووية

مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص قانون البيئة

تحت إشراف الأستاذة:

من إعداد الطالبة:

سلطانة يمينة

شريف صبرينة

1. الأستاذ زورو ناصر مساعد (أ) رئيسا.
2. الأستاذة سلطانة يمينة مساعدة (أ) مشرفة ومقررا.
3. الأستاذة درنموشن أمال مساعدة (أ) ممتحنة.

السنة الدراسية 2015/2014

"ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ
لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ"

{ سورة الروم : الآية 40 }

الإهداء

إلى اعز الناس بصحبتى فى هذه الدنيا، الوالدين الكريمن : أمى و أبى
أطال الله فى عمرهما ، خاصة والدتى العظيمة التى هى سند لى فى
حياتى و لها الفضل لما وصلت إليه.

إلى إخوتى وأخواتى بارك الله فىهم:

كرىمة ، سميرة، رىمه، عمىروش، ارزقى، وبالأخص أختى فازىة منى لها
شكر و عرفان.

إلى كل من ساعدنى على انجاز هذا العمل حتى ولو بابتسامة أكرمهم الله.

شكر و عرفان

الحمد لله أولاً وأخيراً أن وفقني على إتمام هذا البحث،
بمدده وعونه، وبعد حمده و الثناء عليه أتقدم بالشكر
إلى الأستاذة المشرفة "سلطانة يمينة" على تفضلها
وتكرمها بالإشراف على هذا العمل، وما قدمته لي
من نصائح وتوجيهات ما كان للبحث لولاها أن
يكون بشكله الحالي.

المقدمة

منذ بداية تاريخ البشرية والإنسان يحلم دوماً بامتلاك الطاقة والكشف عن أسرارها وبتكاثف جهود العلماء في سبيل معرفة المادة وتركيبها، اكتشفت أجزاء الذرة و النيوترونات و البروتونات و الإلكترون . في عام 1935 اكتشف العالم دمبستر اليورانيوم وأعلن العالمان الألمانيان "اوتوهان" ومساعده "فريتز ستراسمان" أن ذرات اليورانيوم يمكن انشطارها عند قذفها بالنيوترونات فتبعث طاقة حرارية عالية، وفي عام 1942 قام العالم الايطالي "انريكو فيرمي" في إحداه أول تفاعل نووي تسلسلي في اليورانيوم الطبيعي، وبعد بحث طويل للعلماء تم اكتشاف الماء الثقيل و الهروجين الثقيل، وكما استطاعوا الحصول على طاقة نووية كبيرة من تحطيم الذرة الذي يسمى بالانشطار النووي (القنبلة النووية) أو بالجمع بين نواتي عنصرين خفيفين ليتحدوا ويكونا نواة أثقل وهو ما يسمى بالاندماج النووي (القنبلة الهيدروجينية).¹

على إثر ذلك واجهت البشرية نوعاً جديداً من الكوارث مع بداية الاستغلال للطاقة النووية خاصة مع التفجير الأول للقنبلتين النوويتين على "هيروشيما" اليابانية في 6 أوت 1945، وقنبلة "نازاكي" في 9 أوت 1945، ثم تحول التنافس العلمي بين الدول إلى سباق في سبيل إنتاج الآلات الأكثر تدميراً، فانطلق التنافس العسكري بين الدول في إنتاج الأسلحة النووية بسبب الخوف و عدم الاستقرار الأمني.²

¹نبيل بوساق، حكم ضحايا التجارب النووية بين الشريعة و القانون الدولي دراسة حالة الجزائر نموذجاً، مذكر ماجستير في الشريعة و القانون، كلية العلوم الإسلامية بن يوسف بن خدة، جامعة الجزائر 1، 2012/2013، ص15.
²جمال مهدي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة من الأضرار الناجمة عن الأسلحة النووية، مذكرة ماجستير في الحقوق، قانون البيئة و العمران، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013/2014، ص5.

الحماية الدولية للبيئة من التجارب النووية

فسعت الدول بعد الحرب العالمية الثانية إلى تطوير قدراتها النووية فانتشرت المنشآت النووية في كل أنحاء العالم لإنتاج و تطوير الأسلحة النووية وإجراء التجارب حيث يقدر عددها أزيد من 2000 تجربة نووية¹

لكن ارتبط قيام التجارب النووية بظهور مشاكل صحية لمن تعرض لأثارها إضافة إلى مشاكل تتعلق بتلوث البيئة في المناطق التي جرى استخدامها و المناطق المجاورة لها، إذ يعرف التلوث الإشعاعي الصادر عن هذه التجارب النووية انه تلوث عابر للحدود لا يعرف حدود جغرافية أو سياسية وكما انه تلوث مدمر من المستحيل إعادة إصلاح الضرر الذي تلحقه سواء بالبيئة وعناصرها أو بالإنسان الذي تمتد أثاره إلى غاية الأجيال الحالية².

ويعد الالتزام بعدم تلويث البيئة مبدأ راسخ في العلاقات الدولية إلا أن قيام بالتجارب النووية يخالف هذا المبدأ لما تلحقه بالبيئة من إضرار تهدد الجنس البشري وموارده الطبيعية، نتيجة التلوث الناتج عن التفجيرات النووية والنفائات المشعة.

وبناء على ما تقدم فان موضوعنا محل الدراسة "الحماية الدولية للبيئة من التجارب النووية" يستدعي أن يحظى بدراسة علمية أكاديمية، وذلك لكونه موضوع عرفه العالم منذ القدم وفي نفس الوقت موضوع حديث إذ لا يزال يطرح إشكاليات في وقتنا الحاضر، إذ يتعلق بالتجارب النووية التي قامت بها الدول الكبرى و تلتها الدول الصغرى وأثارها على الإنسان والبيئة التي مازالت باقية.

وفي محاولة لحماية البيئة من خطر التلوث الإشعاعي من جهة وإيقاف التسلح النووي وانتشاره من جهة أخرى، ببذل المجتمع الدولي جهود للحد منها فأبرمت اتفاقيات ومعاهدات بهذا الخصوص تجسدت في الحظر الجزئي لتجارب النووية من خلال توقيع اتفاقية موسكو في 1943 المتعلق بالحظر الجزئي للتجارب النووية في الجو والماء والأرض و الفضاء إذ

¹ مقطع من رسالة الأمين العام بان كي - مون بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، 29 آب/أغسطس، الموقع:

<http://www.un.org/ar/sg/messages/searchstr.asp?newsID=1249>

² جمال مهدي، المرجع السابق، ص 6.

الحماية الدولية للبيئة من التجارب النووية

تهدف إلى الحد منها، وكما تم التوصل إلى إبرام اتفاقية الحظر الكلي لتجارب النووية في عام 1996.

وهذا الموضوع يهم الجزائر لأن فرنسا لم تكتفي بجرائمها التي مارستها ضد الشعب الجزائري من قتل جماعي بالأسلحة التقليدية، بل تطور الأمر إلى استخدام السلاح النووي وقيامها بالتجارب النووية في الصحراء الجزائرية، إذ تعتبر البلد العربي و الإقليمي الوحيد الذي تعرض لتجارب نووية حيث تقدر تجاربها في كل من منطقة "رقان" ومنطقة "ان أينكر" ما بين 12 فيفري 1960 و 16 نوفمبر 1996 بـ17 تجربة نووية أدت بهلاك 42 ألف جزائري وتعرض آلاف الآخرين بإشعاعات وأضرار جسيمة مست بالبيئة والسكان، وكما بعد خروجها من الأراضي الجزائرية تركت ورائها موروث نوويا في يد الجزائر التي لا خبرة لها، وبدون أي معلومات أو خرائط عن مناطق الإشعاع أو مقر دفن النفايات التي لم تراعي فيها المعايير و الشروط للتخلص منها حتى أنها تركتها في العراء، فمنطقة الصحراء لازالت تعاني لليوم من آثار الإشعاع النووي، الأمر الذي يثير مسؤولية فرنسا اتجاه الأضرار التي لحقت بضحايا الجزائريين .

و هنا يمكن طرح الإشكالية التي نسعى للإجابة عنها من خلال هذه الدراسة :كأتي
ماهو النظام الذي اقره القانون الدولي لمواجهة المخاطر المحدقة بالبيئة بفعل التجارب النووية ؟

ومن اجل الإجابة على الإشكالية التي يثيرها الموضوع ارتأينا لتقسيم الثنائي للبحث من خلال فصلين :

الفصل الأول: بعنوان الإطار القانوني العام لتجارب النووية، إذ نستعرض أهم التجارب النووية في العالم، الذي عرف تسابق نووي بين أكبر معسكرين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي، وكما نستعرض التجارب النووي الفرنسية في الصحراء الجزائرية وفي الجنوب المحيط الهادي و نتطرق إلى آثار هذه التجارب على صحة الإنسان و البيئة، والجهود الدولية المبذولة لحظر التجارب النووية .

الحماية الدولية للبيئة من التجارب النووية

أما الفصل الثاني: بعنوان المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية نستعرض الأسس التي يمكن تأسيس المسؤولية الدولية عن الأضرار التجارب النووية التي تتمثل في العمل الغير المشروع ونظرية المخاطر ،وكما نتناول مسؤولية فرنسا عن الأضرار الناتجة عن تجاربها النووية، وقيام المسؤولية يترتب عنه الالتزام بالتعويض عن الإضرار النووية الذي يكون بإعادة الحال إلى ما كان عليه أو بالتعويض النقدي أو بالترضية.

وأتابع في دراستي إلى عدة مناهج علمية في مختلف نقاط البحث وأبرزها المنهج التاريخي، واعتمدت عليه في الفصل الأول أثناء دراسة أهم التجارب النووية في العالم في تبيان مختلف الاتفاقيات الدولية للحظر التجارب النووية ،وفي الفصل الثاني عند تناول المسؤولية الدولية لفرنسا في تجاربها النووية.

وأما المنهج الاستقرائي و التحليلي تناولته في الفصل الثاني عند دراسة وتحليل المعاهدات واستقراء المواد التي نصت عليها ،والأحكام القضائية الصادرة عن التجارب النووية، وفي الفصل الثاني عند تحديد أسس المسؤولية الدولية ومسألة التعويض الجزائريين

أما المنهج الوصفي اعتمدت عليه في الفصل الأول عند دراسة أثار التجارب النووية على الإنسان والبيئة، وفي الفصل الثاني عند تحديد صور التعويض عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

تعد التجارب النووية ذات أهمية كبيرة في المجال العلمي و التقني للحصول و امتلاك المعطيات و المعلومات الفيزيائية ، و عند دراسة الأساليب الجديدة وإظهار نتائج الأسلحة لضمان الاستعمال الآمن لأسلحة النووية ،ويمكن موضوع التجارب النووية بضبط في تحصيل المعلومات ومعرفة كيفية التصرف فيها مع مختلف الأسلحة تحت مختلف الظروف إذ تسمح بمقارنتها مع التنبؤ النظري¹.

كما تعد التجارب النووية كمؤشر على القوة و التطور العسكري و العلمي، حيث يتم فوق الأرض و تحت الأرض و تحت مياه البحر ، و يتم تفجير القنابل في أعالي الأبراج و على متن البارحات أو يتم تعليقها².

و لقد تنافست الدول لإجرائها بهدف تحسين دفاعها و امتلاك القوة العسكرية ، و كانت الولايات المتحدة الأمريكية السابقة لذلك، ففجرت أول قنبلة لها عام 1945 والاتحاد السوفيتي سنة 1949، و لم يكن هناك اهتمام يذكر بالآثار المدمرة لهذه التجارب على الإنسانية والبيئة³.

لقد دعي المجتمع الدولي إلى وقف التجارب النووية و الحد من انتشار الأسلحة النووية ،حيث عقدت اتفاقيات لحظرها الجزئي في الجو و الفضاء الخارجي و تحت الماء في سنة 1963 و في الأخير تم حظرها كلياً من خلال إبرام اتفاقية الحظر الكلي سنة 1996 و هذا لما تسببه الإشعاعات النووية من خطورة على صحة الإنسان و البيئة.

¹ Lucien Michaud, les essais Nucléaire Française, édition Bruylant Bruscelles, 1996 pp 37, 38.

²اليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية (39 آب/ أغسطس)، نحتضن عالماً خالياً من الأسلحة النووية، الأمم المتحدة، <http://www.un.org/ar/events/againstnucleartestsday,2015/09/12>.

³عمار منصور، محاضرة الافتتاح، التجارب النووية عبر تاريخ الجزائر، جزء من هذا التاريخ!، أعمال الملتقى الدولي حول آثار التجارب النووية في العالم: الصحراء الجزائرية نموذجاً، الجزائر 13-14 فبراير 2007، منشورات المركز الوطني لدراسات و البحث في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر 1954، ص 22-23.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام للتجارب النووية

لذا في هذا الفصل سوف نستعرض أهم التجارب النووية التي حدثت في العالم في (المبحث الأول)، و آثارها هذه التجارب النووية في (المبحث الثاني)، والحظر القانوني للتجارب النووية في (المبحث الثالث)

المبحث الأول: التجارب النووية في العالم.

نظرا لخطورة لأسلحة النووية سارعت العديد من الدول إلى تملك هذا النوع من الأسلحة، فيعد أداة قوية في يد من يملكها و في نفس الوقت أداة فتاكة إذ تهدد بأمن و السام الدولي ، فهي تترك آثار وخيمة على البيئة و الإنسان ، إلا أن هذا لم يمنع جشع دول الكبرى في العالم من انسياق نحو طموحاتها و جشعها في امتلاكه¹.

و كانت الولايات المتحدة الأمريكية السبابة لاستعمال هذا السلاح وتجربته في البيئة وذلك عندما ألقت قنبلتين نوويتين على "هيروشيما" و "نازاكي" يوم 6 أوت 1995 ، ما خلق خوف بين الدول الأخرى ، و نفس الحال بالنسبة لفرنسا التي استباحة الأراضي الجزائرية فلم يكفيها ما مارسته من جرائم حرب ضد الجزائريين، فقد خصصت مواقع أخرى لإجراء أبحاثها النووية في مستعمراتها.

فمن خلال هذا المبحث سوف نتناول التجارب النووية الفرنسية في العالم(المطلب الأول)، ثم نتطرق بعد ذلك إلى أهم التجارب النووية في العالم لدول الكبرى المالكة لصناعة النووية(المطلب الثاني) .

المطلب الأول: التجارب النووية الفرنسية في العالم

لقد استباح الاستعمار الفرنسي الأراضي الصحراوية الجزائرية لإجراء تجاربها النووية ومنحت نفسها الحق في ذلك.

كما اتخذت من منطقة جنوب المحيط الهادي كمركز للقيام بتجاربها النووية و لتوسيع أبحاثها لتتمكن من امتلاك السلاح النووي.

¹العيد جباري، مبدأ حظر انتشار الأسلحة النووية في القانون الدولي، مذكرة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون ،جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2011/2010، ص،6.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام للتجارب النووية

لذا سوف نحاول نتناول في هذا المطلب أهم التجارب النووية التي قامت بها فرنسا في كل من الجزائر (الفرع الأول) و جنوب المحيط الهادي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التجارب النووية الفرنسية في الجزائر.

رغم التجارب النووية الكثيرة التي قامت بها فرنسا على الأراضي الجزائرية إلا أنها لم تصرح رسميا إلا بـ 4 تفجيرات وهي "تفجير اليربوع الأزرق" و "تفجير اليربوع الأبيض" و "تفجير اليربوع الأحمر" و "تفجير اليربوع الأخضر" في منطقة رقان، و كما جعلت من منطقة "اين ايكر" مركز لقيام بتجاربها الباطنية، و اختيار فرنسا للصحراء الجزائرية لم يكن عبثا بل كان بتخطيط مسبق قبل 3 سنوات من أول تفجير في 1960.

فمن خلال هذا المطلب نتناول التجارب النووية الفرنسية في كل من منطقة "رقان" و "اين ايكر" و الأهداف التي دفعت بفرنسا لاختيار الجزائر كمسرح لجرائمها النووية.

أولا : التجارب النووية في منطقة "رقان" و "اين ايكر":

أ – التجارب النووية الفرنسية في منطقة رقان (التجارب السطحية)

لقد استقر رأي السلطات الفرنسية على اختيار منطقة رقان (منطقة حمودية) لتكون المكان الأول للتجارب النووية الفرنسية، فتموضع فيها الجيش الفرنسي، إذ تحتوي على 6500 فرنسي بين جنود و علماء و تقنيين و 3500 جزائري كعمال بسطاء و معتقلين¹، و لقد تم اختيار منطقة "حمودية" التي تبعد عن رقان بـ 65 كلم كقاعدة أساسية لمراقبة و إجراء التجارب النووية و يتم فيها الإشراف المباشر على العمليات و رصد الإشعاعات، أما منطقة رقان فهي مقر مصالح التقنية و الإدارية وتحتوي على المطار العسكري².

¹علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية و الكيماوية في القانون الجزائري، الطبعة الأولى، دار الخلدونية

للنشر و التوزيع، 2008، ص 43-44.

²نبيل بوساق، المرجع سابق، ص 74 .

الفصل الأول: الإطار القانوني العام للتجارب النووية

و بتاريخ 13 فيفري 1960 تم تفجير أول قنبلة استيقظ سكان بمنطقة رقان، و لقد أطلق على هذه العملية اسم اليربوع الأزرق¹.

ولقد كانت طاقتها تساوي 70 كيلو طن أي بثلاث أضعاف من قنبلة هيروشيما و قد استخدمت فرنسا في هذه التجربة جزائريين و فرنسيين كفرن تجارب، حيث قامت بتوزيع نظارات سوداء و زودت الفرنسيين باللباس المناسب ، أما الجزائريين فقدمت لهم بطانيات و طلبت منهم أن يولوا ظهورهم عن النقطة الصفر و إغلاق أعينهم و حمايتها بالأيدي، و في هذا الصدد يقول "ميشال فيرجي" - الرئيس الشرقي لمنظمة ضحايا التجارب النووية"شاهدة على أول التجربتين في رقان ان "فرنسا ولقد طلب منا الخروج و الاستلقاء على بطونا و انه لم يطلب مني احد مقياس الإشعاع المغناطيسي الذي أقيس به ولم يكن هناك أي متابعة طبية للعسكريين و المدنيين والسكان المحليين،و أن فرنسا قد كذبت علينا و ظلتنا"².

أما التجربة الثانية في منطقة رقان كانت في 1 أفريل 1960 تحت اسم "اليربوع الأبيض" و الثالثة في 07 ديسمبر 1960 تحت اسم "اليربوع الأحمر" أما التجربة الرابعة فتمت يوم 25 أفريل 1961 تحت تسمية "اليربوع الأخضر"، و قد استعمل فيها 195 جندي فرنسي في سرية تامة و بدون علمهم و استعملوا كحيوانات مخابر³.

¹في هذا الصدد لقد سجل التفجير بالصوت و الصورة بعد كلمة ألقاها ديغول في نقطة التفجير "بحمودية" (65 كلم عن رقان) قبل التفجير بساعة و عرض الشريط في النشرة الإخبارية الفرنسية.

راجع في ذلك: لخصر شعاشعية، الأساس القانوني الدولي لمسؤولية فرنسا عن تجاربها النووية في الجزائر ،دراسة تحديد القواعد الموضوعية و الإجرائية في القانون الدولي لمطالبة فرنسا بالتعويض، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 7 العدد 2، 2014، صفحة 116.

²شهادة ميشال فيرجي، الرئيس الشرقي لمنظمة ضحايا التجارب النووية فرنسا، أعمال الملتقى الثاني حول آثار التجارب النووية في العالم، الصحراء الجزائرية نموذج، الجزائر، 2007، المرجع السابق، ص283.

³ يجدر الذكر أن كلمة اليربوع: هو اسم، لحيوان يعيش في الصحراء أما الألوان الثلاث الأحمر و الأبيض و الأزرق هي ألوان عالم فرنسا .

ب - التجارب النووية في منطقة "ان اينكر" (التجارب الباطنية):

لقد تم اختيار منطقة "ان اينكر" لاعتبارات جيولوجية في المنطقة صخرية وجبلية حيث وجدت فرنسا جبلا ملائما للإنفجارات الباطنية في الهقار "بتاوريت"، و"تان افلى"، يقع بحوالي 100 كلم شمال "تمنراست" وهذه المنطق ذات الكتلة الغرانيتية تم فيها تفجير 13 قنبلة نووية باطنية بين 1961 - 1966¹.

فلقد قامت بحفر أنفاق باطنية أفقية طويلة من 800 إلى 1200 كلم، خلال السداسي الأول من سنة 1961 تم انجاز النفق E_1, E_2 من الناحية الشرقية للجبل، و وضعت القنبلة الذرية و الصواريخ بالنفق E_1 و فجرت زعزعت الجبل، و بعدها قامت بتفجير القنبلة الثانية بالنفق E_2 و التي كانت فعاليتها أقوى، و خلال السداسي الثاني من سنة 1961 تم توطيد و انجاز النفق E_3 من الناحية الجنوبية للجبل و كانت قوة التجربة به أصعب بكثير من القنبلتين السابقتين، و في السداسي الأول من سنة 1962 إنجاز عدة أنفاق $E_5 - E_6 - E_7 - E_8$ و قد تمت التجارب النووية في أنفاق $E_5 - E_7 - E_8$ و بقي النفق E_6 ²

وحتى بعد حصول الجزائر على الاستقلال مازالت فرنسا تواصل سلسلتها من التجارب النووية، فمن أهم التجارب التي قامت بها التجربة تحت اسم "Monique - مونيك" بتاريخ 1965/02/27 بلغت طاقتها ما يعادل 20 كيلو طن في الكتلة الغرانيتية، و قد كان

راجع في ذلك عمار منصور، الطاقة النووية بين المخاطر و الاستعمالات السلمية من سلسلة الندوات، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة الثانية، دار هوم، الجزائر، 2010، ص 42.

¹ عبد الكاظم العبودي، التجارب النووية الفرنسية و مخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة و البيئة في المدى القريب و البعيد، سلسلة الندوات، التجارب النووية الفرنسي في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص، 82.

² مصلحة الدراسات لمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954 التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر و أثارها الباقية، سلسلة الندوات التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، دار هوم، الجزائر، 2010، صفحة 29.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام للتجارب النووية

المكلفون بالتجارب يميزون السكان الذي استعملوهم كقنران تجارب بقلادات معدنية تحمل أرقاماً تسلسلية لمعرفة تأثير الإشعاعات عليهم¹.

و هنا تجدر الإشارة أن تجربة ابريل في أول ماي 1962 اجمع العلماء أن التفجير الباطني الثاني كان فشلا ذريعا إذ وصف "بتشرنوبيل 1" ترتب عنها حدث رعب بحيث أدى هذا الانفجار إلى انهيار الجبل و انطلق سحابة مشعة في الغلاف الجوي وصلت إلى ارتفاع 2600 متر ولقد تم إحصاء 17 ضحية توفيت بسرطان الدم².

ثانيا : أهداف فرنسا في اختيار الصحراء الجزائرية كمنطقة لتجاربها النووية

يعتبر الثالث عشر من شهر فيفري شاهدا على جرائم الحرب المرتكبة من قبل الاستعمار الفرنسي لتاريخ اول التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية³. ولقد صرح الجنرال "لافو": أن اختيار منطقة "رقان" لإجراء أول تجربة للقنبلة الذرية قد حدث في جوان 1957 و بدأت الأعمال فيها في عام 1958 و في اقل من 3 سنوات أصبحت المنطقة يقطنها 6500 فرنسي و 3500 صحراوي يشتغلون ليلا و نهارا لإنجاح إجراء التجربة النووية⁴.

وفي هذا الإطار سوف نستعرض أسباب و أهداف اختيار الصحراء الجزائرية كمنطقة للقيام بهذه التجارب.

¹مصطفى خياطي، أثار الإشعاع النووي على سكان الجنوب الجزائري سلسلة الملتقيات، أعمال الملتقى الدولي الثاني حول آثار التجارب النووية في العالم، صحراء الجزائر نموذجا، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، مؤسسة نيسو للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص، 102.

²محمد صنياتي الزعبي، المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تسببها النفايات النووية، مذكرة ماجستير قسم القانون العام، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، 2010/2009، ص، 87.

³عمار منصور، ملحة التجارب النووية في العالم، و تستمر المأساة من سلسلة أعمال الملتقى الدولي الثاني حول آثار التجارب النووية في العالم، صحراء الجزائر نموذجا، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في حركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، مؤسسة نيسو للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص، 31.

⁴لخصر شعاشعية، المرجع السابق، ص، 13.

أ - أهداف فرنسا الظاهرية

بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم حركة تسابق نحو التسلح و بابتكار أسلحة الدمار الشامل الدمار، فبعد تفجير أول قنبلة ذرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على مدينة "هيروشيما" و "نازاكي" و تجارب الاتحاد السوفيتي و بريطانيا، قامت فرنسا بإتباع حلفائها ومواكبتهم في التسلح لأنها ترى أن عناصر القوة لا تتمثل في عدد المستعمرات و المساحة الترابية و إنما الغلبة للأقوى الذي يملك أحدث الأسلحة و أفنكها، و ما كان أمامها إلا الأراضي الجزائرية لتكون منفذها لتحقيق أهدافها¹.

أما السبب الثاني يعود إلى ما حققته الثورة الجزائرية من انتصارات عسكرية و سياسية، حيث اعترف بحق الشعب الجزائري في سيادته واستقلاله من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1957 وفي نفس سنة اتخذ قرار إجراء التجارب النووية في الصحراء، فتقاعس الجيش الفرنسي و تراجع أمام الثورة الجزائرية، لذا قررت حكومة "ديغول" اختيار الصحراء الجزائرية كموقع لتجاربها النووية ليرفع معنويات جيشه والذي أثرت فيهم ضربات القوية للمجاهدين و كذا الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها الثورة، و تفادي أي انقلاب من العسكريين الذين أرادوا أن يزيحوه من الحكم².

ب - الأهداف الخفية لاختيار الموقع:

تدخل تجارب النووية في الجزائر ضمن الاتفاقات التاريخية بين فرنسا و إسرائيل من خلال الاتفاق السري الذي وقعه الطرفان عام 1953، حيث كانت إسرائيل تبحث عن ارض لإجراء تجاربها رغم ما تملكه من علماء في الذرة، أما فرنسا كانت تبحث عن الحلقة المفقودة في امتلاك القنبلة النووية بعد أن هاجرها حلفاءها و رفضوا تزويدها بطرق ميدانية للتجارب النووية، و الاستفادة من رؤوس أموال أغنياء اليهود لضمان القوة النووية³.

¹نبيل بوساق، مرجع السابق، ص ص، 72 - 73.

²مصلحة الدراسات بالمركز، مرجع ابق، ص، 15.

³لخصر شعاشعية، مرجع السابق، ص 134.

الفرع الثاني: التجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادي

بعد الحرب العالمية الثانية و الشروع الدول في السباق نحو التسلح للسيطرة على الطاقة النووية لامتلاك الأسلحة النووية و ردع أعدائها من هجوم محتمل، بدأت فرنسا تطلق العديد من البحوث للتحكم في الطاقة الذرية فجعلت الصحراء الجزائرية موقعا لها لأول تجاربها النووية لتوسيع الموقع تجاربها كان لها ثلاث خيارات بولينيزيا، رينيون و كاليدونيا الجديدة، وبحصول الجزائر على الاستقلال كان على فرنسا الاستعجال للبحث عن موقع آخر فوق الاختيار على بولينيزيا في جنوب المحيط الهادي و تم إنشاء مديرية مراكز الاختبار النووي فيها، وهدفها تحقيق وضم المراكز الجديدة تحت السلطة المباشرة لوزير الجنود الفرنسي، وقامت بين عام 1966 و 1974 بـ 46 تجربة نووية من خلال الرماية على البارجة و تحت الدبابة أو الهواء¹.

و يعود اختيار لبولينيزيا لاحتوائها على جزر غير مؤهلة و لعزلتهم الجغرافية، فتقع بين خطي عرض 8° و 28° و بين خطي طول 134 درجة و 155 درجة غربا و هي منطقة بحرية في وسط المحيط الهادي و هي تتألف من 5 جزر كبيرة منها تاهيتي، و الماركيز، جامبير ، و الجزر المرجانية موروروا و فانغاتوفا².

فأول تجربة نووية قامت بها فرنسا في بولينيزيا كانت في 2 جويلية 1966 من في "مورو روا" في منطقة تدعى "داندون Dindon" تحت تسمية "Aldebaran"³، كما قامت بتفجير أول قنبلة نووية حرارية في جزيرة فانغاتوفا و ضاهت قوتها بـ 170 قنبلة هيروشيما مجتمعة سنة 24 اوت 1968 فكانت هاتين التجربتين آثار خطيرة على صحة السكان و البيئة و في 8 أبريل 1992 رفضت فرنسا المصادقة على اتفاق راروتونغا الذي حظر التجارب النووية و جعل من جنوب المحيط الهادي منطقة خالية من الاسلحة النووية⁴.

¹ Le centre d'expérimentation du pacifique (1963– 1974), Rapports, 2006, p 3.

Nucléaires Française en ¹Michele Alliot-Marie, la dimension Radiologique des essais

.Polynésie à l'épreuve des farts , Ministre de la défense, p, 18

³ Les polynésiens et les essais Nucléaires, assemblée de la Polynésie française, 2005 , p 17

⁴جوليان بيرون: التسلسل الزمني لتجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية و بولينيزيا بالمحيط الهادي، على موقع

<http://www.france24.com>

الفصل الأول: الإطار القانوني العام للتجارب النووية

و في 8 افريل 1992 قررت فرنسا تعليق التجارب النووية الفرنسية لعام واحد لتجدها بعد ذلك في سبتمبر 1995 ، إذ قامت بـ 6 تجارب في كل من جزيرة موروروا و فاتغاتوفا و كانت آخر تجربة لها في 27 جانفي 1996، وأثارها على صحة الإنسان و البيئية لازالت إلى اليوم¹.

المطلب الثاني : أهم التجارب النووية في العالم للدول الكبرى الملتزمة للصناعة النووية
سوف نتطرق الذكر على التجارب النووية التي قامت بها اقوي دولتين في العالم حتى اليوم وممارسات الولايات المتحدة الأمريكية (الفرع الأول) والاتحاد السوفيتي سابقا (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التجارب النووية الأمريكية

قامت الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتفجير 1151 قنبلة، 331 تجربة جوية و اغلبها في قاعدة NEVADA و في المحيط الهادي بجزر مارشال، وأجريت في مناطق أخرى كالأسكا و كولورادو و الميسيسيبي و نيومكسيكو².
و نحن في هذا الفرع سوف نحاول أن نذكر أهم هذه التجارب التي تتمثل في تجاربها في هيروشيما و نازاكي و جزر مارشال و منطقة NEVADA.

أولا : قنبلة هيروشيما و نازاكا

بتاريخ السادس من أوت 1945 أُلقت أول قنبلة الذرية من طائرة أمريكية³، ويقول سونا و تسوبوي "هيباكوشا" عضو جمعية جانسويكين – اليابان احد ضحايا هذه القنبلة الذي كان على بعد 12 كلم من نقطة 0 للقنبلة هيروشيما ،ويقول أنه تعرض لإصابات و حروق في كامل الجسد و مزقت أذناه و أخذ جلده يتقشر و هو الآن في عمر 81 سنة يعاني

¹Bruno Barrillot, interdire les armes Nucléaires « une perspective du pacifique », 2014, p ,9.

²كارا اونغ، الانعكاسات السيئة لتجارب الأسلحة النووية بالولايات المتحدة الأمريكية، أعمال الملتقى الدولي حول آثار التجارب النووية في العالم، الصحراء الجزائرية نموذجا، 2007، منشورات المركز الوطني لدراسات و البحث في الحركة الوطنية ثورة اول نوفمبر 1954، ص، 38.

³محمد خير بنونة، القانون الدولي و استخدام الطاقة النووية ، الطبعة الثانية، مؤسسة دار الشعب ، مصر ، 1971، ص

الفصل الأول: الإطار القانوني العام للتجارب النووية

من فقر الدم و صعوبات قلبية و سرطان الكولون¹، أما عن القنبلة الثانية أقيمت في اليوم التاسع من شهر أوت على مدينة "نكزاكي" و لقد اتخذ الرئيس ترومان قراره باستخدام القنبلة الذرية ضد اليابان انتقاما للكارثة التي أصابت الأمريكيين في "بيرل هاربر"، ويعود وكان من نتائج إسقاط هذه القنابل إعلان اليابان هو إنهاء الحرب العالمية الثانية².

ثانيا: التجارب الأمريكية في جزر مارشال و نافادا:

لقد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من أراضي جزر مارشال مسرحا لتجاربها النووية وهذا في كل من "بكينى و اينوتاك" من سنة 1946 إلى سنة 1958 و في نفس الوقت قامت بتجارب نووية أخرى على جزيرة نافادا في جنوب المحيط الهادي سنة 1991 و صل عددها إلى 67 تجربة عليها³.

1) جزر مارشال (Bekini, Enewetak):

■ جزيرة اينويتاك Enewetak

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بأول تجاربها ما بين شهر افريل و ماي من سنة 1998 إذ فجرت 3 قنابل، و بعد 3 سنوات قامت بالسلسلة الثانية وفجرت 4 قنابل سنة 1951، ثم تلاها تفجير قنبلة بقوة 10.4 MT سنة 1952 وسنة 1954، و بعد ذلك قامت بسلسلة من التجارب سنة 1956 وفجرت 11 قنبلة، ثم 21 قنبلة أخرى في عام 1958 و كانت معظم هذه التجارب للقنابل النووية كانت تنطلق من الطائرات أو من السفن تحت البحار⁴.

¹شهادة سوناو تسوبري "هيباكوشا"، شهادات حية، أعمال الملتقى حول آثار التجارب النووية في العالم، الصحراء الجزائرية نموذجا، 2007، المرجع السابق، ص، 72.

²محمد خيرى بنونه، مرجع سابق، ص، 57-58.

³Bruno Barrillo, op cit ,p , 8 .

⁴Rapport N° 3571 de (l'assemblée Nationale, cons tu on du 4 octobre 1958 sur les incidences environnement et sanitaires des essais Nucléaires effectués par la la France entre 1960 et 1996 et éléments de comparaison avec les essais des autres puissances Nucléaires , p 120.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام للتجارب النووية

وتوضح نتائج الدراسة التي أجريت على تلك الأراضي أن منطقة الجنوب Enewetak أصبحت مؤهلة لإعادة الإسكان فيها و استقرارهم مرة أخرى على عكس منطقة الشمال التي ما يزال الإشعاع فيها رغم الإصلاحات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد ترحال سكانها، والبلوتونيوم ذو نسبة عالية في تلك المنطقة¹.

■ جزيرة بكيني Bekini:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجاربها الأولية سنة 1946، وفجرت أول قنبلة بقوة 21 KT من الجو، أما الثانية قصفتها على عمق 30م من تحت البحر بواسطة سفن حربية، و لقد أوضحت الدراسة التي أجريت بعد هذه التجارب ارتفاع لنسبة الوفيات بسبب الإصابة بالسرطان، و كما قامت سنة 1956 بـ 6 تجارب ثم 10 تجارب قامت بها في سنة 1958².

بعد ذلك قامت بقصف قنبلة نووية بتسمية "برافو BRAVO" في 1 مارس 1994، و كانت قوتها تعادل 1000 مرة قنبلة هيروشيما، و نتيجة لذلك تعرض الصيادون اليابانيون بأضرار لسفنهم و لثورة السمكية³.

(2) نيفادا NEVADA:

بعد الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بـ 5 تجارب نووية إلى غاية نهاية عام 1951، لأنها ترى أن استخدام الأسلحة النووية تعتبر كوسيلة لحق شرعي للدفاع خاصة بعد تفجير الاتحاد السوفيتي (سابقاً) لأول قنبلة نووية في اوت 1949، فأصبحت هذه الدولة تبحث عن مكان لتجاربها النووية بظروف و شروط ملائمة شرعية غير مؤهلة سكانيا كملائمة، فتم اختيار منطقة NELLIS شمال غرب "Las viga" في دولة نيفادا للقيام بتجاربها خلال 30 سنة و تقدر تجاربها في هذا الموقع بـ 6 تجارب جوية⁴.

¹. كارا اونغ، المرجع السابق، ص، 40.

² Rapport, N° 3571, op. cit, p , 120 .

³Bruno Barrillo, op cit , p, 8 .

⁴ Rapport N° 3571 ,op cit,p, 131 .

الفرع الثاني: التجارب النووية للاتحاد السوفيتي

لقد قام بأول تجربة نووية جوية في منطقة "سميبالاتينك Semipalatinsk" وهذا إلى غاية 1949، ثم تلتها بتجاربها في الباطن الأرض في "بزوبل الجديدة"، و كما أجرت تجارب أخرى في مناطق مختلفة تحت إشعار "الاستخدام السلمي" و تقدر تجاربها النووية بـ 715 تجربة، وللإشارة أن الاتحاد السوفيتي كان يقوم بالتجارب النووية سرىا على خلاف الدول الغربية التي تجري تجاربها علنيتا للعالم، فكان الموقع الرئيسي لتجاربها النووية "كورشاتوف" غير موجود على الخريطة، ولقد تبنى رئيس الفيدرالية الروسية قانون لتعويض الضحايا ويخص هذا القانون فقط الأشخاص المقيمين في منطقة "Semipalatinsk"، و هذه التجارب النووية التي أقامتها في هذه المنطقة اقل ضررا للإنسان و البيئة مقارنة بالحوادث التي تحدث في العالم كحادثة تشيرنوبيل 1986، و قد أخضعت هذا الموقع لتجاربها النووية من 1946 إلى 1962 وإلى غاية 1990 قامت بتجارب في باطن الأرض، و بعد سنة 1995 اختير موقع زومبل الجديدة للقيام بأقوى تجاربها النووية و أكثرها شدة، و تعد شدة تجارب النووية الجوية و الباطنية للاتحاد السوفيتي بـ 285,39 MT موزعة على نحو :

- موقع Semipalatinsk بـ 17,42 MT.
- موقع Nouvelle Zemble بـ 265,34 MT .
- موقع Kapustin.yart, Totsk, Aralsk بـ 1,03 MT .
- مواقع صناعية اخرى بـ 1,60 MT¹ .

¹Rapport N° 3571 ,op cit , p, 153 – 155.

المبحث الثاني: آثار التجارب النووية

يواجه العالم اليوم أخطارا نووية إشعاعية متزايدة نتيجة انتشار استخدام المواد المشعة ، فكثرة حوادث التسرب بالإشعاع الناتجة عن نقل وتخزين وتشغيل المواد النووية، وأيضا الكوارث النووية الناتجة عن المنشآت النووية: مثل المفاعلات والأسلحة النووية، وكذلك التفجيرات والتجارب النووية، و حوادث سرقة، وتهريب المواد النووية، والإرهاب النووي يصاحب معه تلوث للبيئة بالمواد المشعة¹.

فهذه التجارب تؤثر على مسائل قانونية دولية ذات صلة به المتمثلة في الامن و الأمان النوويين (المطلب الأول)، ثم إن هذه التجارب ينتج عنها تلوث وهذا ما سندرسه في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المسألة القانونية المتأثرة بالتجارب النووية.

إن القيام بالتجارب النووية يزعزع الامن و الأمان في المجتمع فالأمن يُمثل ضرورة أساسية لكل مجتمع، إلا أن هناك العديد من الكوارث التي تحد من الاستقرار الأمني منها ما يرتبط بالإنسان أو البيئة أو تفاعلات الإنسان مع بيئته، ويعدّ التلوث الإشعاعي واحدا من العوامل التي تساهم في حالة عدم الاستقرار الأمني في المجتمع² في (الفرع الأول).

أما الأمان فيشكل الركيزة الأساسية للقانون النووي الذي ينظم مسائل إقامة المنشآت النووية في الدولة وإدارتها، ومنح التراخيص، وضمان أمن المنشآت النووية بهدف حماية العاملين والجمهور والبيئة من المخاطر الإشعاعية³ في (الفرع الثاني).

¹ عبد الرحمان بن محمد بن عبد الله المدعج، تقييم مخاطر التلوث الإشعاعي على امن المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير قسم العلوم الشرطية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية سعودية، 2013، ص 2-3 .

² المرجع السابق، ص 16.

³ عبد القادر مهداوي ، المرجع السابق، ص 270.

الفرع الأول : الامن النووي

تعتبر مسألة الامن والسلم الدوليين من الممارسات التي أوكلت لمنظمة الأمم المتحدة بقيادة دول مجلس الامن الدولي ، غير أن هذا الامن مهدد بسبب استعمالات النووية و القيام بعدة تفجيرات و عليه سوف نتطرق إلى مسألة التجارب النووية والامن النووي كالآتي:

أولاً: مفهوم الأمن النووي

1. التعريف اللغوي للأمن النووي:

يقال :أمنت فانا آمن أو يقال :أنت في أمن من ذلك ،أي في أمان . و قول الله تعالى "الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَعَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ"¹، فمعني كلمة الأمن هو نقيض الخوف،وقول الله تعالى " وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ءَامِنًا"²، أي الأمن بمعنى المكة وهو من الأمن والإيمان ، ويعني التصديق.

فمفهوم الأمن يعكس حالة نفسانية ذهنية وعقلية للفرد والجماعة والشعب والأمة على السواء فكلمة الأمن في اللغة العربية تعكس معاني عدة يجمعها رابط معنوي ،وهي الثقة و الاطمئنان ،والراحة ،وتحقيق الاستقرار ، حاجة إنسانية دائمة لا تغيرها الظروف³.

2. التعريف الاصطلاحي:

هو سلوك الدولة وفق إمكانياتها للمحافظة على بقائها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له مقومات النهوض والتقدم . هو ضمان امن الأمة والحفاظ على مصالحها الحيوية من أي اعتداء⁴.

¹سورة قريش، الآية 4.

²سورة البقرة، الآية 126.

³رائد حسين عبد الهادي حسنين ،البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الامن القومي الإسرائيلي، مذكرة ماجستير، كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة الأزهر –غزة ، 2010 ، ص ،108-109

⁴، المرجع السابق،ص109 .

3. التعريف القانوني:

هو إحدى المجالات الأمنية التي تهتم بالوقاية و الكشف واتخاذ التدابير المناسبة للحد من :

- سرقة المواد النووية أو أية مواد مشعة ،أو المعدات المتعلقة بها.
 - الأعمال التخريبية للمنشآت النووية.
 - التداول غير المشروع للمواد النووية أو أية مواد مشعة.
 - الاستخدام غير المشروع للإغراض الإجرامية للمواد أو أية مواد مشعة أخرى¹.
- إذ يتميز الامن انه مسؤولية دولة كل على حدة ،وكما أن أساسه القانوني يشمل الآليات و الأدوات الدولية والمبادئ المعترف بها والتي يتم تنفيذها من قبل السلطات الوطنية ،إذ للأنظمة الأمنية على المستوى المحلي لها دور فعال في تقوية الأنظمة الأمنية على مستوى الدولي².

فلقد لعبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية دور فعال في مجال الامن النووي ،حيث ساهمت في ووضع الآليات ،وأدوات للضبط الأمن النووي من خلال تقديم الإرشادات و النصح وإبرام الاتفاقيات ،وإضافة إلي البرامج و الخدمات التدريبية والتعليمية والاستشارية، الذي تركز على الحماية المادية للمواد و المرافق النووية ومكافحة التداول غير المشروع للمواد النووية³ ، وعرفته في مسرد مصطلحات الأمن، الأمن النووي بانه " منع و كشف سرقة المواد النووية ،و غيرها من المواد و المرافق المرتبطة بها أو تخزين أو الوصول غير المأذون بها إليها ،أو نقلها الغير المشروع أو التصرفات الشريرة الأخرى

¹ميروسلاف قريچوريك ،الامن النووي و السلامة النووية، الامن النووي، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2008، ص86.

²كارلتون ستويبر ،الايطار القانوني للامن النووي،الامن النووي،جامعة نايف، العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2008 ص 29.

³عبد القادر مهداوي، المرجع السابق، ص 302.

المتعلقة بتلك المواد و المرافق و التصدي لتلك الأفعال¹ . وعرفت في مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمانها: "الأمن" يعني تدابير تحول دون الوصول إلى المصادر المشعة على نحو غير مصرح به أو إتلافها وفقدانها أو سرقتها أو دون تحويل وجهتها على نحو غير مصرح به² .

وأما المشرع الجزائري عرفه في الفقرة 17 من المادة 2 من الفصل الأول من المرسوم الرئاسي رقم 14-195 الذي يحدد تدابير الأمن النووي المطبقة على الحماية المادية للمنشآت النووية و المواد النووية وامن المصادر المشعة "الأمن النووي" هي تدابير الحماية والكشف والرد على السرقة أو التخريب أو الدخول غير المرخص بها أو التحويل غير المشروع أو أي فعل إجرامي يمس بالمواد النووية أو المواد المشعة الأخرى أو المنشآت المشتركة³.

ثانيا : أهم خطوط الدفاع التي يقوم عليها الأمن النووي.

1. الوقاية : ويعد الخط الدفاع الأول ويتضمن تامين الحماية الكاملة للمواد النووية و مختلف المواد المشعة المعدة للاستخدام و التخزين أو النقل لاماكن مختلفة، و حماية المعدات المستخدمة لبرامج النووية.
2. الكشف : وهو الخط الدفاع الثاني الذي يتعلق باستخدام أجهزة و معدات للكشف عن المواد النووية أو أية مواد مشعة وتدريب عناصر الأمن عال هذه الأجهزة
3. الاستجابة : وتعد الخط الدفاع الثالث وهي من أصعب المهام وتشمل:
 - كيفية التعامل مع المواد المكتشفة.
 - كيفية التعامل مع التهديد النووي.

¹مسرد مصطلحات الأمان الصادر عن الوكالة الدولية الذرية المصطلحات المستخدمة في مجالي الأمان النووي و الوقاية من الإشعاعات طبعة 2007 ص2.

²مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها للوكالة الدولية للطاقة الذرية 2004 ص 3.

³مرسوم رئاسي 114-195، مؤرخ في 6 جويلية سنة 2014، يحدد تدابير الامن النووي المطبقة على الحماية المادية للمنشآت النووية و المواد النووية وامن المصادر المشعة، ج،ر، عدد42، المؤرخ في 9 جويلية 2014.

• الأدلة الجنائية النووية.

• التوثيق وربط الأحداث.¹

ثالثا : تأثير التجارب النووية على الامن النووي.

يظهر هذا الأثر من خلال التلوث الإشعاعي الناتج عنها بحيث لا تقف على الناحية الصحية فقط، وإنما تتعدى ليشمل مجالات أخرى تتعلق بأمن الدولة الداخلي والخارجي، كتهديد بأحد مقومات اقتصادها كالناتج الصناعي أو الزراعي أو أي مساس بتقدم ورفاهية شعبها و كيانها، فأى تهديدا بعناصر الدولة الثلاث الشعب أو الأرض أو السيادة يشكل تهديد للأمن الوطني بسبب خصوصية المواد المشعة وسرعة انتشارها، إذ تجعل من التسرب الإشعاعي خطر يهدد الدولة ويتعداه إلى إقليم دولة أخرى نتيجة حصول تسرب إشعاعي، وهذا ما يؤثر على العلاقة بين الدولة والدولة المجاورة نتيجة للاستخدام غير الامن للمواد المشعة².

ومن أهم الكوارث و الحوادث النووية التي شكلت تهديد إشعاعي في التاريخ :

• تجارب النووية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية على اليابان سنة 1945م بإلقائها قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما و ناجازاكي، كأول تجربة للقنبلة الذرية فهي تعد من اكبر الكوارث النووية في العالم، حيث خلفت القنبلة الأولى حوالي مائتين ألف قتيل و الثانية حوالي أربعين ألف قتيل و التدمير الشامل لمعظم منشآت المدينتين .

الفرع الثاني: الأمان النووي

تتصل مسألة الأمان النووي بالأمر (التقنية) المتعلقة بالمنشآت و العمل في المجال

النووي وعليه :

¹ميروسلاف قريچوريك، المرجع السابق، ص87 .

²عبد الرحمان بن محمد بن عبد الله المدعج، المرجع السابق، ص29-30.

أولاً: تعريف الأمان النووي

الأمان النووي هو مجموعة التدابير المتخذة لضمان التشغيل العادي للمنشأة النووية، والوقاية من الحوادث أو التقليل من آثارها في مراحل التصميم، والبناء، والتشغيل، والاستخدام، والإيقاف النهائي، والتفكيك للمنشآت النووية، أو لنقل المواد الإشعاعية¹. وعرفت الوكالة للطاقة الذرية في مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة و أمنها، الأمان هي " تدابير يقصد بها تدنيه احتمالات وقوع حوادث تنطوي علي مصادر مشعة و التخفيف من عواقب تلك الحوادث فيما لو وقعت"².

¹مهداوي عبد القادر، المرجع السابق، ص 270.

²مدونة قواعد السلوك بشأن امان المصادر المشعة وامنها للوكالة الدولية للطاقة الذرية 2004 ،ص3. ثانيا: معايير الأساسية للأمان النووي.

هما مجموعتان: متطلبات الأمان العامة ومتطلبات الأمان المحددة.

(1) متطلبات الأمان العامة: تتمثل في التزامات واقعة على الدول وهي:

- وضع الإطار القانوني والرقابي للأمان وهذا بوضع الإطار التشريعي الذي يحدد مجالات الرقابة في جميع حالات التعرض الإشعاعي.
- تحديد مسؤوليات جميع الجهات المسؤولة عن المرافق والأنشطة النووية
- إنشاء هيئة رقابية مستقلة، محددة الوظائف والصلاحيات، مع تزويدها بالكفاءات والموارد.
- ضبط إجراءات التنسيق بين مختلف السلطات المعنية بالوقاية والأمان في جميع حالات التعرض الإشعاعي.
- إدارة الوقاية والأمان: على الإدارة الوقاية والأمان اتخاذ جملة من الإجراءات منها:
 - نشر ثقافة الأمان على جميع المستويات وتشجيع مشاركة العمال وممثليهم في.
 - الوقاية من الإشعاعات وأمان المصادر الإشعاعية
 - تقييم الأمان فيما يخص المرافق والأنشطة؛
 - التصرف في النفايات المشعة وتحديد إجراءات التخلص منها؛
 - الإخراج من الخدمة و إنهاء الأنشطة؛
 - التصدي والتأهب للطوارئ.

(2) متطلبات الأمان المحددة: تتمثل في

- تقييم المواقع لأغراض المنشآت النووية
- أمان محطات القوى النووية
- أمان مفاعلات البحوث
- أمان مرافق دورة الوقود النووي
- أمان مرافق التخلص من النفايات المشعة
- أمان النقل المأمون للمواد المشعة

– عبد القادر مهداوي ، المرجع السابق، ص ، 272 و 273 .

ثانيا : أسس الأمان النووي

- حددت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أربعة أسس يقوم عليها الأمان النووي هي:
 - وضع القواعد التشريعية لإقامة جهاز يكون مسئولاً عن التفتيش والرقابة الحكومية بشأن الأمان النووي وحماية البيئة.
 - وضع الأسس القانونية التي ينبغي احترامها عند إنشاء وتشغيل المنشآت النووية في الدول، ومراعاة عدم تعرض العاملين بتلك المنشآت والجمهور لأية أخطار إشعاعية، بالإضافة إلى الأسس القانونية لحماية البيئة من المخاطر الإشعاعية
 - وضع نظام قانوني لتعويض المتضررين من الحوادث النووية.
 - وضع الإطار القانوني لمتطلبات تراخيص المنشآت النووية¹.

ثالثا: تمييز بين الامن النووي والأمان النووي

الأمن النووي هو الإجراءات التي تستهدف منع السرقة واكتشافها، ومنع التخريب والدخول غير المصرح به، والتدخل في مثل هذه الحالات، بينما الأمان النووي يركز على أمن الأشخاص والأموال والممتلكات والبيئة من الأنشطة النووية والتي على رأسها التجارب النووية².

الفرع الثالث : الجهود الدولية لتعزيز وتدعيم الامن و الأمان النووي

نتعرض في هذا الفرع إلى الجهود الدولية للطاقة الذرية و المجتمع الدولي ،و الجهود الجزائر لتعزيز وتدعيم الامن و الأمان النووي و تقييم هذه الجهود .

أولا :جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية و المجتمع الدولي

نتناول هذه الجهود في مسالتين،مسالة الامن النووي ومسالة الأمان النووي

(أ) في مسالة الامن النووي:

(1) الاتفاقيات غير الخاضعة لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

¹عبد القادر مهداوي ، مرجع سابق، ص 273.

² المرجع السابق، ص271.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

- اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية: تمنح هذه الاتفاقية الدول الموقعة العديد من الحقوق والالتزامات وكما قد صنفت الدول إلى أقسام:
 - الدول النووية : إذ يحظر عليها تزويد الدول غير النووية بالأسلحة النووية أو معدات التفجير النووي.
 - الدول غير النووية: إذ يحظر امتلاك الأسلحة النووية أو أية معدات تفجير نووي اعتماد و سائل الحماية المقررة من الوكالة في الدولة .
 - الاتفاقيات الإقليمية لحظر انتشار الأسلحة النووية ونزعها منها
 - اتفاقية تلاتليكو لأمريكا اللاتينية التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1968.
 - اتفاقية راروتونجا. الباسفيك والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1986.
- تتعهد الدول خلال هذه الاتفاقيات على استخدام المواد النووية و المرافق النووية لإغراض سلمية مع تطبيق معايير الحماية المعتمدة من الوكالة الدولية للطاقة النووية¹.
- (2) اتفاقيات الأمم المتحدة :
- هناك العديد من الاتفاقيات التي أعدتها الأمم المتحدة منها:
- اتفاقية المتعلقة بالمواد المشعة المعدات المسببة للإشعاع.
 - اتفاقية المتعلقة بتخريب المرافق النووية.
 - اتفاقية المتعلقة بأجهزة التفجير النووية .
 - اتفاقية المتعلقة بأجهزة التفجير النووية وإلزامية اتخاذ التدابير لحماية المواد النووية واخذ بعين الاعتبار توصيات و مهام الوكالة الدولية للطاقة².
- (3) قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بالأمن النووي :
- قرار مجلس الامن رقم 3731 (2001 م)، من بين القرارات التي أقرتها نجد القرار تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهو قرار ملزم يدعو الدول إلى :
- منع أو إحباط تمويل الإرهاب.
 - منع و تجريم الأعمال الإرهابية.
 - التعاون الدولي.
 - إنشاء هيئة لمتابعة الإرهاب.

¹كارلستون ستوبير ، المرجع السابق، صص 34 و 35 .

²المرجع السابق، صص 35 و 36.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

4) التوصيات والإرشادات الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية :

هي آليات غير ملزمة ولكن يمكن افتراضها ملزمة قانونيا إذا تم ضمها لأي قانون محلي أو دولي وتشمل على :

- الحماية المادية للمواد النووية و المرافق النووية .
 - أعدت لحماية المادية للمواد النووية التي في طور الاستخدام أو التخزين والنقل سواء النقل المحلي أو الدولي أو العسكري أو المدني .
 - مدونات قواعد السلوك بشأن أمان وامن المصادر المشعة تهدف إلى :
 - تحقيق مستوى عال من الأمان و الامن.
 - منع الوصول غير المشروع للمصادر النووية أو تخريبها أو سرقتها بغية الإقلال من احتمال استخدامها لإغراض عسكرية خبيثة تهدد الإنسان والمجتمع والبيئة .
 - الإقلال من الانبعاثات النووية التي يمكن أن تنتج عن أي حادث يتضمن هذه المصادر
 - إرشادات حول استيراد وتصدير المصادر الإشعاعية.
 - و بعض المدونات و الكتيبات الإرشادية الغير الملزمة منها :
 - مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المفاعلات الأبحاث لسنة 2004 :
 - نصت على الإرشادات والتوصيات المتعلقة بالوقاية والاستجابة الخاصة بالأمن النووي
 - مقاييس الأمان الأساسية الدولية للوقاية من الإشعاعات المؤننية و أمان المصادر النووية (سلسلة الأمان رقم 115) وتحتوي هذه الوثيقة على التوصيات منها :
 - إجراءات النقل الامن للمواد المشعة
 - مدونة الامن والأمان لمصادر المواد النووية
 - إبلاغ الطوارئ وخطوات عمليات المساعدة الفنية
 - التصرف خلال خطة و خطوات عمليات المساعدة الفنية
 - سلسلة إصدارات TECDOC الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية :
- وهي عبارة عن حصيلة خبرات خبراء دوليين حول مواضيع محددة تمت تغطيتها بكل إصدار وهناك العديد من الدول اتخذت هذه السلسلة كأساس لتشريعاتها الوطنية أو التنظيمية في مجال حماية المادية و الكشف عن المواد المشعة¹.

¹كارلستون ستوبير ،المرجع السابق، ص 37و38.

(ب) في مسألة الأمان النووي :

أبرمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدة اتفاقيات دولية في ظل التعاون الدولي لمواجهة الكوارث النووية فتم إبرام اتفاقيتين هامتين هما اتفاقية التبليغ المبكر في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي واتفاقية تقديم المساعدة في حال وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي¹.

1. اتفاقية التبليغ المبكر في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي في 23 سبتمبر

1986

نصت على واجب الدولة الطرف تبليغ الفوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول التي أضررت أو يحتمل أن تضار من الحادث، وأن تزودها بكافة المعلومات المتاحة لديها وتقليل إلى أدنى حد ممكن من آثار الحادث النووي وتبليغ في حدود الإمكانيات المتاحة.

2. اتفاقية تقديم المساعدة في حال وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي 23 سبتمبر :

1986:

وهي تكملة لاتفاقية التبليغ المبكر، ترمي إلى تقديم المساعدة في حال وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، إذ يجوز لأي دولة طرف طلب تقديم المساعدة من أي دولة طرف أخرى أو من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو أي من المنظمات الدولية الأخرى، سواء كان الحادث داخل أو خارج أراضيها أو في أراض تخضع لولايتها وتلتزم كل دولة طرف تطلب منها المساعدة أن تبت فوراً في الطلب الموجه إليها، وتقوم الوكالة بتنسيق المساعدة وتبادل المعلومات ونشر التقارير وإعداد خطط الطوارئ ووضع البرامج لرصد الإشعاعات مع المنظمات الدولية الأخرى بغية الحصول على المعلومات والبيانات الملائمة وإتاحتها للدول²

ثانياً : جهود الجزائر لتعزيز وتدعيم الامن النووي

وصادقت الجزائر على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأبرمت إتفاقيات أخرى لضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية منها الاتفاقية المتعلقة بتوريد مفاعل بحث نووية من الأرجنتين في 22 فيفري 1989، إذ يقع على عاتق الجزائر عدم إستعمال المواد النووية التي تستوردها من الأرجنتين لأي غرض عسكري، كما تتعهد الجزائر بقبول ضمانات الوكالة بموجب هذا الإتفاق ، وأبرمت إتفاقيات أخرى لضمان الاستخدام السلمي

¹ عبد القادر مهداوي ، المرجع السابق، ص270.

² المرجع السابق، صص، 281 و282.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

للطاقة النووية منها الاتفاقية المتعلقة بتوريد مفاعل بحث نووية من الأرجنتين في 22 فيفري 1989 إذ يقع على عاتق الجزائر عدم استعمال المواد النووية التي تستوردها من الأرجنتين لأي غرض عسكري، كما تتعهد الجزائر بقبول ضمانات الوكالة بموجب هذا الإتفاق¹.

إضافة إلى انضمام الجزائر إلى معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية بالجزائر بتاريخ 30 مارس 1996 بموجبه تتعهد الجزائر أساسا بقبول ضمانات تطبق وفقا لأحكام هذا الإتفاق على جميع المواد الإنشطارية والمصدرية المستخدمة في جميع النشاطات النووية السلمية التي تباشر تحت ولايتها في أي مكان أو على إقليمها، وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من معاهدة عدم الإنتشار النووي².

وصادقت الجزائر على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، المفتوحة للتوقيع بفينا ونيويورك في 03 مارس 1980 ، بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-68 المؤرخ في 16 فيفري 2003 وكما صادقت على تعديل الاتفاقية سنة 2007، وبموجبها على الجزائر أن تسهر خلال النقل الدولي لأي مادة نووية على توفير الحماية للمواد النووية التي توجد على إقليمها أو تمر عبر إقليمها أو على متن سفينة أو طائرة تابعة لها، كما يقع على كل دولة طرف في الإتفاقية عدم تصدير مواد نووية إتجاه دولة غير طرف فيها إلا إذا تلتقت ضمانات بأن المواد المذكورة ستكون تحت الحماية اللازمة لنقل الدولي أما التعديل جاء ليوقف في وجه موجات الإرهاب التي تصاعدت وتخوف المجتمع الدولي من تعرض المواد النووية للسرقة من قبل الجماعات الإرهابية، وكما أنشأت الجزائر أربعة مراكز للبحث النووي تقع "بالجزائر "درارية" "بيرين " "وثامنغست" تنتشط تحت وصاية محافظة الطاقة الذرية تهدف إلى تنمية الإستخدام السلمي للطاقة الذرية ولطالما كانت الجزائر محل اهتمام الدول الكبرى مما ساعدها على توسيع في هذا المجال فأنشأت وكالة للأمن النووي حيث صرح وزير الطاقة والمناجم الجزائري "شكيب خليل" بتاريخ 09 جوان 2007، وبإنشاء الجزائر لوكالة للأمن النووي قوية ومستقلة تحوز على إمكانيات مالية وخبراء ذوي كفاءة عالية لضمان البحث النووي تتولى رقابة مراكز البحث النووي وإعادة إستخدام البقايا النووية

¹كريم ناتور، المرجع السابق، ص 135 وما بعدها

² المرجع السابق ، ص 134.

وتقديم تراخيص لإنشاء مراكز نووية جديدة بهدف وصول الجزائر إلى توليد ما يعرف بالكهرباء النووية وتعمل على ضمان وتطبيق النصوص القانونية المعمول بها على المستوى الدولي في مجال استخدام الطاقة الذرية لأغراض سلمية حيث أن الجزائر تسعى جاهدة إلى كسب التكنولوجيا النووية وأطيرها وجعلت من القوانين الوطنية مراعية للقوانين الدولية لتجنب أي مشكلة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وكما صادقت الجزائر بتحفظ على كل من الإتفاقية الدولية المتعلقة بتقديم المساعدة عند وقوع الحوادث النووية وعلى الإتفاقية الدولية المتعلقة بالتبليغ المبكر عن وقوع الحوادث النووية¹.

ثالثا : تقييم جهود الدولية في الأمن والأمان النووي

مازال الأساس القانوني القائم للأمن النووي العالمي يتسم بالضعف، فنجد اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية توفر أساسا مبدئيا تم تعديله سنة 2005 إلا أنه لم يبدئ سريانه نظرا لعدم التصديق عليه من قبل العدد الأدنى المطلوب من الدول (ثلاث الدول).

– الأعضاء في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (منها الولايات المتحدة وهذا لعدم توفر آليات التنفيذ أو المساواة فمثلا اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية سوى 15% فقط من المخزون العالمي من المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة.

– إن غالبية العظمى من المخزون العالمي للمواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة و التي تبلغ 85% تمثل مواد عسكرية أو مواد غير مدنية وتظل خارج نطاق أي من آليات الامن النووي الدولية القائمة.

– كما إن انضمام الدول إلى اتفاقيات تمثل آليات تجسيد الامن النووي محدودة رغما ما تمثله هذه الآليات من أدوات فعالة لتعزيز الامن لصالح الدول².

¹ كريم ناتور، المرجع نفسه، ص 140 وما بعد

² مؤشر امن المواد النووية، الصادر عن مبادرة التهديد النووي وضع إطار عمل للتأمين و المساواة و العمل، الإصدار الثاني، 2014 ص 12.

المطلب الثاني: التلوث الناتج عن التجارب النووية

ينتج عن التجارب النووية مخلفات إشعاعية تتطاير في الهواء عن طريق الغبار أو تسقط على سطح التربة، ويظل اثر التلوث الإشعاعي لعدد من السنوات المتتالية، وكما يمكن أن يتسرب الإشعاع من النفايات النووية، وعليه سنتعرض إلى مسببات التلوث الناتج عن التجارب النووية في (الفرع الأول) وخصائص هذا التلوث في (الفرع الثاني)

الفرع الأول: تلوث سببه مولدات ضارة

ان التجارب النووية التي تجريها أعداد كبيرة من الدول العالم، تعد مصدرا مستمرا للتلوث الإشعاعي. كما هو الحال في التجارب الهند وباكستان، وأمريكا وفرنسا وخاصة الجزائر... الخ، فيعد التلوث الإشعاعي من أهم الأخطار التي تضر بالبيئة، فالتجارب النووية تسبب في التلوث عن طريق الإشعاع النووي الناتج عنها وكذا النفايات التي تتركها نفس¹.

أولاً: الإشعاع النووي والحراري والعصف الهوائي

أ) الإشعاع النووي:

1. تعريف الإشعاع النووي:

للإشعاع النووي مصدرين مختلفين: منه الطبيعي لا دخل للإنسان فيه، ومنه الصناعي يتسبب الإنسان في حدوثه، والمصدر الذي يهمننا هو الذي يكون بفعل الإنسان الناتج عن التجارب النووية، سواء كانت تحت الأرض، أو فوق سطحها أو في البحار والتي من أهم نواتجها تصاعد الإشعاعات النووية على شكل السحابة الذرية تشبه في شكلها "عش الغراب" إذ تشكل 90% من نواتج الإشعاعي، في حين 10% فقط تبقى في الساق السحابة الذرية التي تتساقط محليا في مكان التفجير.

¹سليم سلامة حتامه، اجراءات الضبط الإداري الخاص بحماية حقوق الإنسان والتلوث الإشعاعي للبيئة في التشريعات الأردنية، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 36، العدد 1، 2009، ص 140.

إن هذه النواتج تحتوي علي كميات كبيرة من النظائر المشعة ،تنتشر على مستويات، وارتفاعات مختلفة عن السطح الأرض ، وتمتد إلى مناطق بعيدة عن مكان التفجير¹، وعليه:

(1) التعريف العلمي للإشعاع النووي:

لقد تعددت التعريفات للإشعاع النووي فمنهم من يرى "إن الإشعاع النووي، ما هو إلا طاقة أو جسيمات تتحرر من نواة الذرة نتيجة لحالة عدم الاستقرار للنواة" ، والبعض الآخر يرى انه "الزيادة في معدل النشاط الإشعاعي عن الحد المسموح به علمياً، بما يؤثر على العناصر الطبيعية من ماء وهواء ، وترتبة يضر بحياته الإنسان".

والتعريف الأدق هو ماذهب إليه الأستاذ علي السعيداني "أن الإشعاع النووي، هو تلك الطاقة المتحركة الصادرة عن نواة، في حالة عدم استقرارها، لها القدرة على اختراق الأجسام التي تعترض سبيلها، فتحدث خلا في مكوناتها الطبيعية ، فتختل بها العملية البيولوجية، والكيميائية نتيجة اختراق الإشعاع النووي لهذه الأجسام"².

(2) التعريف القانوني:

لقد عرف القانون الجزائري الإشعاع النووي كأحد الملوثات التي تعترض البيئة في الجزائر المادة 2 الفقرة 2 من مرسوم رئاسي 118-05 حيث جاءت فيها "إن الإشعاعات المؤنوية هي كل إشعاع كهرومغناطيسي أو جسيمي قد يؤدي إلى تايين المادة المعرضة له بصفة مباشرة وغير مباشرة"³.

وعرفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الإشعاع النووي (المؤين) " هو الإشعاع القادر على إنتاج أزواج من الايونات في المادة البيولوجية "⁴.

¹ احمد بن محمد السريع، حسن عثمان محمد ، التلوث الإشعاعي ، السلسلة 7 من النشرات المتخصصة التي تصدرها اللجنة الدائمة للوقاية من الإشعاعات ، بجامعة الملك السعودي ، مطابع جامعة الملك السعودي، السعودية، 1998 ص13.

² علي سعيدان، المرجع السابق، ص ص، 27 و29 .

³ مرسوم رئاسي 118-05 ، الصادر في افريل 2005 يتعلق بتايين المواد الغذائية ج ر ر س العدد 27 الصادر في 11 افريل 2005 ، ص30.

⁴ مسرد مصطلحات الأمان الصادر عن الوكالة الدولية الذرية المصطلحات المستخدمة في مجالي الامان النووي و الوقاية من الإشعاعات طبعة 2007، ص، 27.

(ب) أنواع الإشعاعات النووية: توجد ثلاث أنواع من الأشعة الأيونية:

- 1) أشعة الفا (α): موجات كهرومغناطيسية سرعتها تعادل 16000 كم/ثا وهي اقل خطر من الأنواع السابقة حيث يمكن توقيفها بواسطة اي جسم عازل دون أية خطورة.¹
- 2) أشعة (ب) (β): متوسطة الخطورة لها طاقة عالية تنطلق في الجو لمسافات بعيدة وتخترق المواد الصلبة التي يعادل سمكها عدة ملليمترات.

3) أشعة جاما (γ): هي موجات كهرومغناطيسية لها سرعة تساوي سرعة الضوء اي حوالي 30000 كم/ثا لها القدرة على اختراق الأجسام، تختلف عن الأشعة X انها تنطلق من داخل الانوية الغير المستقرة بينما أشعة X ناتجة من ارتطام الالكترونات السريع بالالكترونات التي تحوم حول النواة .

2. الإشعاع الحراري:

تطلق الأسلحة النووية عند انفجارها كميات هائلة من الإشعاع الكهرومغناطيسي، كضوء مرئي وأشعة تحت حمراء، وأشعة فوق بنفسجية، وتشكل الحرارة و الضوء بنسبة 35% من الطاقة الكلية الناتجة عن الانفجار، إذ تصل في اللحظات الأولى له الى عدة ملايين من درجات الحرارة، فالأشعة الحرارية الناتجة عن التجارب للأسلحة النووية لها تأثير شديد الدمار.²

لان الانفجار النووي يصاحبه تشكل سحابة من الغاز و البخار، وعالية الحرارة خلال بضع أجزاء من المليون جزء من الثانية، إذ يتكون غاز كروي مضغوط شديد الحرارة يرى لمعانها في حوالي جزء من عشرة من الثانية من مسافة 9 أميال، وتعادل قوة الضوء المنبعثة منها ما يعادل 30 ضعف ضوء الشمس في الظهيرة، أما بريقها في السماء من مسافة 400 ميل، وعندما تبرد الكرة النار يتضاعف حجمها لتقل كثافتها، وترتفع في

¹خبير مهندس، حسني ابراهيم الحايك، التكنولوجيا النووية وصناعة القنبلة النووية تاثيرها و الوقاية منها، الطبعة الاولى

، دار الشهيد لنشر و التوزيع و الإعلان، عمان، 1993 ص140.

²عبد القادر مهداوي، المرجع السابق، ص ص، 49 و 50.

الجو وتصبح غير مرئية، فترتفع درجة الحرارة في داخل الكرة، وتتحول من مواد تحتوي على نتائج الانشطار النووية الى بخار هذه المواد، مما يؤدي إلى إنتاج رياح شديدة ترتفع إلى الاعلى وأخرى تنساب الى الداخل منطقة الانفجار، فتبدأ كرة النار بإرسال الأشعة الحرارية بكل الاتجاهات مصحوبة بأشعة فوق البنفسجية وما تحت الحمراء¹.

3. الصدمة الهوائية (العصف):

ان ارتفاع درجة الحرارة يؤدي إلى إحداث طاقة إشعاعية تشكل أشعة حرارية يمتصها الجو المحيط بسرعة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع درجة الحرارة الجو، وهذا التمدد يؤدي إلى إحداث موجة ضغط شديدة تعرف بموجة الصدمة الهوائية².
ويعد العصف أو الصدمة من أهم المسببات الدمار الناتج من التجارب النووية، خاصة دمار المباني، ويعتمد اثر العصف على ارتفاع مركز التفجير عن الأرض، فكلما ازداد ارتفاع مركز التفجير عن الأرض ازداد تأثير اثر العصف³.

ثانياً: النفايات النووية

تعد النفايات النووية احد أهم الأضرار المترتبة عن التجارب النووية التي تمت في المناطق الصحراوية، مثلما قامت به فرنسا في الصحراء الجزائرية⁴.
إذا أصبحت بعض المناطق من الصحراء الجزائرية موزعا للنفايات المشعة، و بعد رحيل القوات الفرنسية من قواعد التجارب النووية بالصحراء الجزائرية، اكتفت بوضع حفرة بسيطة وكدست بها كامل المعدات و الآلات المستعملة في تنفيذ الأشغال الثقيلة والنفايات من مواد إشعاعية، تشكل خطراً على الطبيعة و الإنسان⁵.

¹خبير مهندس حسني، ابراهيم الحايك، المرجع السابق، ص141.

²المرجع السابق، ص،132.

³عبد الوالي محمد العلجوني، المرجع السابق، ص19.

⁴جمال واعلي، الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث (دراسة مقارنة)، رسالة دكتورا في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان 2010/2009 ص110.

⁵مصلحة الدراسات بالمركز، المرجع السابق، ص32.

1. تعريف النفايات :

تعد النفايات النووية من النفايات الأشد خطورة بإشكالها الثلاثة الصلبة، والغازية والسائلة وتختلف خطورتها بحسب نسبة تركيز المادة المشعة، وقدرتها على البقاء لمدة أطول وعرفها المشرع الجزائري في المرسوم الرئاسي رقم 05-119 المتعلق بتسيير النفايات المشعة في المادة الثالثة الفقرة الأولى بأنها "كل مادة تحتوي على عناصر إشعاعية أو ملوثة بها مستويات تركيز أو نشاط تتجاوز حدود الإعفاء و التي لا تتدخل في أي نشاط متوقع"¹.

وعرفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية للنفايات المشعة أنها "أي مواد تحتوي نويدات مشعة أو تكون ملوثة بنويدات، بنسب تركيز أو مستويات إشعاعية اعلي من الكميات المعفاة التي حددتها السلطات المختصة و لا تتوقع استعمالها في أي غرض"²

2. أنواع النفايات : تصنيف النفايات المشعة من ناحية درجة إشعاعها وعمر النصف وهي:

(أ) نفايات نوع A (النفايات منخفضة المستوى الإشعاع):

هي نفايات التي تحتوي على مواد ذات إشعاع ضعيف، أو على مواد ذات مدة نصف عمر نصف إشعاعي قصيرة، ما بين بعض الثواني إلى بعض السنوات و تحتوي على أشعة جاما وبيتا، يمكن التعامل مع هذا النوع من النفايات النووية يدويا باستخدام القفازات الواقية، والملابس المناسبة.³

¹مرسوم رئاسي، رقم 05-119 المؤرخ في 2 ربيع الأول، عام 1426 الموافق ل11 ابريل 2005، يتعلق بتسيير النفايات المشعة، ج ر س، عدد 27 الصادر في 13 ابريل 2005 .

²مسرود مصطلحات الأمان الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية المصطلحات المستخدمة في مجالي الامان النووي و الوقاية من الإشعاعات، المرجع السابق، ص، 214.

³رابح عجابي، النظام القانوني الدولي لامتلاك الطاقة النووية واستخدامها في المجال السلمي، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر يوسف بن خدة بن عكنون، الجزائر، 2010/2009 ص ص، 31 و32.

(ب) نفايات نوع B (النفايات متوسطة المستوى الإشعاعي):

هي نفايات تمتاز بنشاط إشعاعي متوسط، ومدة حياتها أطول من النوع A ولكن لا تتجاوز 30 سنة، يتم تعامل معها من خلال حواجز واقية وتجهيزات، خاصة يعرف عن هذه النفايات أنها تحتوي على أشعة ألفا (α)¹

(ج) نفايات نوع C (النفايات عالية المستوى الإشعاعي):

تحتوي على مواد ذات مستويات إشعاعية عالية مدة نصف عمرها أكثر من 30 سنة ويصل إلى الملايين السنين، إذ تستمر لمئات الآلاف السنين، ويتم التعامل معها من خلال حواجز واقية، وسميكة مع اخذ كل الاحتياطات اللازمة لمنع أي تلامس بينها وبين العاملين أو البيئة الخارجية²

الفرع الثاني: خصائص التلوث النووي الناتج عن التجارب النووية

إن التجارب النووية تلحق بالإنسان وبالبيئة أضرار فادحة، ويمتد تأثيرها إلى أجيال اللاحقة كثيرة بسبب الحياة الطويلة للإشعاع، فهو تلوث مدمر للبيئة و الإنسان ولا يعرف له حدود جغرافية .

أولاً: التلوث المدمر

يعد التلوث الإشعاعي من أخطر أنواع التلوث حيث يتجاوز خط الأمن البيئي ليصل إلى الحد المدمر أو القاتل، وينهار النظام الأيكولوجي معه، ويختل التوازن البيئي وهذا ما تحدثه القنابل النووية من دمار لطبيعة و الإنسان³، فالإضرار البيئية الناجمة عن ممارسات الدول

¹ عبد القادر مهداوي، المرجع السابق، ص 62

² المرجع السابق، ص 32

³ لقمان بامون، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن جريمة تلويث البيئة، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباحي ورقلة، 2012 ص 28.

للأنشطة الخطرة، هي أضرار وخيمة النتائج يصعب أو يستحيل إصلاحها وإعادة الحال إلى ماكان عليه.¹

فالانعكاسات التجارب النووية الفرنسية في البيئة الجزائرية وخيمة، حيث قضت تماما على الخيرات الطبيعية المتنوعة التي كانت تتميز بها منطقة رقان، وتركتها كمنطقة مشعة بإشعاعات نووية إلى غاية اليوم.²

ثانيا :تلوث عابر للحدود

تلوث عابر للحدود هو ذلك الذي يكون مصدره العضوي موجودا كليا أو جزئيا في منطقة تخضع لاختصاص الوطني للدولة و يحدث أثاره الصادرة في منطقة تخضع لاختصاص الوطني لدولة أخرى".³

فالأثار الناجمة عن التجارب النووية في الماضي لم تقتصر داخل حدود الدولة الملوثة وإنما يمتد الأثر بفعل التيارات الهوائية إلى الدول المجاورة ،ولقد أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية لمواجهة الأضرار البيئية العابرة للحدود كبروتوكول عام 1997 الذي عقد نتيجة تقارير صادرة عن الأمم المتحدة من خلال الأبحاث والدراسات ، وأنشطة المراقبة البيئة ،كما أبرمت سنة 1979 المعاهدة الأوروبية لمقاومة التلوث العابر للحدود واتفاقية التقييم الأثر البيئي سنة 1991 واتفاقية هلنكسي حول أثار الحوادث الصناعية العابرة للحدود سنة 1992.⁴

¹قنصو ميلود زين العابدين المسؤولية الدولية عن الاضرار البيئية مذكرة ماجستير في قانون البيئة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة جيلالي لياس سيدي بلعباس 2013/2012 ص30.

²مصلحة الدراسات بالمركز ،التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر واثارها الباقية، المرجع السابق، ص32.
³يوسف معلم ،المسؤولية الدولية بدون ضرر حالة الضرر البيئي ،رسالة دكتورا في القانون العام ،كلية الحقوق و العلوم

السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة،ب د س، ص 63.

⁴ميلود زين العابدين قنصو ،المرجع السابق، ص 29.

المطلب الثالث: آثار التجارب النووية في مجال الصحي و البيئي

في الرأي المخالف للقاضي كروما لقرار محكمة العدل الدولية حول مشروعية التهديد بالأسلحة النووية واستخدامها في الفتوى الصادرة في 8 جويلية 1996 قال "أن الأسلحة النووية في حال استخدامها لا يمكن التمييز بين المدنيين، وفي إصابات زائدة عن اللزوم للذين يظلون على قيد الحياة، وتؤثر في الأجيال المقبلة وتلحق الأضرار بالمستشفيات وتلوث البيئة الطبيعية، والغذاء ومياه الشرب بالأشعة حارمة بذلك الباقين علي قيد الحياة من وسائل العيش، مما يخالف اتفاقية جنيف لعام 1949م و البرتوكول الإضافي الأول لعام 1977 التابع لها، وبناء على ذلك فان استخدام هذه الأسلحة يكون غير مشروع"¹.

نستعرض تأثير الإشعاعي علي صحة الإنسان في (الفرع الأول) و تأثيره على البيئة في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التأثير الإشعاعي على صحة الإنسان

رغم أن الإنسان و الكائنات الحية كانت ولا زالت تتعرض دائما للجرعات الإشعاعية من مصادر الإشعاع الطبيعية في البيئة في الظروف العادية، إلا أن الجرعات الإشعاعية من صنع الإنسان ذات النشاط الإشعاعي الناتجة عن تجريب الأسلحة النووية التي تشكل خطر في جسم الإنسان الحي، ويتعدى هذا التأثير إلى الأجيال اللاحقة بسبب التأثيرات الوراثية التي يحدثها، وإما التأثير للإشعاع على الجسم الحي يتوقف على :

- أ- نوع الإشعاعات إذا كانت ألفا و بيتا او ايترونات الخ .
- ب-نوع التعرض للإشعاعات تعرض خارجي، تلوث خارجي، تلوث داخلي.
- ت-قابلية تخزين المواد المشعة في المواد و الأعضاء المختلفة للجسم.²

¹الرأي المخالف لقاضي كروما، الفتوى الصادرة في 8 جويلية 1998 المتعلق بمشروعية التهديد بالأسلحة النووية او استخدامها، موجز فتاوي محكمة العدل الدولية ، ص113.

²عبد الكاظم العبودي، التجارب النووية الفرنسية ومخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة و البيئة في المدى القريب و البعيد، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر دراسة وبحوث وشهادات، مركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، دار هومه لطباعة ونشر التوزيع، الجزائر، 2010، صص85و86.

وتجدر الإشارة أن أكثر الخلايا حساسة لتأثيرات الإشعاع هي نخاع العظام و الطحال، و الأجهزة التناسلية و القناة الهضمية، و النسيج اللمفاوي، أما الخلايا المتوسطة الحساسية هي الجلد و الرئتين والكبد بينما الأقل حساسية هي العضلات والعظام المكتملة النمو¹. وهذا التأثير على صحة الإنسان قد يكون مباشر(تعرض مباشر)وقد يكون غير مباشر بسبب تناول المواد الغذائية الملوثة والماء الملوث بالإشعاعات و من تأثيرات الإشعاع على الجسم:

• التأثير على مكونات الدم الذي يسبب في إضعاف جهاز المناعة وفي مواجهة الأمراض ومن أعراضه

– نقصان عدد الخلايا الدم البيضاء خاصة التي تنشا في نخاع العظمي، التي تلعب دور الدفاع عن الجسم ضد البكتيريا.

– تناقص عدد الخلايا اللمفاوية وهي نوعين LB وLT التي تلعب دور فعال في جهاز المناعة.

– تناقص الصفائح الدموية ونقصانها يؤدي إلى حالات نزيف وبقع جلدية حمرة

– تناقص كرات الدم الحمراء الذي يسبب مرض الانيميا.²

• تأثير علي التناسل :

إن تعرض الخصيتين مقر نشأة بذور النطفة لجرعات حادة من الأشعة يسبب عقما

دائما، أما إذا كانت الجرعة اقل فتحدث عقما لفترات مؤقتة بين الأشخاص المعرضين.³

• تأثير على الجنين:

أن التعريض الإشعاعي داخل الرحم لاحقا، يمكن أن تحدث تشوهات خلقية في

الأجنة لما تشهده الخلايا من انقسامات سريعة، حيث قد يؤدي إلى صغر حجم رأس المولود

¹لواء دكتور، حسين المحمدي بوادي، الإرهاب النووي، لغة الدمار، (د.ط)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص42.

² المرجع السابق، ص42.

³خبير مهندس، حسني ابراهيم الحايك، المرجع السابق، ص140.

أو إلى تؤخر العقلي وفترة ما بين 8-15 أسابيع من الحمل مرحلة حساسة والتعرض الإشعاعي خلال هذه الفترة قد يقتل الخلية في الجهاز العصبي المركزي و العضلات¹.

● قدرة الأشعة على السرطنة:

أن الأشعة النووية تسبب سرطانات في معظم أنسجة الجسم و السرطان هو عبارة عن تكاثر الخلايا في العضو المعين بمعدل اكبر من المعدل الطبيعي ،ومن الأمراض السرطانية التي يسببها الإشعاع النووي ،نجد مرض فقر الدم و مرض سرطان الغدد الدرقية ،سرطان الثدي والرئة و الأمعاء و الغدة اللعابية².

● الإضرار بالعين :

يتسبب الضوء الناتج عن الانفجار بالعمى ،حيث تتلقى شبكة العين كمية من الطاقة الضوئية تفوق قدراتها على التحمل وهذا بسبب الأشعة فوق البنفسجية ،وهذا العمى قد يكون مؤقت لمدة قد تصل الى أربعين دقيقة ،فان الطاقة الحرارية المنبعثة تسبب حرق الشبكة الذي يؤدي إلى عمى دائم، وإصابات بالحروق³.

● الإصابة بالحروق :

إن الحروق الناجمة عن الإشعاع الحراري النووي تحدث بطريقة مباشرة كنتيجة لامتصاص الجلد لطاقة أو تحدث بطريقة غير مباشرة باشتعال الملابس التي يرتديها الفرد أو من جراء الحرائق التي تشب بفعل الإشعاع الحراري، وتصنف حروق الجلد إلى ثلاث درجات متفاوتة الخطورة⁴.

● ومن الأمراض الأخرى التي يسببها تأثير الإشعاعي في الجسم الإنسان:

¹محمد بلعمري ،تأثيرات التفجير النووي على الإنسان والبيئة ، سلسلة الندوات التجارب النووية الفرنسية في الجزائر ،دراسات وبحوث و شهادات ،دار هومه 2010،ص.87-8.

²خبير مهندس، حسني ابراهيم الحايك،المرجع السابق،ص155.

³عبد الوالي محمد العلجوني ،المرجع السابق، ص20.

⁴لواء دكتور ،حسين المحمدي بواد، المرجع السابق، ص30.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

- تأخر نمو الطفل وعدم نمو الإنسان طبيعياً، تخلف العقلي أو الوفيات بعد الولادة
- التشوهات و العيوب الخلقية.
- تساقط الشعر في مناطق التي يلامسها الرماد الإشعاعي، وظهور البثور واللطف و الحروق، وتلوث الأظافر¹.

فمن خلال الدراسات التي أجريت في منطقة الرقان تم تسجيل خلال سنة 1997 حوالي 28 حالة سرطان الثدي أدت بوفاة 6 حالة منهم، وفي سنة 2000 سجل حالات إصابة بسرطان الدم والكبد وسرطانات الرئة والحنجرة كانت أعمارهم تتراوح بين 25 و60 سنة²

الفرع الثاني: تأثير الإشعاعي على البيئة

لا يقتصر تأثير الإشعاعات النووية على الكائنات الحية فقط بل تصيب مختلف مكونات البيئة من ماء، وهواء وتربة، ويقصد بالتلوث البيئة بالإشعاع النووي ذلك التغيير السلبي الذي يطرأ على احد عناصر الحيوية و الصناعية، و ينتج عن ذلك زيادة مفرطة في نسبة الإشعاعات النووية في المحيط البيئي عن الحد المسموح به³.

ولقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لإغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى التي وضعت في جنيف 18 ماي 1977 و صادقت عليها الجزائر تتعهد كل دولة طرف في الاتفاقية بعدم استخدام تقنيات التغيير في البيئة ذات الآثار الواسعة الانتشار، أو الطويلة البقاء أو الشديدة لإغراض عسكرية أو لأي أغراض عدائية أخرى، كوسيلة للحاق الدمار أو الخسائر أو الإضرار بأية دولة طرف أخرى⁴.

¹ المرجع السابق، ص48.

² عبد الكاظم العبودي، بابا احمد محمد باي، الحالة الصحية والبيئة في منطقة رقان و عين ايكر قبل و بعد 50 سنة من التفجيرات النووية الفرنسية في الستينات، اعمال الملتقى الدولي الثاني حول اثار التجارب النووية في العالم -صحراء الجزائرية نموذجاً- منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص،80.

³ علي سعيداني، المرجع السابق، ص49.

⁴ مرسوم رئاسي رقم 91-334، يتضمن اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة أو لأي إغراض عسكرية، أو عدائية أخرى، ج، ر، 47، سنة 1991.

بمعنى إن الدول الأطراف تلتزم بعدم استعمال إي وسيلة أو تقنية من شأنها أن تغير في معطيات الطبيعة للكرة الأرضية ،أو تركيبها أو تشكيلها سواء الغلاف الصخري ،أو المائي أو الجوي وحتى الفضاء الخارجي وعليه:

أولا -أثار التلوث الإشعاعي على التربة (سطح الأرض):

يقصد بالتربة الطبقة العليا من القشرة الأرضية والتي تتكون بشكل أساسي من المواد التالية 45% معدنية و 5% مواد عضوية و25% للهواء والماء¹، وتلوث التربة بالإشعاع النووي بعني العلمي هو وجود عناصر مشعة غريبة على مكونات البيئة الأرضية، تؤثر سلبيا على التربة و الإنسان ودون أن يترك اثر في بادئ الأمر فينتج عنه تلوثها بالإشعاعات كتلوث النباتات و المزروعات بسبب التفجيرات النووية وهذا عن طريق امتصاص هذه النباتات للأشعة الموجودة في الأملاح المعدنية التي تتغذى عليها النباتات ،وتنتقل هذه الإشعاعات إلى الإنسان،وأفضل مثال عن التلوث التربة من الإشعاعات ما حدث في الجزائر تلوث التربة الجزائرية بالمواد الإشعاعية في مناطق التفجيرات بركان ،التي اقر فيها خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لسنة 2005 في تقريرها أن الإشعاعات النووية بالمنطقة لا زالت عالية النشاط و الفعالية².

ثانيا -تأثير التلوث الإشعاعي على الماء (البحار و المحيطات):

الماء أساس الحياة بالنسبة لجميع الكائنات الحية لقول الله "وجعلنا من الماء كل شيء " ،وتلوث المياه من أقدم مشاكل البيئة التي عرفها الإنسان ،ويقصد بالتلوث الإشعاعي للمياه هو إدخال عناصر مشعة غريبة عن المكونات الفيزيائية ،والكيميائية لعنصر الماء يترتب عليها عدم صلاحية هذا الأخير للاستعمالات الطبيعية وبتالي ينجم عنه ضرر يمس بصحة الإنسان وبقية الكائنات الحية الأخرى³.

¹ اشرف محمد لاشين ،جرائم تلووث البيئة ،ادارة الاعلام الامني ،ص 8.

² علي سعيداني ،المرجع السابق ،ص51-52.

³المرجع السابق ، ص.52

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

وتؤكد تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن اخطر للتلوث النووي يحدث عن طريق التفجيرات النووية العمدية، وهذا نتيجة التسابق الدول المتقدمة نحو التسلح لامتلاك اكبر سلاح فتاك، وهذه الأسلحة النووية لها اثار خطيرة على البيئة البحرية حيث تقضي على النظم الايكولوجية لهذا الوسط البحري، وتأثر على صحة الإنسان باعتباره عنصر حيوي في الوسط الطبيعي يتعامل مع المياه الملوثة ويستخدمها في شتى حاجاته، سواء بشربها أو بتناول الطعام (الأسماك و النباتات) التي تتعرض وتمتص الإشعاع النووي.¹

لذا نصت معاهدة الحظر الجزئي لإجراء التجارب النووية في الجو، والفضاء الخارجي وتحت سطح البحار والمحيطات الموقعة في 5 أوت لسنة 1963 أنها "تلزم الدول الأطراف في المعاهدة بالسعي إلى تحقيق، وقف جميع المتفجرات التجريبية للأسلحة النووية إلى الأبد، ومواصلة المفاوضات لتحقيق هذا الغرض من اجل وضع حد للتلويث البيئية بالمواد المشعة"².

¹ المرجع السابق، ص ص، 53 و 54.

²وردية زايدي، استخدام الطاقة الذرية لإغراض العسكرية و السلمية، مذكرة الماجستير في القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012، ص 14.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

المبحث الثالث : الحظر القانوني لإجراءات التجارب النووية

يعد الضرر النووي من أخطر المشاكل البيئية في المجتمع الدولي المعاصر ملازم للاستخدامات الطاقة النووية منذ اكتشافها و إجراء تجاربها، إلا أن هذا الضرر تفاقمت خطورته وأصبحت تهدد الإنسان و بيئته على السواء ،خاصة بعد أن سعت الدول إلى التسلح النووي و قيام بالتجارب النووية، فباعثاها بامتلاك هذا السلاح تكون أكثر استقراراً¹.

لذا اتجهت الجهود الدولية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية و ذلك بحظر التجارب النووية من خلال إبرام اتفاقيات دولية بعد أن تزايدت عمليات التفجيرات النووية التجريبية، فعقدت اتفاقيات تمنع التجارب النووية جزئياً ثم كلياً، رغم أن الحظر لن يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية من الوجود، لكنه يساهم في وقف تطوير أسلحة جديدة و عدم تشجيع انتشار الآثار الضارة على البيئة² ، و كان للقضاء الدولي دور هام في هذا الصدد عن طريق محكمة العدل الدولية التي أصدرت أحكام قضائية وأراء استشارية دولية تلزم الدول بتعويض عن الأضرار التي تلحق بغيرها و التوقف عن إجراء التجارب النووية و حظرها فيما بعد.

و عليه نتناول اتفاقيات الحظر الجزئي التجارب النووية في (المطلب الأول). واتفاقية الحظر الشامل في (المطلب الثاني)، ثم نتطرق إلى أهم القضايا التي تناولها القضاء والأحكام الصادرة عنها في(المطلب الثالث).

¹مجاهدي إبراهيم، موقف القانون الدولي من الاستخدامات الضارة للطاقة النووية ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، عدد 2010/04، صفحة 329.

²مهدي جمال، المرجع السابق، ص 71.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

المطلب الأول: معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية

إن التلوث البيئي الناجم عن تجارب الأسلحة النووية تعد من أهم الأهداف والأولويات التي سعت إليها أطراف معاهدة موسكو لعام 1963 و من بعدها معاهدة السوفييتية الأمريكية لعام 1994 و الذي تلتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام 1996، فاقترص الحظر الجزئي في معاهدة موسكو الدولية على التجارب التي تجرى في الماء، الجو و تحت الأرض، وهذا للتضييق من حجم التجارب النووية وهذا ما سنراه في (الفرع الأول)، أما اتفاقية السوفييتية - الأمريكية فهي اتفاقية ثنائية حظرت التجارب النووية الباطنية (في الباطن) و نتطرق إليه في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: معاهدة حظر التجارب النووية في الجو، الفضاء الخارجي و تحت الماء.

تميزت فترة الحرب الباردة بإجراء تجارب نووية من قبل عدة دول خاصة في الفترة الممتدة بين سنة 1945 إلى سنة 1985 ، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 817 تجربة نووية مقابل 564 تجربة أجرتها موسكو، وقد تحرك المجتمع الدولي لمنع هذه التجارب فأجريت أول محاولات لحظر التجارب النووية لكن دون التوصل إلى نتيجة، ثم تلتها جولات أسفرت عن توقيع معاهدة في 5 أوت 1963 في موسكو¹ للحظر الجزئي للتجارب النووية في الجو والماء والفضاء، دخلت حيز التنفيذ في 10 أكتوبر 1963².

أولاً- إبرام معاهدة موسكو:

تعتبر معاهدة موسكو للحظر الجزئي للتجارب النووية أول معاهدة عالمية لمنع من إجراء التجارب النووية. وهي من أهم ما توصلت إليه الدول في مجال حماية البيئة من الأضرار النووية³. و تم التوقيع عليها في 10 أكتوبر 1963 من طرف كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، منحت هذه المعاهدة مزايا للدول الثلاث باعتبارها دول أعضاء رئيسة، فلها الحق في تعديل الاتفاقية، وهذا ما جعل الدول الأخرى خاصة الدول المالكة لصناعة النووية العزوف للانضمام إليها⁴.

ولقد تم تصديق عليها من قبل 115 دولة في 12 جويلية 1967 ما عدا الصين وفرنسا التي واصلت فرنسا إجراء التجارب النووية في الهواء و تجربة الأسلحة النووية في الغلاف الجوي، لكن أعلنت فرنسا في عام 1974 أنها لن تجري تجارب في

¹نبيل بوساق، المرجع السابق، صفحة 31.

²مهدي جمال، المرجع السابق، صفحة 71.

³مهداوي عبد القادر، المرجع السابق، صفحة 224.

⁴نبيل بوساق، المرجع نفسه، صفحة 32.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النوية

الهواء و نفس الشأن بالنسبة للصين إذ اتخذت قرار مشابه في 1986¹ ، خاصة بعد احتجاج العديد من الدول حيث قامت نيوزيلندا برفع دعوى ضد فرنسا و طالبت بحكم بعدم شرعية هذه التجارب و مخالفتها للقانون الدولي، إلا أنها دافعت بعدم اختصاص محكمة العدل الدولية بالنظر في القضية، إلا أن هذه المحكمة أصدرت حكماً في 22 جوان 1973 وقررت فيه " أن تكف الحكومة الفرنسية عن إجراء التجارب الذرية التي تسبب تساقط الغبار الذري على إقليم نيوزيلندا"².

ثانياً - محتوى المعاهدة

تحتوي المعاهدة على ديباجة و خمس مواد، نصت ديباجتها صراحة أن أطرافها راغبون في وضع حد لتلوث الأجواء و المحيط الذي يعيش فيه الإنسان. وبموجب المادة الأولى من الاتفاقية تتعهد كل طرف بعدم القيام بتجارب نووية في الأماكن التالية:

- في أي مكان تحت ولايته أو مراقبته.
- في مجاله الجوي و بعد المجال الجوي أي المجال الفضائي.
- في الماء و هذا يشمل المياه الإقليمية و أعالي البحار³.

ونصت هذه الاتفاقية على الحظر الجزئي لبعض التجارب النووية ووضعت حدود للتجارب النووية للأغراض السلمية والترخيص بإجرائها تحت الأرض إذا كانت لا تؤدي إلى وجود آثار مشعة تدميرية خارج حدود الدولة التي أجرت التفجير، كما يحظر على الدولة إجراء التجارب النووية في أعالي البحار و الفضاء الخارجي حتى و لو فرضت الدولة سيادتها بصفة مؤقتة، ولقد ساهمت الاتفاقية بشكل كبير في نزع السلاح النووي⁴.

ثالثاً- أهداف المعاهدة :

تهدف معاهدة حظر إجراء تجارب الأسلحة النووية إلى وضع حد لتلوث البيئة، والعمل لإيقاف تجارب و تفجيرات الأسلحة النووية و مواصلة المفاوضات لعقد اتفاقية نزع السلاح بصفة شاملة وتكون تحت رقابة دولية صارمة، و تعقد هذه الاتفاقية بأسرع ما يمكن و بما يتوافق مع أهداف منظمة الأمم المتحدة لوقف السباق نحو التسليح⁵.

¹ غسان الجندي، الوضع القانوني للأسلحة النووية، الطبعة الأولى، دار النشر، الأردن، 2000، ص، 12.

² نيبيل بوساق، المرجع السابق، ص، 32.

³ عبد القادر مهداوي، المرجع السابق، ص، 244.

⁴ غسان الجندي، المرجع نفسه، ص، 12.

⁵ زيدي وردية، المرجع السابق، ص، 13.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

و تعد أهم معاهدة متعددة الأطراف تهتم بحماية البيئة من التلوث الناتج عن هذه التجارب النووية و نفس الوقت مرحلة تمهيدية للوصول إلى معاهدة الحظر الكلي لهذه التجارب النووية¹.

رابعاً- تقييم المعاهدة:

تعتبر المعاهدة أول الجهود الدولية لمنع الأسلحة النووية و تفجيراتها، و أحد الآليات القانونية المساهمة في الحد من تلوث المجالات الطبيعية بالإشعاع النووي إلا أنها تعرضت لعدة انتقادات منها²:

(1) - لقد رخصت القيام بالتجارب النووية تحت سطح الأرض و لم تحرمها، مادام النشاط الإشعاعي الناجم عنها بقي حبيس داخل حدود الدولة التي أجرتها و لا يتعدى حدودها³.

(2) - المعاهدة لم تؤثر بشكل فعال على عملية وقف السباق نحو التسليح النووي⁴، من الأسلحة يجعلها ليست بحاجة لإجراء التجارب النووية و لم تضع أي نظام قانوني لتحقيق و التفتيش لمتابعة مدى التزام الأطراف⁵.

(3) - كما أن المعاهدة في مادتها الرابعة منحت لأطرافها حق الانسحاب على أن تلتزم الدول من تاريخ انسحابها بالمعاهدة لمدة 3 أشهر، و بإمكان هذه الدول بعد مرور هذه المدة إجراء التجارب النووية في أي مكان و هذا الأمر الذي يفقدها مصداقيتها⁶.

6

الفرع الثاني: الاتفاقية السوفيتية-الأمريكية المتعلقة بتحديد التجارب النووية في باطن الأرض

أبرمت هذه الاتفاقية في 03 جويلي 1974 لتحديد التجارب النووية تحت سطح الأرض لأغراض عسكرية، إذ لا يمكن بمقتضاها إجراء التجارب النووية تحت سطح الأرض إذ زادت قوتها عن 150 كيلو طن، و اعتبر وزير الدفاع الأمريكي هذه الاتفاقية كصمام أمان محكم لأنها حددت قوة التفجير النووي وهو ما يمنع السوفيتيين من فبركت و تطوير الصواريخ النووية⁷.

¹نبيل بوساق، المرجع السابق، ص، 34.

²مهداوي عبد القادر، المرجع السابق، ص، 224.

³مهدي جمال، المرجع السابق، ص، 72.

⁴غسان الجندي، المرجع السابق، ص، 12 و 13.

⁵نبيل بوساق، المرجع السابق، ص، 33 و 34.

⁶مهدي جمال، المرجع السابق، ص، 73.

⁷غسان الجندي، المرجع السابق، ص، 17.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

ويتضح من ديباجتها أن الهدف منها هو تخفيض سباق التسلح النووي من اجل تحقيق نزع عام و شامل للسلح النووي، و كما سمحت هذه الاتفاقية الثنائية بإجراء التجارب النووية إلى تاريخ 31 مارس 1976، لذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء 30 تجربة نووية تحت سطح الأرض تزيد قوتها عن 50 كيلو طن¹.

لكن أغفلت الاتفاقية التطرق للتجارب النووية التي تجرى تحت سطح الأرض لأغراض سلمية، إلا أن الدولتين في عام 1987 أبرمتا اتفاقية ثنائية لتحديد التجارب النووية في باطن الأرض لأغراض سلمية و حدد السقف المسموح به لهذا النوع من التجارب بـ 150 كيلو طن².

وتجدر الإشارة أن الاتفاقية بقيت دون تطبيق إلى غاية سنة 1990 بسبب شك الولايات المتحدة الأمريكية و عدم الثقة بالاتحاد السوفيتي(سابقا) الذي لم يحترم بنود الاتفاقية، لذا تم التوقيع على اتفاقية في 1990 لتحديد بشكل منفصل الإجراءات التي يجب أن تتبع للتأكد من احترام الطرفين لالتزاماتهما³.

المطلب الثاني: معاهدة الحظر الكلي للتجارب النووية

تشكل اتفاقية الحظر الكلي للتجارب النووية ثمرة جهود الدولة للمناهضة بالأسلحة النووية و وقف التجارب النووية. فمن خلال هذا المطلب نتناول إبرام هذه المعاهدة في (الفرع الأول)، و نتطرق لمضمون وأهداف هذه المعاهدة في (الفرع الثاني)، و تقييم هذه المعاهدة في (الفرع الثالث).

الفرع الأول: إبرام معاهدة الحظر الكلي للتجارب النووية

وتبنت الجمعية العامة للمنظمة الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1996 هذه الاتفاقية و قد أيدتها 150 دولة و فتحت للتوقيع يوم 24 سبتمبر من نفس السنة، عارضتها ثلاث دول و امتنعت خمس دول عن اتخاذ موقف منها⁴.

وتجدر الإشارة أن العديد من الدول الصناعية الكبرى رفضت التوقيع على الاتفاقية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تقيد نفسها بالاتفاقيات الدولية بدليل انه في سنة 2005 عقد مؤتمر في نيويورك لتسهيل لدخول هذه الاتفاقيات حيز النفاذ إلا أنها أكدت أنها تحتفظ لنفسها بحق إجراء أو عدم إجراء التجارب النووية دون أن تكون مسؤولة قانونا⁵.

¹ جمال مهدي، المرجع السابق، ص، 73.

² المرجع السابق، ص، 74.

³ غسان الجندي، المرجع السابق، ص، 18.

⁴ المرجع نفسه، ص، 27.

⁵ سوزان معوض غنيم، المرجع السابق، ص، 287.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

و في سنة 2009 أعلن الرئيس "باراك أوباما" أن حكومته سوف تسعى للحصول على موافقة مجلس الشيوخ للانضمام الى هذه المعاهدة¹.

و لقد وصل عدد الدول الموقعة سنة 2013 إلى 183 دولة و صادقت عليها 149 و لكن لم تدخل حيز النفاذ لعم اكتمال النصاب القانوني و هو 44 دولة المحددة في المادة 14 من المعاهدة.

أما الجزائر وقعت عليها في 15 أكتوبر 1996 و صادقت عليها في 05 فيفري 2002 بموجب مرسوم رئاسي رقم 02-54².

الفرع الثاني: مضمون و أهداف معاهدة الحظر الكلي لتجارب نووية

سوف نتعرض في هذا الفرع إلى مضمون المعاهدة من خلال المواد التي نصت عليها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها .

أولاً- مضمون معاهدة الحظر الكلي لتجارب نووية

رحبت ديباجة المعاهدة بالاتفاقات الدولية و التدابير الايجابية من اجل نزع السلاح العام و الكامل وبحظر التجارب النووية حظرا شاملا، و من أهداف المعاهدة الأساسية هو حماية البيئة من تلوث بالتجارب النووية³.

ونصت المادة الأولى منها على واجب مزدوج على الدول الأطراف و هذا بامتناعها عن قيام بالتجارب النووية و تحريمها في الأماكن الخاضعة لولايتها أو سيطرتها.

و من جهة أخرى تتعهد الدول بالامتناع عن التسبب و المشاركة أو التشجيع في إجراء أي تفجير من تجارب الأسلحة النووية بأية طريقة كانت⁴.

ونصت المادة الثانية من المعاهدة على إنشاء منظمة للمعاهدة مهامها تحقيق تعاون و تشاور بين الدول الأطراف لضمان تنفيذ أحكام المعاهدة و تحقيق غرضها ، يقع المقر الرئيسي لها في فيينا⁵.

¹الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،حظر و منع التفجيرات النووية معلومات أساسية للبرلمانيين عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، الطبعة الثالثة ، فينا ، 2003، ص 6.

²مرسوم رئاسي 02-54 مؤرخ في 25 فيفري 2002، يتضمن التطبيق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المعتمدة من طرف جمعية العامة للأمم المتحدة 10 سبتمبر 1996، ج ر س ، عدد9، مؤرخ 10 فيفري 2002.

³تنبيل بوساق، المرجع السابق، ص، 36

⁴مهدي جمال، المرجع السابق، ص، 75.

⁵تنبيل بوساق، المرجع السابق، صفحة 37.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النوية

وتعمل المنظمة على الكشف عن أي تفجير نووي في العالم و إبلاغها للدول الموقعة على المعاهدة لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع مواصلة تجارب لدى الدول النووية و منع الدول غير النووية للحصول على السلاح الذري، وللمنظمة 3 أجهزة و هي: مؤتمر الدول الأطراف، المجلس التنفيذي و الأمانة الفنية التي تتضمن مركز البيانات الدولي¹.

أما المادة الثالثة نصت على التدابير التنفيذية الوطنية المعتمدة لتنفيذ الدول الأطراف التزاماتها.

والمادة الرابعة تحت عنوان "التحقيق" فكانت أطول المواد و أكثرها تفصيلاً إذ تحتوي على 68 فقرة و عدة بنود، و أقرت المادة نظاماً شاملاً للتحقق لكافة الالتزامات الأساسية، والكشف عن التجارب النووية و من أجل إخلال تقام بتوفير حماية للبيئة.

المادة الخامسة: نصت على التدابير الرامية لضمان امتثال منها الجزاءات.

المادة السادسة: وضحت كيفية تسوية النزاعات بين الدول الأطراف.

أما المادة السابعة أوضحت كيفية تعديل المعاهدة، أما المادة الثامنة نصت على مراجعة المعاهدة بعد نفاذها بـ 10 سنوات للتأكد من تحقيق أهدافها و أغراضها.

و المادة التاسعة: بينت مدة المعاهدة و كيفية الانسحاب و ذلك بإشعار العضو قبل 6 أشهر.

أما المادة العاشرة: إن مرفقي المعاهدة و البروتوكول الملحق بها جزء لا يتجزأ منها و المادة الحادية عشر و الثانية عشر طريقة توقيع المعاهدة و تصديقها.

¹ عبد الرحمان عيزل ، النظام القانوني للمؤسسات الدولية النووية، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1، 2011-2012، ص، 52.

أجهزة هذه المنظمات وهي:

* الأمانة الفنية: تتكون من مدير عام يكون رئيس و الموظف الإداري الأساسي و موظفون عامين، يتم تعيين المدير العام من طرف المجلس التنفيذي لكل 4 أعوام يكون المسؤول أمام المؤتمر و المجلس التنفيذي في تعيين الموظفين حسب شروط الخدمة و المعرفة الفنية و الخبرة و الكفاءة، من مهامها مساعدة الدول الأطراف في أداء وظائفهم. و تتضمن مركز البيانات الدول كجزء لا يتجزأ منها التي تتلقى منه البيانات و يقوم تجهيزها و تحليلها. و من مهامه أيضاً مساعدة المجلس التنفيذي في التشاور و التوقيع ما بين الأطراف ، تلقي طلبات التفتيش و التفاوض على الاتفاقيات.

* مؤتمر الدول الأطراف : يتكون من جميع الدول الأطراف و لكل واحدة منها ممثل واحد في المؤتمر يدعو "الوديع" يجتمع المؤتمر دورات عادية تعقد سنوياً و يمكن عقد دورات استثنائية عند مقرر المؤتمر ذلك في موعد لا يتجاوز 30 يوم من قرارها. و يعد الجهاز الرئيسي للمنظمة ينظر في كل المسائل التي تدخل في اختصاصها. وهي: انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي ، اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الامتثال للمعاهدة، دراسة و استعراض التطورات العلمية و التكنولوجية التي يمكن أن تؤثر في سير المعاهدة.

* المجلس التنفيذي: يتكون من واحد و خمسين عضو بكل دول عضوية في المجلس يعقد في دورات عادية و استثنائية عند الحاجة. يضع نظام الداخلي و يقدمه إلى المؤتمر لإقراره. و يقوم بالإشراف على أنشطة الأمانة الفنية و يقدم التوصيات اللازمة للمؤتمر. و تلقي الطلبات و إجراء التفتيش موقعي النظر فيها و اتخاذ إجراءات بشأنها.

— سوان معوض غنيم، النظم القانونية الدولية لضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011، ص، ص، 390-395.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

بينما أجازت المادة الثالثة عشر الانضمام للمعاهدة قبل بدء نفاذها في أي وقت¹.

والمادة الرابعة عشر منها نصت على أنه في حال لم يبدأ نفاذ المعاهدة بعد 3 سنوات من تاريخ فتح باب التوقيع عليها على الوديع (الأمين العام للأمم المتحدة) أن يدعو إلى المؤتمر الدول المصادقة عليها بناء على طلب أغليبتها و يكرر ذلك في كل ذكرى سنوية لاحقة لتصديق الدول النووية إلى أن يبدأ نفاذ المعاهدة.

أما المادة الخامسة عشر: عدم خضوع أحكام المعاهدة و مرفقيها و البروتوكول الملحق بها إلى أية تحفظات².

و البروتوكول الملحق بها مكون من 3 أجزاء:

- ❖ **الجزء الأول:** أوضح نظام الرصد الدولي و أنواعه و وظائف مركز البيانات.
- ❖ **الجزء الثاني:** التفطيش الموقعي و أحكامه و ترتيباته من تسمية المفتشين و عملهم و امتيازاتهم.
- ❖ **الجزء الثالث:** وضح تدابير بناء الثقة³.

ثانيا- أهداف المعاهدة :

تعد المعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أهم الصكوك الدولية التي شهدت إقبالا على الانضمام إليها، حيث شهدت 183 حالة توقيع و 161 حالة تصديق⁴، و من أهداف هذه المعاهدة حماية البيئة و منع الاستمرار في تلويثها بواسطة إجراء التجارب النووية و ما يترتب عنها من غبار ذري يؤثر على صحة الإنسان و البيئة.

و أيضا من الأهداف التي جاءت بها وقف انتشار الأسلحة النووية و هذا من خلال⁵ حظرها و منعها إجراء أي تفجيرات من تجارب نووية أو المشاركة أو التشجيع في ذلك و هذا ما يمس بالسلم و الأمن الدوليين⁶.

وكذا وقف سباق التسلح و نزع السلاح، والوصول إلى نزع السلاح العام و الكامل في ظل رقابة دولية تحت إشراف الأمم المتحدة وطبقا لقيادة مجلس الامن الدولي⁷.

¹نبيل بوساق، المرجع السابق، ص 37 و 38.

²مهدي جمال، المرجع السابق، ص 77.

³نبيل بوساق، المرجع السابق، ص 37 و 38.

³الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حظر و منع التفجيرات النووية معلومات أساسية للبرلمانيين عن معاهدة الحظر الشامل، المرجع السابق، ص 6.

⁵مهدي جمال، المرجع السابق، ص 74.

⁵الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حظر و منع التفجيرات النووية معلومات أساسية للبرلمانيين عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المرجع السابق، ص 8.

⁷نبيل بوساق، المرجع السابق، ص 39.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

الفرع الثالث: تقييم المعاهدة:

أولاً- المزايا :

- 1) تعد المعاهدة كآلية قانونية تكفل عدم الانتشار النووي و حافظ على نزع السلاح ،بتخفيض ترسانات أسلحة نووية للدول الخمسة الكبرى بمجرد بدأ سريانها.
- 2) هي معاهدة شاملة لأنها تحظر كل التجارب بالأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى و تسد الثغرة التي تشوب معاهدة الحظر الجزئي لتجارب النووية إذ تحظر التجارب في كل المجالات البيئية بما فيها ذلك التي تجري تحت الأرض¹
- 3) كما تكفل لكل الدول الأعضاء فرصة متساوية للاطلاع على البيانات مما يتيح لتلك الدول أن تشارك على قدر المساواة مع غيرها في أنشطة التحقيق الخاصة بالمعاهدة².

ثانياً- العيوب:

- لم تحرم المعاهدة بصفة عامة إجراء التجارب النووية إذ أنها يمكن أن تجرى في المختبرات التي من الصعب رصدها، و هذا ما يعطي فرصة لدولة النووية من صناعة الأسلحة و تطويرها و حتى صناعة جيل جديد منها وهذه المختبرات تجوزها فقط للدول الكبرى ،هو الأمر الذي يبقى على تفوقها³.
- أضعفت المعاهدة من دور الوكالة الدولية لطاقة النووية وذلك بتشكيلها لمنظمة دولية خاصة موازية لها .
- كما أن دخول المعاهدة حيز النفاذ مقيد بقيام نظام التحقق و محطات الرصد في مختلف دول العالم⁴.
- كما أن المادة 14 من المعاهدة نصت لبدأ نفاذ المعاهدة لا بد من تصديق 44 دولة من دول التي تملك مفاعلات نووية و هذا سقف من الصعب الوصول اليه.
- عدم تضمن المعاهدة لأية جزاءات أو تبعات قانونية عند انسحاب أحد الأطراف منها⁵.

¹ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حظر و منع التفجيرات النووية معلومات أساسية للبرلمانيين عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المرجع السابق، ص8.

² المرجع السابق، ص، 10.

³ نيبيل بوساق، المرجع السابق، ص، 40.

⁴ جمال مهدي ، المرجع السابق، ص، 78 و 79.

⁵ نيبيل بوساق، المرجع السابق ، ص، 40 و 41.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

المطلب الثالث: موقف القضاء الدولي من التجارب النووية :

بما أن الاسلحة النووية وإجراء التجارب بالخصوص يهدد السلم والأمن الدولي فهذا الأمر يسمح بانعقاد الاختصاص لمحكمة العدل الدولية، وفي هذا المضمار ونظرا للاستمرار القيام بهذه التجارب من قبل كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، فقد تم رفع دعوى ضدهما :

فرفعت استراليا و نيوزيلندا دعوى أمام محكمة من اجل إصدار حكم يقضي بتوقف هذه التجارب التي ينتج عنها سقطة إشعاعية على أقاليم تلك الدول و الدول المجاورة لها و سنتطرق إلى ذلك في الفرع الأول.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسلم من ذلك حيث أن اليابان رفعت دعوى ضدها بسبب تجاربها التي ألحقت ضرر لسفن اليابانية و سوف نتناول ذلك في الفرع الثاني

الفرع الأول: قضية التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادي

واصلت فرنسا التجارب النووية في الجو في فترة الستينات لانها لم توقع على معاهدة موسكو لسنة 1963 ، قامت بتجارب في جزر تقع في المحيط الهادي "كميروسوا"، "فنقاتوفا" و "تواماتو" ، فرفعت كل من استراليا و نيوزيلندا دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية في تاريخ 09 ماي 1973 بهدف إيقاف هذه التجارب.

سوف نتعرض إلى قضية التجارب النووية الفرنسية من خلال القضيتين المرفوعتين ضدها من طرف استراليا و نيوزيلندا¹.

أولا :دعوى استراليا ضد فرنسا

رفعت استراليا سنة 1973 ضد فرنسا طالبة الحكم بعد شرعية الاستمرار في تجارب النووية في المحيط الهادي لمخالفتها قواعد القانون الدولي، وأمر الحكومة الفرنسية بالتوقف عن تجاربها النووية في الغلاف الجوي في جنوب المحيط الهادي². وطالبت استراليا أيضا بفرض تدابير مؤقتة على فرنسا لتتوقف عن إجراء هذه التجارب لحين صدور الحكم النهائي في الدعوى.

¹مهدي جمال، المرجع السابق ، ص 147.

²ناتور كريم، المرجع السابق، ص. 56.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النوية

مستندات حكمها هذا على اعتبارات منها :

- إن المواد المقدمة إلى المحكمة تحملها على الوصول في المرحلة الحالية من الدعوى: انه يبدو ظاهريا بان الأحكام التي احتج بها مقدم الطلب فيها بتعلق بولاية المحكمة أساسا يمكن أن تقوم عليه الولاية.

دفعت الحكومة الفرنسية في رسالة سفيرها في هولندا 16 ماي 1973 بأن المحكمة غير مختصة بالنظر في الدعوى و أنها لا تستطيع الإقرار للمحكمة بالولاية، و بالتالي استبعاد القضية من قائمتها لان فرنسا انضمت إلى النظام الأساسي للمحكمة مع استبعاد عدم قبول اختصاصها في قضايا الدفاع الوطني للدولة الفرنسية التي أهمها التجارب النووية في المحيط الهادي.

و مع ذلك رفضت فرنسا المثل أمام المحكمة و بالتالي جرت الجلسات دون حضور فرنسا و هي الدول المدعى عليها¹.

أصدرت المحكمة أمرا في 22 جوان 1973 بأغلبية ثمانية (8) أصوات مقابل ستة (6) أصوات يتعلق بالتدابير المؤقتة للحماية و هذا بناء على المادة 41 من النظام الأساسي للمحكمة العدل الدولية².

حيث أمرت بأن كل من حكومتي استراليا و فرنسا أن تكفل عدم القيام بأي إجراء مهما كان نوعه من شأنه أن يزيد أو يوسع النزاع المعروض على المحكمة، أو يخل بحقوق الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ أي قرار قد تتخذه المحكمة في القضية و على الأخص يتعين على الحكومة الفرنسية تجنب القيام بالتجارب النووية التي تسبب في الغبار الذري المشع المتساقط في الإقليم الأسترالي³.

ولقد صرحت المحكمة بما يلي: "حيث انه لا يمكن أن نفترض أن كل ادعاءات و طلبات الحكومة الاسترالية تقع خارج اختصاص المحكمة أو أن حكومة أستراليا غير قادرة على إثبات الضرر الذي لحقها بسبب ترسبات الغبار المتساقط على إقليمها من تجارب الفرنسية و انه غير قابل للجبر، و أنه يكفي ملاحظة أن المعلومات المقدمة إلى المحكمة لا تستبعد إمكانية إثبات الضرر الذي لحق بأستراليا سببه تسرب الغبار المشع المتساقط في الإقليم الأسترالي الناتج عن هذه التجارب و أنه غير قابل للجبر، و كما أن المحكمة في هذه

¹سوزان معوض غنيم، المرجع السابق، ص، 476.

²رابح عجابي، المرجع السابق، ص، 139.

³مهدي جمال، المرجع السابق، صفحة 147

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

المرحلة ليس لها أن تلبى طلب الحكومة الفرنسية باستبعاد النظر في جوهر القضية و كما حكمها لا يؤثر في حق الحكومة الفرنسية في تقديم دفعات بشأن هذه المسائل"¹.

و بعد الإعلانات الرسمية الصادرة من وزير الدفاع في 16 أوت 1974 و عن وزير الخارجية في 25 سبتمبر من نفس السنة و تلك الصادرة عن رئيس الفرنسي التي تضمنت تعهد فرنسا بوقف التجارب النووية فقد اعتبرتها المحكمة أنها تصرفات انفرادية صادرة عن الدولة الفرنسية ترتب التزامات قانونية²، حيث أن التصريح هو إعلان رسمي يصدر عن الدولة و تعتبر مصدر جديد في القانون الدولي لأنها صدرت عن ممثلي الشرعيين المفوضين للدولة³.

لذا أصدرت المحكمة في 20 ديسمبر 1974 بأغلبية 9 أصوات مقابل 6 أن مطلب استراليا لم يعد له غاية و أنه ليس مطلوب من المحكمة ان تصدر قرار بشأنه، حيث صرحت "أن موضوع الدعوى التي رفعت أمام المحكمة في 09 ماي 1973 تناولت التجارب النووية التي تجريها فرنسا في الجو في جنوب المحيط الهادي، و أن الهدف الذي تسعى إليه استراليا هو الحصول على وقف تلك التجارب النووية و بعد إعلانات الحكومة الفرنسية بوقف تلك التجارب، توصلت المحكمة أن الغاية التي ترمي إليها استراليا قد تحققت في الواقع و بما أن النزاع قد زال فلا يوجد ما يمكن إصدار حكم من شأنه"⁴.

ثانيا : دعوى نيوزيلندا ضد فرنسا

تقدمت نيوزيلندا بدعوى إلى محكمة العدل الدولية في 09 ماي 1973 و طالبت المحكمة منع فرنسا من الاستمرار بإجراء تجاربها الجوية في المحيط الهادي نظرا لما تخلفه من الإشعاع النووي المتساقط على إقليمها و هو ما يشكل انتهاك لحقوق نيوزيلندا وفقا للقانون الدولي و لحقوق العديد من الدول⁵.

وطالبت بفرض تدابير مؤقتة في انتظار حكم المحكمة لحماية حقوق المجتمع الدولي و هذا وفقا لنص المادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية⁶، وبتاريخ 22 جوان 1973 أصدرت المحكمة بأغلبية 8 أصوات مقابل 6 أمرا تشير فيه باتخاذ ترتيبات الحماية المؤقتة و هي :

¹ الأمم المتحدة، موجز الأحكام، قضية للتجارب النووية، نيوزيلندا ضد فرنسا (حماية مؤقتة)، 22 جويلية 1973، ص، 116.

² كريم ناتور، المرجع السابق، ص، 59 و 60.

³ رايح عجابي، المرجع السابق، ص، 139.

⁴ موجز فتاوي والامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1948-1991 : قضية التجارب النووية استراليا ضد فرنسا، الحكم الصادر في 20 ديسمبر 1974، ص128.

⁵ مهدي جمال، المرجع السابق، ص، 147.

⁶ كريم ناتور، المرجع السابق، ص، 58.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

على كل من حكومتي نيوزيلندا و فرنسا أن تكفل بعدم القيام بأي إجراء يوسع في النزاع أو يضر بحقوق الأطراف و على الحكومة الفرنسية التوقف عن التجارب النووية الى غاية صدور الحكم النهائي في القضية¹. وهنا يجدر الذكر أن حيثيات المحكمة مطابقة لحيثيات قضية استراليا ضد فرنسا و سارت الإجراءات على نحو الإجراءات التي تمت في تلك القضية و كان الدفع الذي قدمته فرنسا في القضية الأولى نفسه في القضية الثانية و ان المحكمة غير مختصة في الفصل في القضية².

ولقد اعتمدت المحكمة في تسوية النزاع على التصريحات الانفرادية للدولة الفرنسية التي تعهدت بوقف التجارب النووية في الجو ففسرتها المحكمة أنها تصريحات ترتب التزامات قانونية³ و أن مطلب نيوزيلندا لم يعد له غاية حيث وصلت إلى هدفها ، فأصدرت بأغلبية 9 أصوات مقابل 6 في 20 ديسمبر 1974 حكما ففضى بان الدعوى أصبحت بدون موضوع و لا مجال للفصل فيها⁴.

بهذا تهربت محكمة العدل الدولية من الفصل في مشروعية التجارب النووية، إلا أنها سمحت بموجب الفقرة 63 من حكمها بإجراء احترازي لكل من استراليا و نيوزيلندا، حيث إذا تم المساس بأساس حكمها فإن للمدعي أن يطلب منها البحث في الموقف وفق نصوص النظام الأساسي، أي نيوزيلندا لها الحق طلب إعادة النظر في القضية⁵.

وبعد تصريحات الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" سنة 1995 بإجراء بعض التجارب الذرية في الجنوب المحيط الهادي تحت الأرض .

فرفعت نيوزيلندا دعوى من جديد أمام محكمة العدل الدولية في سنة 1995 و طالبت تعيين قاض خاص يجلس مع القضاة المحكمة عند النظر في القضية من جديد⁶. حيث رأت أن التجارب المزمع القيام بها يشكل انتهاك لحقوقها، و أن فرنسا قبل القيام بأي تجارب كان عليها تقديم دراسة مدى التأثير "تقييم الأثر" تلك التجارب على البيئة، فكان طلب نيوزيلندا في إعادة فتح القضية من جديد أول طلب من نوعه في تاريخ محكمة العدل الدولية و هذا بعد مرور 20 سنة من تاريخ القضية.

¹موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1948-1991، الأمم المتحدة فقرة 53، قضية نيوزيلندا ضد فرنسا ، أمر صادر في 22 حزيران/يونيو 1973، ص، 112.

²رابح عجابي، المرجع السابق، ص، 140.

³تاتور كريم، المرجع السابق، ص ، 59 و 60.

⁴موجز الأحكام و الفتاوى ضد التجارب النووية (نيوزيلندا ضد فرنسا)، الحكم الصادر في 20 كانون الأول ديسمبر 1984، ص، 139،

⁵رابح عجابي، المرجع السابق، ص، 140.

⁶مهدي جمال، المرجع السابق، ص، 148.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

فردت فرنسا على هذا بان إعادة فتح القضية يكون وفق نص النظام الأساسي للمادة 60 الخاصة بتفسير الحكم والمادة 61 التي تتعلق بمراجعة الحكم و أن طلب نيوزيلندا لا يدخل في تفسير تلك المادة فهو طلب جديد¹.

فأصدرت المحكمة في 22 سبتمبر سنة 1995 أن طلب دراسة الحالة التي تقدمت به نيوزيلندا وفقا للفقرة 63 من حكم المحكمة الصادر في 1974 لا يدخل في نطاق أحكام الفقرة المذكورة و بناء على ذلك رفضه².

وقد رفضت المحكمة هذه الدعوى لإعادة فتح قضية والحكم فيها حيث ترى انها قضية جديدة ولا تتعلق بالتفسير القضية السابقة ، لذا المحكمة طلبت من مسجلها شطب القضية من الجدول و كما رفضت بأمر الإجراءات التحفظية التي طلبها نيوزيلندا³.

وفي هذا الشأن نجد تصريح القاضي "اودا" مساندا للأمر الصادر برفض طلب نيوزيلندا بإعادة فتح قضية التجارب النووية (نيوزيلندا- فرنسا)، حيث صرح باعتباره عضو في المحكمة و العضو الوحيد الذي ينتمي إلى البلد الذي عان الآثار المدمرة للأسلحة النووية يرى نفسه ملزم بأن يعرب عن أمله الشخصي في ألا تجرى مستقبلا أي تجارب أخرى للأسلحة النووية ،من أي نوع مهما كانت الظروف⁴.

أما القاضي شهاب الدين في رأيه المستقل صرح أنه يتفهم نيوزيلندا و يتفق مع قضيتها من نواح عديدة وأن قضية عام 1973 تتعلق بموضوع العام للتلوث الناشئ عن التجارب النووية من أي نوع، و هذا يكفي لإدراج التلوث الناتج عن التجارب النووية على عكس ما تدعيه فرنسا أنه لا توجد رابطة بين القضيتين⁵.

كما نجد كل من الرأي المخالف للقاضي "ويرامانترى" و "كورما" فلقد صرح "ويرامانترى" في رأيه أن نيوزيلندا في الوهلة الأولى قدمت ما يفيد وجود خطر ناشئ عن التجارب النووية الفرنسية و استطاعت أن تؤثر على أساس حكم الصادر في 1984 في ظل غياب أي دليل نفي من فرنسا، و هذا ما يخولها حق طلب دراسة للحالة و يقع على عاتق المحكمة واجب النظر في القضية و في التدابير المؤقتة، ثم قال أن هذه القضية تتعلق بمبادئ

¹ رابح عجايبي، المرجع السابق، ص ص، 141 و 142.

² موجز الأحكام ، طلب دراسة الحالة وفق الفقرة 23 من حكم المحكمة الصادر في 20 ديسمبر 1974، قضية تجارب نووية (نيوزيلندا ضد فرنسا)، الأمر الصادر في 22 سبتمبر 1995 ، ص، 97.

³، المرجع السابق، ص، 98.

⁴ المرجع نفسه، ص، 101.

⁵ نفسه، ص، 101.

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتجارب النووية

القانون البيئي و هي مبدأ الحيطة و مبدأ وقوع عبء إثبات السلامة و مبدأ التداول عبر الأجيال المتعلقة بحقوق الأجيال المقبلة وهذه المبادئ لم تراعيها المحكمة وأهملتها¹.

أما القاضي "كورما" في رأيه المخالف صرح :

"أن نيوزيلندا قد أثبتت أن طلباتها تدرج تحت أحكام الفقرة 36 من الحكم الذي أصدرته المحكمة سنة 1974 ، وأن الحكم يتناول الآثار السقاطة المشعة الناشئة عن إجراء التجارب في الجو بينما طلب نيوزيلندا الجديد يتعلق بالتجارب النووية في منطقة جنوب المحيط الهادي و مادامت الأدلة العلمية تؤكد وجود آثار السقاطة المشعة التي قد تنجم عن التجارب الجوفية في المنطقة فإن أساس الحكم قد تم مسه".

وعليه فالمحكمة لم تراعي مسألة الحظر إجراء التجارب النووية وأثارها على البيئة بل اكتفت بالنظر في الجانب الإجرائي ، الأمر الذي يسمح لفرنسا من الإفلات من المسؤولية الدولية²، وإكمال إجراء هذه التجارب ، حيث يرى أن مخاوف نيوزيلندا لا داعي لها وان الإشعاعات الناجمة عن التجارب النووية في جنوب المحيط الهادي ليست خطيرة ، في الأخير وافقت على اتفاقيات المنطقة المنزوعة نوويا جنوب المحيط الهادي خاصة البروتوكول الخاص بمنع التجارب النووية بعد الضغط الحاد الذي تعرضت له من قبل اليابان، استراليا و الولايات المتحدة الأمريكية³.

الفرع الثاني: قضية التجارب النووية الأمريكية في المحيط الهادي :

على اثر إجراء الولايات المتحدة الأمريكية تجربة نووية بالمحيط الهادي سنة 1954 ألحقت أضرارا بالصيادين اليابانيين ليس فقط ضمن المنطقة المحددة لتجارب بل تعدتها، رفعت اليابان أمام محكمة العدل الدولية قضية ضدها و طالبت بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بطاقمها أو عن الأضرار التي لحقتها بسبب اضطرابات السوق.

فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بدفع تعويض يقدر بـ 2 مليون دولار و اعتبرته كمنحة إعانة للتعويض عن الإصابات و الأضرار التي تسببت فيها ، و ليس اعتراف بمسؤوليتها الدولية، إلا أن المحكمة أسست مسؤولية أمريكا على أساس المخاطر، و طبق لمعاهدة حظر التجارب على الأسلحة النووية في الجو و الفضاء و تحت سطح الماء لعام 1963 فالقيام بهذه التجارب يعد عمل غير مشروع دوليا⁴.

¹موجز الأحكام ، تصريح القاضي " ويرامانترى "، المرجع السابق ، ص، 102.

²موجز الأحكام ، تصريح القاضي " كورما"، المرجع السابق، ص، 102.

³رابح عجابي، المرجع السابق، ص، 14.

⁴مهدي جمال، المرجع السابق، ص ، 145 - 146.

الفصل الثاني:

المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

يعتبر موضوع المسؤولية الدولية من أهم وأعقد موضوعات القانون الدولي. فلقد حظي منذ القدم باهتمام خاص في دراسات فقهاء القانون الدولي. فأى ضرر يلحق بأحد أشخاص القانون الدولي يستلزم تحميل المسؤولية للشخص الدولي الذي تسبب في الضرر ويكون ملزماً بالتعويض متى توفرت الشروط اللازمة لقيام المسؤولية¹

تعرف المسؤولية الدولية على أنها "مجموعة القواعد القانونية الدولية، التي تلقي على عاتق أشخاص القانون الدولي، التزامات بمنع وتقليل الضرر الذي يمكن أن يلحق بشخص دولي آخر، وكذا الالتزام بإصلاح ما قد يلحق بالغير من أضرار".² في هذا الإطار للمسؤولية في القانون الدولي البيئي نظامين: أحدهما ذو طابع وقائي يستهدف منع الضرر والآخر يتسم بطابع علاجي يستهدف إصلاح الضرر وجبره.²

لذا فبسبب التهديد الذي يشكله التلوث النووي على الإنسان وبيئته، و الذي قد يمتد إلى مسافات شاسعة تلحق أضرار بالعديد من الدول، كما هو الحال بالنسبة للأضرار الناتجة عن إجراء التجارب على الأسلحة النووية، تقوم مسؤولية الدولة في مجال البيئة لارتكابها فعلا غير مشروع داخل ولايتها الإقليمية أو المناطق التي تخضع لسيطرتها، لأنها قامت بالتعدي تعديا على البيئة و مواردها على نحو يضر أو يلحق الضرر بغيرها من الدول³ لأن الدول ملزمة عند إقدامها على إجراء تجاربها النووية بحماية البيئة و صيانتها من التلوث

¹ عبد القادر مهداوي، الاستخدام السلمي للطاقة النووية بين حق الشعوب في التنمية و متطلبات الأمن الدولي، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2013-2014 الصفحة 241.

² علي مراح، المسؤولية الدولية عن التلوث عبر الحدود، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2007، ص 169

³ يوسف معلم، المرجع السابق، ص 152

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

الإشعاعي الناتج عن هذه التجارب، فتلتزم بالأّ تحدث أضرار بيئية للدول الأخرى باعتبار الآثار تمتد إلى مسافات بعيدة خارج حدود الدولة التي تجريها فهذه التجارب .

وفي هذا أكد المبدأ السادس و العشرون (26) من إعلان البيئة البشرية على ضرورة تجنب الإنسان و بيئته آثار الأسلحة النووية و جميع وسائل التدمير الشامل، و حث الدول على التعاون للوصول إلى اتفاق حول هذه الأسلحة¹.

ويمكن تأسيس مسؤولية الدولية عن تجارب الأسلحة النووية على نظرية العمل الغير المشروع دوليا، إذا أهملت الدولة إتباع القواعد التي تضعها الهيئات الدولية، فحدوث الضرر يرتب قيام مسؤولية الدولة لأنها ارتكبت عملا غير مشروع دوليا، وكما تقام كذلك على مخالفة الدولة إحدى مبادئ القانون الدولي المتفق عليها و المتمثل في التعسف في استعمال الحق، وتكون الدولة مسؤولة أيضا إذا أخّلت بقواعد مبدأ حسن الجوار، فرغم مشروعية ممارستها داخل حدودها فإنه يمنع عليها التصرف بشكل قد يحدث آثار مباشرة بإقليم جيرانها و كما أن قيام الدولة بتجاربها على إقليمها هو مخالفة التزام دولي، فطبقا لنظرية المسؤولية المطلقة تكون الدولة مسؤولة عن الأضرار التي تصيب الدول الأخرى رغم ما تتخذه من احتياطات.

وعلى حد قول الباحث البريطاني I.BROWNLIE : إنّ موضوع المسؤولية الدولية من موضوعات النظام العام الدولي، فللوصول إلى إبرام اتفاقية في هذا الموضوع هو الوصول الى تحقيق نظام عام دولي ينظم العلاقات الدولية. ولكن السؤال الذي يطرح أين مكانة التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية²، إن البحث عن أساس المسؤولية

¹معلم يوسف المرجع السابق،ص152

²محي الدين محمد، المسؤولية الدولية الناتجة عن إجراء التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1960-1966) سلسلة ندوات :أعمال الملتقى الدولي الثاني حول آثار التجارب النووية في العالم – صحراء الجزائر نموذجا،النادي الوطني للجيش بني مسوس الجزائر 22-23 فيفري 2010، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 و الجزائر، دون طبع،2010،ص233

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

الناتجة عن التجارب النووية الفرنسية في الجزائر ليس بالأمر السهل كون أن فرنسا أحاطت ملف النووي الجزائري الفرنسي بالسرية و تحاول باستمرار التكر لمسؤولياتها عن الأضرار التي لحقت بالسكان و بالمناطق الصحراوية التي لا تزال تعاني إلى يومنا هذا من جزاء تلك التجارب و المخلفات النووية من نفايات و الآلات المستخدمة في تلك التجارب التي تركت عرضة للصوم و للسكان غير الواعين لخطورتها. لذا سوف نحاول في هذا الفصل تحديد أساس مسؤولية الدولية لفرنسا على جرائمها النووية من خلال اتفاقيات حقوق الانسان التي هي طرف فيها، و كيفية تعويض الضحايا عن هذه الأضرار.

وأما عن آلية التعويض عن أضرار التجارب النووية الذي يعد الأثر المباشر لقيام المسؤولية الدولية يكون إما بإعادة الحال إلى ما كان عليه أو بالتعويض النقدي، ويكون أيضا عن طريق الترضية.

ولمحاولة معالجة موضوع المسؤولية الدولية عن التجارب النووية قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نتناول أساس المسؤولية الدولية عن التجارب النووية في (المبحث الأول) ونتطرق فيه للمسؤولية لفرنسا عن تجاربها النووية في الجزائر في (المبحث الثاني) ومسألة التعويض عن الأضرار الناتجة عن إجراء التجارب النووية (المبحث الثالث).

المبحث الأول:

أساس المسؤولية الدولية عن التجارب النووية

يقصد « بأساس المسؤولية الدولية »، تلك النظرية، أو المبدأ القانوني، الذي يستند إليه في إقامة المسؤولية على عاتق شخص من أشخاص القانون الدولي نتيجة خرقه التزاما قانونيا، أو هو « السبب الذي من أجله يضع القانون عبء، تعويض الضرر الذي وقع، على عاتق شخص معين»¹. ورغم من تعدد النظريات التي تناولت أساس المسؤولية الدولية،

¹ علي مراح، المرجع السابق، ص 177.

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

لا يوجد اتفاق على أساس موحد لها. لأن الأمر أن مرتبط بطبيعة العلاقة القانونية، ونوعية النشاط المسبب للضرر،

وفي هذا الإطار فالمسؤولية الدولية عن التجارب النووية مؤسسة على :
العمل غير المشروع دوليا (المطلب الأول)؛ نظرية المخاطر كأساس للمسؤولية في مسألة إجراء التجارب النووية (المطلب الثاني).

المطلب الأول : العمل الغير المشروع دوليا كان لقيام مسؤولية دولية عن

التجارب النووية

تعد نظرية العمل الغير المشروع دوليا من الأسس التقليدية لقيام المسؤولية لمواجهة الأضرار البيئية¹. وباعتبار موضوعات البيئة جديدة على المجتمع الدولي، فكان هناك رغبة في وضع قواعد متعلقة بالمسؤولية الدولية الناجمة عن الأضرار البيئية. لذا حاول الفقه تأسيس المسؤولية الدولية على المبادئ العامة للقانون الدولي التقليدي وذلك بالاستناد إلى مبادئ عدم التعسف في استعمال الحق وحسن الجوار التي تعد من مبادئ القانون الداخلي التي وجدت لها مكان في القانون الدولي و هذا راجع للاهتمام الدولي بالأضرار التي تصيب البيئة و الإنسان².

وسوف نحاول في هذا المطلب تجسيد هذه الأسس : نظرية العمل الغير المشروع و مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق و مبدأ حسن الجوار كأسس لقيام المسؤولية الدولية عن التجارب النووية،لذا سنتناول في هذا المطلب قواعد ترتيب المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية من خلال تقسيمه إلى ثلاث فروع و هي :

¹ ليلي هناوي، الاستخدام السلمي للطاقة النووية في ظل القانون الدولي، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية العلوم

القانونية و الإدارية، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف ، 2007-2008، ص 73

² قنصو ميلود زين العابدين ، المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية، مذكرة ماجستير في قانون البيئة، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الجيلالي ليايس بسيدي بلعباس، الجزائر، 2012-2013 ص 57

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

الفرع الأول: تطبيق نظرية العمل الغير المشروع دوليا

الفرع الثاني: مبدأ التعسف في استعمال الحق كأساس للمسؤولية الدولية عن التجارب النووية.

الفرع الثالث: مبدأ حسن الجوار كأساس لقيام المسؤولية على الدولة عن التجارب النووية

الفرع الأول: تطبيق نظرية العمل الغير المشروع دوليا.

على إثر الانتقادات التي وجهت إلى نظرية الخطأ ظهرت نظرية جديدة تبناها القانون الدولي¹ فالاعتماد على نظرية العمل الغير المشروع دوليا في مجال حماية البيئة للدولة له دور فعال في حالة إخلال الدول بالتزاماتهم أمام المجتمع الدولي² ومن هنا نحاول في هذا الفرع تناول مدى تطبيق نظرية العمل الغير المشروع لقيام المسؤولية الدولية في التجارب النووية التي حدثت في العالم.

أولا: نظرية العمل الغير المشروع كأساس للمسؤولية عن اجراء التجارب النووية

إن الهدف من تأسيس المسؤولية الدولية عن التجارب النووية على أساس العمل الغير المشروع هو محاولة إصلاح الضرر، كون هذا المبدأ يقوم على أساس موضوعي لا شخصي.

وتعد نظرية العمل الغير المشروع من أهم المبادئ في القانون الدولي إذ تبناها الفقه الدولي على رأسهم الفقيه انزلوتي. كما تبناه القضاء الدولي وأصبح من المبادئ التي تنص عليه الاتفاقيات الدولية وهذا ما نتناوله فكآتي :

¹يوسف معلم، المرجع السابق ص19

²ميلود زين العابدين قنصو، المرجع السابق، ص 57

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

1- نظرية العمل الدولي غير المشروع في الفقه الدولي:

حسب الفقيه انزلوتي فان المسؤولية الدولية تقوم على طبيعة اصلاح الضرر لا ترضيه، فهي انتهاك للالتزام دولي ينشئ علاقة قانونية جديدة بين الدولة صاحبة التصرف والدولة التي وقع الإضرار في مواجهتها، فتلتزم الأولى بالتعويض. و هناك من يرى أن المسؤولية الدولية أساسها العمل الغير المشروع هو انتهاك للالتزامات الدولية المعروضة على الأشخاص محل المسؤولية سواء كان انتهاك إيجابيا (إتيان الفعل) ام سلبيا (الامتناع). فالعمل الغير المشروع في المسؤولية هو مخالفة قاعدة قانونية دولية أيا كان مصدرها اتفاق او عرف او مبادئ القانون العام¹.

وتبعاً للرأي الغالب في الفقه الدولي، فإنه يشترط لقيام المسؤولية الدولية وفقاً لنظرية الفعل الدولي غير المشروع توافر عنصرين²:

أولهما: شخصي بمعنى أن يكون التصرف منسوباً إلى أحد أشخاص القانون الدولي.

والثاني: موضوعي أي أن يكون التصرف مخالفاً للالتزام دولي يقع على عاتق الدولة.

أما الضرر لا يعد شرطاً ثالثاً، لقيام المسؤولية الدولية عن انتهاك القانون الدولي. لان العبرة هنا أن عدم مشروعية الفعل الدولي تتحقق من مجرد مخالفة أحكام القانون الدولي، وبصرف النظر عن تحقق الضرر.

2- نظرية الفعل الدولي الغير المشروع في الاتفاق الدولي:

عموماً، فإن الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية البيئة الدولية والحفاظ عليها، تنطوي

على العديد من الالتزامات القانونية الدولية، التي تفرض على الدول الأطراف واجبات محددة

¹معلم يوسف، المرجع السابق ص 19-20

² علي مراح ، المرجع السابق ، ص ص 201-203

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

تستهدف حماية البيئة الدولية، بحيث أن أي انتهاك لأحكام هذه الاتفاقيات، ينسب لدولة طرف، يترتب مسئوليتها الدولية عن فعل دولي غير مشروع دولياً.¹

ولقد جاء في المادة الأولى من مشروع لجنة القانون الدولي لعام 2001 تعريف المسؤولية الدولية على أنها " كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يستتبع مسئوليتها الدولية "، فهذا التعريف يشمل قواعد ومبادئ عرفية متعلقة بمسألة أساس المسؤولية الدولية، لذا فالعمل الغير المشروع يصلح ليكون سند قانوني لقيام مسؤولية فرنسا عن تجاربها النووية في الجزائر² ويكمن هذا العمل الغير المشروع في انتهاك فرنسا لميثاق الأمم المتحدة الذي يعد من المعاهدات الآمرة والملزمة، فحسب المادة 73 و74 من الميثاق : أنه على فرنسا واجب مساعدة الشعب الجزائري و الحكومة المؤقتة لحكم نفسه بنفسه³.

3- نظرية العمل الغير المشروع في القضاء الدولي:

وجد القضية التي رفعتها أستراليا ضد فرنسا سنة 1973 بشأن التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادي، على أساس وجود قاعدة دولية عرفية تحضر إجراء التجارب النووية و في نظر أستراليا هي قاعدة آمرة ، غير أن فرنسا أعلنت عن توقفها عن القيام بالتجارب النووية في تلك المناطق و هذا قبل صدور الحكم النهائي بالقضية، فاعتبر التصرف الانفرادي الصادر من فرنسا كمصدر إضافي في القانون الدولي، فعلى الدول التي تقوم باستغلال الطاقة النووية من خلال التجارب النووية ضرورة الالتزام بالقواعد الدولية الاتفاقية التي تلزم الدول باستغلالها لأغراض سلمية حتى تكون تصرفاتها مطابقة للالتزام الدولي وإلا اعتبر عمل غير مشروع⁴ وكما إن محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري لسنة 1996 حول التهديد أو استعمال الأسلحة النووية، أكدت أي استعمال أو تهديد بالأسلحة النووية يعد مخالفة للقواعد المطبقة في النزاع المسلح تقوم عليه المسؤولية

¹ علي مراح ، المرجع السابق ، ص 211

² ميلود زين العابدين قنصو المرجع السابق، ص 57 .

³ المرجع السابق، ص 57 .

⁴ محي الدين محمد، المرجع السابق، ص 236 - 237

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

الدولية، ومن بين القضايا التي طرحت على محكمة العدل الدولية قضية "الفسفات المهرب" فقضت المحكمة انه "عندما ترتكب دول فعل ما غير مشروع دوليا ضد دولة أخرى تتشأ مسؤولية".

وكنتيجة أن الاستخدام العسكري للطاقة النووية في التجارب النووية يعد أساس لقيام المسؤولية الدولية عن الأضرار النووية كون التجارب النووية الهدف منها هو قياس القدرة التدميرية للقنبلة النووية لكي تكون الدولة التي قامت بها على استعداد كامل من اجل تطوير برنامج نووي عسكري.

ثانيا :أركان المسؤولية على أساس العمل الغير المشروع

المسؤولية الدولية هي "كل فعل غير مشروع دوليا تقوم به الدولة يستتبع مسؤوليتها الدولية"، فيفهم من ذلك أن المسؤولية على أساس العمل غير المشروع يقوم على ثلاث أركان:

- إسناد الفعل الغير المشروع للدولة.
- إن الفعل المنسوب للدولة يعتبر انتهاكا للالتزام الدولي.
- وجود الضرر

1- إسناد الفعل الغير المشروع للدولة :

يقصد بإسناد الفعل الغير المشروع أي نسبته و إلحاقه إلى فاعله. الذي يجب أن يكون أحد أشخاص القانون الدولي المتمثلة في الدول و المنظمات الدولية و ينسب الفعل إلى أولئك الأشخاص عن طريق ممثليها من أفراد و أشخاص طبيعيين بوصفهم ممثلين لدولهم أو للمنظمة الدولية¹، أما في مجال الضرر الناتج عن التجارب النووية يقصد بإسناد

¹ لخضر شعاشبة، المرجع السابق ص 114

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

العمل الغير المشروع هو إسناد النشاط الضار الذي يحدثه الشخص القانوني الدولي مصدر النشاط الخطر على إقليمه أو في إقليم تحت ولايتها أو سيطرتها الفعلية¹ ويمكن أن يكون ذلك التصرف غير مشروع نتيجة الإخلال بالتزام تعاهدي أم عن تقصير، و كما يمكن أن يكون عملاً إيجابياً و يمكن أن يكون تصرف سلبياً ، فالدولة تعد مسؤولة في حالة التجارب النووية التي تقوم بها وعن الآثار الناتجة عن تلوث إشعاعي و النفايات النووية التي تخلفها.²

2 - اسناد الفعل المنسوب لدولة يعتبر انتهاك للالتزام دولي:

المقصود به هو أن يقوم السلوك على مخالف للالتزام دولي تفرضه قاعدة قانونية دولية أياً كان مصدرها اتفاقية أو عرف أو مبادئ عامة، فقواعد القانون الدولي هي التي تفرض التزامات قانونية يجب احترامها و عدم مخالفتها لان انتهاكها يعد عملاً غير مشروع.³

ف نجد المادة الأولى من معاهدة الحظر الكلي للتجارب النووية ،ألزمت الدول الأطراف بالتعهد بعدم إجراء أي تفجير من تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجير آخر، و بحظر و منع أي تفجير نووي من هذا القبيل في أي مكان يخضع لولايتها أو سيطرتها. و تقصد أيضاً الامتناع عن التسبب في إجرائها أو التشجيع عليه أو المشاركة فيه بأي طريقة كانت ،فأي عمل تقوم به الدولة الطرف مخالف بما تعهدت فيه في الاتفاقية يعد انتهاك للالتزام دولي⁴ ، فتقوم مسؤولية تلك الدولة على أساس العمل الغير المشروع.

¹ محمد صنيتان الزعبي، المسؤولية الدولية عن الأضرار التي سببتها النفايات النووية، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق بجامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2009-2010، ص 26

² جمال مهدي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة عن الأضرار الناجمة عن الأسلحة النووية، مذكرة ماجستير في الحقوق فرع قانون البيئة و العمران كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، 2013-2014، ص 137-138

³ محمد صنيتان الزعبي، المرجع السابق، ص 22

⁴ جمال مهدي، المرجع السابق ص 153

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

3- وقوع الضرر: الضرر هو كل ماس بحق أو مصلحة لدولة أخرى و الضرر قد يكون ماديا، و قد يكون معنويا و يشترط أن يكون الضرر مباشر أي يقع فعلا و بصورة مترتبة عن العمل الغير المشروع.¹

يذهب اتجاه من الفقه إلى انه بدون وجود ضرر يصيب احد أشخاص القانون الدولي لا توجد المسؤولية الدولية . و اتجاه آخر يرى لا مكان للضرر كشرط مستقل للمسؤولية الدولية و لقد حاولت لجنة القانون الدولي تقديم دليل على قيام المسؤولية الدولية دون حدوث ضرر، فاعتبرت كل انتهاك لاتفاقيات حقوق الإنسان و عدم معاملة الدولة لرعاياها بمعاملة طيبة يحق لدولة ما تكون طرف في الاتفاقية على رغم من عدم إصابتها بأي ضرر أن تثير مسؤولية الدولة عن عمل غير مشروع يصيب رعايا دولة أخرى²

ثالثا: تقييم نظرية العمل الغير المشروع كأساس للمسؤولية الدولية

تعتبر نظرية الفعل الدولي الغير المشروع من الأسس المنطقية و القانونية لقيام المسؤولية و قد اخذ بها الفقه و القضاء الدولي. حيث أن النظرية تهدف إلى إصلاح الضرر لا الترضية فقط، وقد وقعت التزامات على عاتق الدولة المتسببة للضرر و المتمثلة في التزام بالتعويض سواء ضرر مادي أو معنوي (المساس بسيادة الدولة كاختراق مجال إقليمها)، و بما أن النظرية وقعت التزامات على المجتمع الدولي المتمثل في مساعدة الدولة المتضررة لجبر الضرر و تقديم المساعدات الفنية و الطبية... الخ و تضامن معها.³

¹ فيصل عزبوة، المسؤولية عن انتهاء قواعد حماية البيئة في القانون الدولي الإنساني، مذكرة ماجستير في الحقوق

تخصص القانون الدولي و العلاقات الدولية كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2011-2012 ص 12

² محمد صنيبان الزعبي، المرجع السابق، ص 37-38

³ معلم، المرجع السابق، ص 22 يوسف

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

الفرع الثاني: مبدأ التعسف في استعمال الحق كأساس للمسؤولية الدولية عن التجارب النووية

ظهر مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق في القانون الروماني في صورة استعمال الحق على نحو لا يؤدي إلى إلحاق الضرر بالغير و مع التطورات التي شهدتها المجتمع الدولي ثم نقل هذا المبدأ إلى القانون الدولي و تبناه الفقهاء في منتصف القرن التاسع عشر، للحد من الحرية المطلقة لحقوق الدول ومنع الأثر الصادر لهذه الممارسات على المجتمع الدولي، فيطبقه القضاء الدولي و فصلت فيه العديد من القضايا، و نصت عليه العديد من الاتفاقيات الدولية خاصة المعنية بحماية البيئة.¹

أولاً: مفهوم مبدأ التعسف في استعمال الحق

يقصد بالتعسف في استعمال الحق في القانون الدولي ممارسة الحقوق خارج الإطار القانوني المحدد لها بقصد الإضرار بالغير و لتحقيق مصلحة غير مشروعة او لتحقيق مصلحة قليلة إذا ما قورنت بالنتائج الضارة التي تلحق بالدول الأخرى²، وهنا يجب توافر عنصرين: العنصر الأول: وجود حق مقرر قانوناً والعنصر الثاني: ممارسة هذا الحق بطريقة مخالفة لقواعد أساسية. ومن المعروف على مبدأ التعسف في استعمال الحق انه عامل مساعد على تطوير قواعد القانون الدولي المتعلق بالمسؤولية الدولية يتحدد فيها الالتزامات القانونية الدولية حيث لازالت معظم القواعد القانونية عرفية. وهذا المبدأ يقوم على معيارين موضوعي ومعيار شخصي.

(أ) المعيار الشخصي: يرى أصحابه أن كل ممارسة للحق بغرض تحقيق هدف مغاير لما خصص من أجله يعتبر تعسفاً في استعمال هذا الحق ، فأبي تصرف قانوني صادر من إحدى الدول بموجب صلاحياتها و لحقوقها السيادية المشروعة دولياً و بمقتضى قواعد القانون الدولي يكون محل مسائلة دولية .

¹ميلود زين العابدين قنصو، المرجع السابق، ص 58

²عبد القادر مهداوي، المرجع السابق، ص 229

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

ب) المعيار الموضوعي: يرى أنصاره أن استعمال الدولة لإحدى حقوقها و سلطتها بطريقة تؤدي إلى الاختلال بالتوازن بين مصالح الدول المختلفة يعتبر تعسف في استعمال الحق وإلحاق أضرار بها تكون محل مسائلة دولية¹.

ثانيا :موقف الفقه الدولي من نقل مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق الى العلاقات الدولية

انقسم الفقه حول مبدأ التعسف في استعمال الحق فالأغلبية من الفقه الدولي مع اختلاف المعيار الذي يبنى عليه، بينما اتجه البعض إلى إنكاره باعتباره لا يصلح للتطبيق في العلاقات الدولية.

1- الفريق المؤيد لنقل مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق إلى العلاقات الدولية :

يعد الفقيه بوليتس (Politis) أول من دعي للإعمال مبدأ التعسف في الحق في العلاقات الدولية و اعتبر أن "الحريات المعترف بها للدول شأنها شأن حريات الأفراد لن تكون ممارستها مشروعة إلا في خدمت البيئي التي تأكدت فيها هذه الحريات ،و تبعا لذلك لا يوجد سبب يحول دون امتداد نظرية التعسف إلى العلاقات الدولية"²، أما الفقيه "أليكسندر كيسبي" ذهب أبعد من ذلك إذ اعتبر أن " تحريم التعسف في استعمال الحق يمثل احد مبادئ القانون الدولي العام لأنه نابع من النظام القانوني الدولي و ليس مبدأ مستمد من القوانين الداخلي"³، أما عند فقهاء العرب يرى الدكتور محمد الحافظ غانم أن المبدأ الذي يمنع التعسف في استعمال الحق و يجعله أمرا غير مشروع و يعتبر من مبادئ القانون العامة المعترف بها لدى الأمم المتحدة و تكلمت عنه في م 38 من النظام الأساسي للمحكمة العدل الدولية⁴

¹ ليلي هناوي،المرجع السابق، ص 77-78

²يوسف معلم، المرجع السابق، ص73

³عبد القادر مهداوي،المرجع السابق، ص 230

⁴يوسف معلم، المرجع السابق ، ص74

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

2 - الفريق المعارض لنقل مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق الى العلاقات الدولية :
من الفقهاء الذين عارضو تطبيق مبدأ من نطاق القانون الدولي نجد القاضي أنزيلوتي الذي رأى في تعقيبه على الحكم في قضية شركة صوفيا بلغاريا أن نظرية التعسف في استعمال الحق دقيقة للغاية، و يضيف أنه متردد كثيرا في تطبيقها في مجال القضاء .
أما الفقيه أنجو « Ang » يرى أن مبدأ عدم إساءة استعمال الحق يمكن أن يتبلور في صورة قاعدة مادية من قواعد القانون الدولي تتمثل في مخالفة التزام دولي فهذه صورة من صور العمل الغير المشروع¹

كخلاصة : رغم التأييد الذي لقيه مبدأ التعسف في استعمال الحق في الأنشطة النووية إلا أن بعض الفقهاء استبعدوا مسؤولية الدولة عن الأضرار الناتجة عن الأنشطة النووية على أساس التعسف في استعمال الحق لكون للدولة من خلال هذه الأنشطة خاصة التجارب النووية هدف علمي اقتصادي أو دفاع عن النفس و هذا لا يتعارض مع الهدف الذي أقره المجتمع الدولي للاستخدام السلمي لتجارب النووية.

ثالثا: الممارسات الدولية لمبدأ عدم التعسف في استعمال الحق

1- في المعاهدات الدولية:

لقد تناولت العديد من المعاهدات الدولية مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق، فقد شدد إعلان البيئة الصادر عن مؤتمر ستوكهولم على واجب التأكيد من أن النشاطات التي تمارس داخل حدود أي دولة أو تحت إشرافها لا تحدث أضرار بيئية للدول الأخرى و كذلك المناطق الخاضعة لأي سلطة وطنية²

كما أدان المؤتمر تجارب الأسلحة الذرية و الحث على ضرورة عدول الدول عن مشروعاتها لكونها أخطر مصادر التلوث أثرا. و كما نص على توصيات تتعلق بمكافحة

¹ عبد القادر مهداوي، المرجع السابق، ص 231 عبد القادر
² يوسف معلم، المرجع السابق، ص75

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

التلوث البحري خاصة من المخلفات النووية و ذلك بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية و منظمة الصحة العالمية¹.

ونصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 1982 حيث أقرت بمبدأ عدم التعسف في استعمال الحق صراحة: حيث نصت المادة 300 على أن " تعني الأطراف بحسن النية بالالتزامات التي تتحملها بموجب هذه الاتفاقية و تمارس الحقوق و الولايات و الحريات المعترف بها في هذه الاتفاقية على نحو لا يشكل تعسفا في استعمال الحق² فحرية البحار غير مطلقة إذ لا يجوز استعمالها بطريقة تؤدي إلى الإضرار بالآخرين، و لقد قامت بعض الدول بإجراء تجاربها النووية في أعالي البحار مما أدى بمؤتمر جنيف للإعلان عن أحكام تمنع من تلويث مياه البحار العالمية، فنصت المادة 25 من اتفاقية أعالي البحار لعام 1958 جميع الدول بعدم تلويث البيئة البحرية بإغراق النفايات المشعة او إجراء تجارب بالمواد المشعة³.

ثانيا - في القضاء الدولي:

تقول "ماري فرانسواز فيري" إن ممارسات الدولة لحقوقها في إجراء التجارب النووية داخل نطاق الولاية الإقليمية للدولة سيكون فيه مخالفة للقانون الدولي لأنه ينطوي على ممارسة لحق أو اختصاص بصورة قد تضر بمصالح دول أخرى، وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو، والأمر لا يختلف في نظرها عن حالة استخدام منطقة أعالي البحار لإجراء هذه التجارب لأن اختصاص الدولة في مجال أعالي البحار من شأنه

¹ جمال مهدي، المرجع السابق، ص158

² يوسف معلم ، المرجع السابق، ص76

³ جمال مهدي، المرجع السابق، ص154

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

حرمان الكثير من الدول من انتفاع بهذه المناطق وهنا يمكن إثارة المسؤولية الدولية على أساس مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق¹.

ومن تطبيقات لمبدأ منع التعسف في استعمال الحق، لجأ القضاء الدولي إلى هذا المبدأ في العديد من الأحكام من بينها: قضية المناطق الحرة في 1936 حيث نصت محكمة العدل الدولية في حكمها: في بعض الظروف يمكن للدولة بينما تتصرف في الناحية الفنية في حدود القانون أن تتحمل المسؤولية الدولية إذا ما هي تعسفت في استعمال حقوقها².

رابعا: تطبيق مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق على النشاطات النووية السلمية للدولة
إن حق الدولة في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية و ذلك بالقيام بالتجارب النووية هو حق ثابت، بل إن التعاون في هذا المجال بين الدول أصبح يمثل واجب على. إلا أنه على الدول عند استخدامها هذا الحق و القيام بتجاربها دون الأخذ بعين الاعتبار عددا من الشروط و الاعتبارات و الملائمة بين المنافع و الأضرار مع الحرص على ضمان عدم إلحاق الضرر سواء على المستوى القريب أو البعيد بالدول المجاورة نظرا لخطورة النشاطات الذرية التي لا تنحصر ضمن نطاق جغرافي أو زمني معين إذ تمتد الأضرار في إلى خارج منطقة التجربة و إلى الأجيال المقبلة³.

وإذا انحرفت الدول عن الهدف الأصلي المحدد لها بممارسة نشاطاتها النووية على إقليمها ولم تلتزم بالمعايير الدولية للأمن و الأمان النوويين⁴ و لم تتمكن من السيطرة على الإشعاعات الذرية الناتجة عن هذه النشاطات، فالدولة هنا قد تعسفت في استعمال سلطاتها على إقليمها و ارتكبت عملا غير مشروع لابد من تحملها مسؤولية لتعويض تلك الدول الأجنبية عما أصابها من ضرر.

¹قنصو ميلود زين العابدين المرجع السابق، ص 60

²هناوي ليلي، المرجع السابق، ص 79

³المرجع السابق، ص 80

⁴عبد القادر مهداوي، المرجع السابق، ص 232

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

فوجد اتفاقية جينيف للبحر العالي 1958 التي قيدت حرية الدول في ممارسة أنشطتها النووية حيث إذا نتج عن رمي الدول لفضلاتها النووية الناتجة عن تجاربها النووية دون مراعاة الشروط و الاحتياطات المقررة بموجب الاتفاقية و إلحاق الضرر بمصالح اقتصادية لدول و تهديد الصحة و حياة الإنسان ،إلى جانب ذلك فإن تلويث مياه البحر بالفضلات النووية بكميات كبيرة يؤدي للتدمير التدريجي للثروة البحرية يعيد تعسف في استعمال حقها في استخدام سلمي للطاقة النووية تجاه الدول المتضررة¹.

الفرع الثالث: مبدأ حسن الجوار كأساس لقيام المسؤولية على الدولة عن التجارب النووية

لقد نشأت فكرة الجوار منذ القدم و أصبح مبدأً قانونياً ملزماً في القانون الداخلي تحت مفهوم مضار الجوار غير المألوفة لتنتقل الى نطاق القانون الدولي تحت تسمية مبدأ " حسن الجوار" و قد اعتبره الفقهاء نمط من أنماط المسؤولية المشددة و نصت عليه العديد من المعاهدات الدولية و بعض أحكام القضاء و وجد هذا المبدأ مجاله في استخدام الطاقة الذرية للدول و هذا ما سنتناوله كآتي.

أولاً: مفهوم مبدأ حسن الجوار

لقد ظهرت قواعد حسن الجوار بشكل واضح لأول مرة في القرن 19 وأكده الأستاذ "اندراسي" في كتابه " نشوء قواعد الجوار في القانون الدولي و تطورها" حيث اعتبر فكرة الجوار نسبية².

ويقصد به قانوناً:مراعاة الدول عند ممارسة اختصاصها على إقليمها ضرورة عدم إلحاق الضرر برعايا أو بيئة الأقاليم المجاورة، وبعد للتقدم العلمي و التكنولوجي أصبحت فكرة حسن الجوار فكرة عالمية³.

¹إيلي هناوي،المرجع السابق، ص 81-82 .

²المرجع السابق، ص 83 .

³عبد القادر مهداوي، المرجع نفسه، ص 226.

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

و ينطوي حسن الجوار على مبدئين:

-أحدهما سلبي يتمثل في أن الدول تمتنع عن مباشرة أي عمل فوق إقليمها يترتب عليه

الأضرار بمصالح الدول المجاورة

-أما الإيجابي يتطلب من الدول أن تتخذ جميع الاحتياطات الضرورية فوق إقليمها و

للحيلولة دون مواطنيها، والقيام بأداء أنشطة تحت آثار ضارة بإقليم الدول المجاورة¹.

ثانيا: موقف الفقه الدولي من مبدأ حسن الجوار

انقسم الفقه الدولي بين مؤيد و بين معارض لهذا المبدأ. فهناك فريق من الفقهاء يؤكد

مبدأ حسن الجوار كأساس لقيام المسؤولية الدولية (عن النشاطات النووية).

ف نجد الفقيه اليوغسلافي اندراسي 'andrassy' يرى أن مبدأ حسن الجوار أحد المبادئ

العامة للقانون الدولي و بمقتضاه يحرم على الدولة أن تأتي فوق إقليمها أعمالا ينتج عنها

أضرار بالغة بإقليم الدول الأخرى². أما الأستاذ كيس kiss يرى أن "لكل الدول الحق في

عدم تعرض إقليمها لأضرار ناتجة عن أعمال صادرة عن أقاليم الدول الأخرى، و أن هذا

الحق ليس اقل من حق الدول الأخرى في استخدام إقليمها بطريقة مخالفة مانعة³.

وقد عارض فريق آخر من الفقهاء هذا المبدأ في مقدمتهم الفقيه 'تالمان' الذي يرى إن

حقوق الجوار ما هي إلا مفاهيم حديثة نشأة في أوروبا و دول أمريكا الشمالية، لا توجد لها

صيغة عامة فهي لا تشكل احد المبادئ العامة للقانون و إذا كان هناك حقوق للجوار⁴.

يذهب الأستاذ عبد الواحد الفار إلى رفض اعتبار مبدأ حسن الجوار كأساس للالتزام

الدولي لحماية البيئة البحرية و حجته أن المبدأ يطبق على علاقات الجوار مباشرة بين دواتين

¹ يوسف معلم، المرجع السابق ص 83

² عبد القادر مهداوي، المرجع نفسه، ص 227

³ يوسف معلم، المرجع نفسه ص 84

⁴ عبد القادر مهداوي، المرجع السابق، ص 227

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

متجاورتين، ولكن لا يمكن الأخذ بالمبدأ في حالات التلوث الذي يمتد إلى المسافات البعيدة الناتج عن الأنشطة خاصة الذرية من جراء التجارب النووية في أعالي البحار¹.
ولكن الرأي الغالب هو اعتبار حين الجوار هو مبدأ من المبادئ العامة للقانون، فهي تصلح كأساس لالتزام الدول بمنع التلوث الضار بالدول خاصة الناتج عن التجارب النووية بالدول الأخرى.

ثالثاً: الممارسات الدولية لمبدأ حسن الجوار

بعد ما تعرضنا لآراء الفقهاء نتعرض لمواقف الاتفاقيات الدولية و القضاء الدولي و القضاء الدولي إزاء هذا المبدأ.

1- الاتفاقيات:

لقد وجدت الفكرة تطبيقات في بعض الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة ففي إعلان ستوكهولم الصادر في 1972 في المبدأ 21 اعترف للدول بالحق السيادي في استغلال مواردها وفق سياستها البيئية وكما اقر لها بمسئوليتها عن الأنشطة التي تتم داخل ولايتها أو تحت إشرافها لا تسبب إضراراً لبيئة الدول الأخرى أو خارج الولاية الوطنية ونجد الاتفاقية الأوروبية لحماية المياه العذبة من التلوث سنة 1929 أقرت أنه " من المبادئ العامة للقانون الدولي، أنه لا يحق لأي دولة استغلال مواردها الطبيعية بطريقة يمكن أن تسبب أضراراً كثيرة في دول مجاورة"².

و لقد نصت بعض المعاهدات المتعلقة باستخدام الطاقة النووية على مبدأ حسن الجوار فجاءت ديباجة معاهدة تلاتيلولكو "إن حكومات الدول التي وقعت على معاهدة تحريم الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ... وتدعيم السلام في العالم على أساس المساواة و حسن الجوار و الاحترام المتبادل بين جميع الدول"³

¹ معلم يوسف، المرجع السابق ص 84

² المرجع السابق، ص 85

³ عبد القادر مهراوي، المرجع السابق، ص 229

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

ومن النصوص الدولية الهامة لمبدأ حسن الجوار نذكر المادة 194 من اتفاقية قانون البحار الجديد لسنة 1982 نص على أن تجري الأنشطة الواقعة تحت ولايتها أو رقابتها بحيث لا تؤدي إلى إلحاق الضرر عن طريق التلوث بين دول أخرى و بيئتها و لا تنتشر التلوث الناشئ عن أنشطتها تقع ولايتها أو رقابتها إلى خارج المناطق التي تمارس فيها حقوقها السياسية، و ما يلاحظ أن التجارب النووية داخلة ضمن هذه الأنشطة.¹

2-القضاء الدولي :

واهم القضايا التي مرت على القضاء الدولي و أثير فيها مبدأ حسن الجوار، القضية التي رفعت أمام محكمة العدل الدولية ضد فرنسا من طرف استراليا و نيوزيلندا بشأن التجارب النووية التي قامت بها في منطقة جنوب المحيط الهادي سنة 1973م ،حيث تعهدت فرنسا بوقف التجارب النووية في المحيط الهادي حتى يصدر حكم المحكمة في موضوع الدعوى، اعترافا من فرنسا بحق الجوار.

وأیضا قضية " مسبيك ترابل " بين الولايات المتحدة الأمريكية و بين كندا الذي أكدت فيه المحكمة في حكمها الثاني في 11 مارس 1941 على وجود قاعدة دولية تفرض على الدول الامتناع عن الأعمال التي يمكن إن تلحق أضرارا بالدول المجاورة². فهذا الحكم قد اقر بمبدأين: أولا بالمسؤولية عن إحداث التلوث، ،أما المبدأ الثاني يتمثل في إرساء الالتزام بواجب التعاون الدولي لمنع التلوث العابر للحدود وفق مبدأ حسن الجوار. فهذا الحكم يعد أساس قانوني لتأكيد الالتزام الدولي بالمحافظة على البيئة في مجال تلوث الهواء و التلوث من النفايات الخطيرة.

وفي الأخير يمكن القول إن القضاء الدولي يؤكد مبدأ حسن الجوار ،بل أكثر من ذلك يعتبره قاعدة من قواعد القانون الدولي العام التي لا يمكن تجاهلها .

¹يوسف معلم، المرجع السابق ص 85

² عبد القادر مهداوي ، المرجع السابق، ص 228

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

رابعاً: تطبيق مبدأ حسن الجوار في النشاطات النووية

إن استخدام الطاقة النووية السلمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ "حسن الجوار" خاصة بعدما توصلت إليه الدول من اكتشاف أسرارها و القيام بالتجارب النووية، وبسبب الأضرار الناتجة عن استخدامها والمتمثل في شكل إشعاعات أو غبار ذري الذي تحمله تيارات الهواء من داخل إقليم دولة لإقليم الدول المجاورة، أو يكون في شكل تلوث ذري ناتج عن رمي الدولة لفضلاتها الذرية في مياهها الإقليمية أو المياه الدولية و انتقالها لإقليم الدول المجاورة، ينتج عنها آثار خطيرة على الصحة العالمية والثروة النباتية و الحيوانية وكما تدمير الحياة البحرية¹

فقد تتحمل الدولة المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تلحق بإقليم الدول نتيجة تجاربها النووية و أنشطتها النووية، إذ كان على الدول واجب اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع تسرب أي إشعاعات أو تلوث ناتج عن هذه الأنشطة التي تجرى على إقليمها، وهذا بتطبيق أنظمة الحماية و الأمان، و مبادئ الاتفاقيات الدولية المنظمة لهذه المجالات باعتبارها تحدث أضرار جسيمة تمتد إلى أجيال قادمة و إلى مناطق بعيدة، فعلى مشغلي المحطات النووية الخضوع للمعايير الدولية التي تتضمن درجات الأمان سواء في نقل المواد النووية أو عند القيام بتجاربها وكما عليها الامتناع عن إلقاء مخلفات نووية في مياهها الإقليمية².

وكخلاصة إن مبدأ منع التعسف في استعمال الحق و حسن الجوار مبدأين متداخلين بسبب تقارب معايير تطبيقهما، فاعتبر تطبيق مبدأ حسن الجوار احد صور تطبيق مبدأ منع تعسف الدولة في استعمال الحق، فإذا كانت نشاطات النووية لدولة ما تسبب أضرار بمصالح وممتلكات دولة أخرى نتيجة لمخالفتها احد الالتزامات الدولية بموجب اتفاقيات دولية

¹ ليلي هناوي، المرجع السابق، ص 84

² المرجع السابق، ص 86

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

وبتالي خرق مبدأ حسن الجوار أو في حالة تعسفت في استعمال لحقها وتجاهلت حقوق الدول فإنه تقام مسؤوليتها فكلتا الحالتين على أساس إتيان عمل غير مشروع دولياً.

المطلب الثاني: نظرية المخاطر كأساس للمسؤولية في مسألة إجراء التجارب النووية

لقد تطور أساس المسؤولية الدولية من الخطأ إلى العمل الغير المشروع، و مع تزايد الاكتشافات العلمية الحديثة تزايدت المخاطر و الأضرار المحتمل، فظهرت فكرة المسؤولية المطلقة في نطاق القانون الداخلي و باكتشاف الطاقة النووية وممارسات الأنشطة الخطيرة أصبح يصعب انتساب الخطأ فيها إلى الدولة، لاحتمال تعدي هذه الأضرار حدود الدولة إلى أقاليم الدول الأخرى،¹ و في هذا المطلب سوف نحاول معالجة نظرية المخاطر كأساس لقيام المسؤولية عن التجارب النووية ومدى شموليتها للأنشطة النووية.

لقد قسمناه إلى ثلاثة فروع تتمثل في:

الفرع الأول: تطبيق نظرية المخاطر كأساس لقيام المسؤولية الدولية في القانون الدولي
الفرع الثاني: عناصر المسؤولية الدولية عن التجارب النووية على أساس نظرية المخاطر
الفرع الثالث: التزامات الدول الناتجة عن تطبيق نظرية المخاطر كأساس لقيام المسؤولية الدولية عن التجارب النووية.

الفرع الأول: تطبيق نظرية المخاطر كأساس لقيام المسؤولية الدولية في القانون الدولي

لقد وضع الفقه نظرية المخاطر أو المسؤولية الموضوعية لمواجهة التطورات الحديثة من انتشار التلوث البيئي و انتشار الأمراض خاصة في مجتمع يعرف التنافس النووي والسباق إلى التسلح.²

¹ عبد القادر مهداوي، المرجع السابق، ص 229

² ميلود زين العابدين قنصو، المرجع السابق، ص 64.

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

ففي هذا الفرع سوف نحاول من خلاله دراسة مدى تطبيق نظرية المخاطر كأساس لقيام المسؤولية الدولية عن التجارب النووية في الفقه الدولي و في الممارسات الدولية.

أولاً: المقصود بنظرية المخاطر وشموليتها للنشاطات النووية

يعتبر الضرر مناط المسؤولية عن الأفعال أو الأنشطة غير المحظورة دولياً شريطة قيام علاقة سببية بين الضرر و الشخص القانوني المباشر للفعل المشروع و لقد أطلق على النظرية عدت تسميات منها: نظرية المخاطر - المسؤولية المطلقة - المسؤولية المشددة و الكاملة- المسؤولية بدون خطأ - نظرية تحمل التبعية¹.

ومضمون نظرية المخاطر عن نتائج الأفعال التي لا يحظرها القانون الدولي هي إمكانية مسائلة الشخص القانوني الدولي إذا مارس نشاطاً مشروعاً من الناحية القانونية الدولية وهذا النشاط ذو درجة من الخطورة ، ينتج عنه أضرار للدول المجاورة فبتالي لا يستلزم وجود خطأ أو بالأحرى عمل دولي غير مشروع أو مخالفة للالتزام دولي، فإذا نجم عن النشاط ضرر للدولة الأخرى فإنها تسأل عنه². فالعبرة من حدوث الضرر لقيام المسؤولية الدولية في حق الدولة التي تباشر نشاطاً دولياً مشروعاً (كامتلاك الأسلحة الذرية و القيام بالتجارب النووية على الاسلحة)³.

ثانياً: موقف الفقه الدولي في نظرية المخاطر

بسبب انتشار أضرار التلوث النووي للبيئة خاصة بعد التطور التكنولوجي النووي أصبحت قضية المسؤولية الدولية عن استخدام الطاقة النووية وما تسببه من أضرار بيئية عابرة للحدود محل اهتمام، فسعى الفقه الدولي للدفاع عن نظرية المخاطر و ضرورة نقلها

¹ يوسف معلم ، المرجع السابق ، ص 23-24 .

² محمد صنيان الزعبي، المرجع السابق، ص41 .

³ يوسف معلم، المرجع السابق ، ص 25 .

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

إلى القانون الدولي للاستفادة منها وتحقيق حماية شاملة، إلا أن النظرية لم تسلم فكان هناك من الفقهاء من عارض ذلك¹.

حيث انقسم فقهاء القانون الدولي إزاء هذه النظرية إلى فريقين:

1- الفريق المؤيد لنظرية المخاطر:

نجد على رأسهم فوشيل 'fauchille' الذي كان له الفضل في نقل هذه النظرية من القانون الداخلي إلى القانون الدولي، حيث يرى إن سيطرت الوسائل التكنولوجية و العلمية الجديدة تدعو إلى تطوير المفاهيم التقليدية لنظرية المسؤولية الدولية وعلى الأخص في مجالات الأنشطة ذات الخطورة، حيث لا يستدعي الحال إلى إثبات وجود خطأ معين و بالتالي قيام المسؤولية بمجرد حدوث الضرر.

ذهب الفقيه جورج سيل 'g.sille' إلى أن فكرة المسؤولية الموضوعية يبدأ بضرر و ينتهي بتعويض، و لا توجد رابطة ضرورية بين نقطة البداية ونقطة النهاية، أي عدم اشتراط وجود خطأ لتقرير التعويض عن الضرر.

نجد كل من الفقيه كارل زمانك 'zamenek Karl' وجون سلمون 'jean Salmon' اعتبروا فكرة المسؤولية الدولية مبنية على نظرية المخاطر، فتعد مسؤولية الدولة مسؤولية مطلقة عن تعويض الضرر الذي سببه احد أعضائها أو نشاطها الخطر دون الحاجة إلى إثبات حدوث خطأ ما منها².

أما الفقيه انزيلوتي anzilotti اعتبر تأسيس المسؤولية الدولية على معيار موضوعي، بمخالفة القانون الدولي فيكفي أن تكون الدولة السبب في وقوع مخالفة للقانون الدولي لكي تنشأ مسؤوليتها، حيث لا فائدة من البحث عن الإرادة إذا كانت الدولة تقصد إتيان الفعل فيكفي وجود علاقة سببية تقوم بين نشاط الدولة و الفعل المخالف للقانون الدولي، فعنصر

¹الخضر شعاشبة المرجع السابق،ص 115.

²يوسف معلم، المرجع السابق، ص 31

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

التعمد في الإضرار ليس شرطاً في ترتيب المسؤولية حتى لو كان مفيد في إثبات نسبة الفعل إلى الدولة¹.

وفي الفقه الدولي العربي نجد الدكتور محمد حافظ غانم في سنة 1962 أعد دراسة موجزة وقيمة حول عدم مشروعية التجارب النووية وخلص قوله أن الأساس القانوني لإجراء التجارب النووية بالرغم من وجود قانون اتفاقي هي المسؤولية المطلقة²، حيث يرى أن المسؤولية المطلقة على النشاط الخطر والأشياء الخطرة أصبحت من المبادئ المعترف بها في الأنظمة القانونية للدول المتقدمة، لذا من الضروري تطبيقها في ميدان العلاقات الدولية الخاصة في استعمالات الفضاء الخارجي وإطلاق الصواريخ واستخدام الطاقة الذرية لأغراض سلمية.

ولقد جاءت الدراسة التي قام بها كردّ على رأي الأمريكي دوقال Dogale لتبرير هذا الأخير التجارب النووية الأمريكية في كونها مشروعة مدافعا عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية.

3- الفريق المعارض لنظرية المخاطر:

رغم التأييد الواضح للإعمال بنظرية المخاطر كأساس للمسؤولية الدولية، إلا إن هناك من رفض فكرة المسؤولية المطلقة فنجد الفقيه "جريفراث" عارض نظرية المخاطر لدرجة إنكاره لوجود هذه النظرية كأمر واقعي في القانون الدولي، حيث يرى إن نظرية المسؤولية المطلقة أو نظرية المخاطر لا أساس لها في القانون الدولي العرفي³.

ونجد الفقيه "serge pannatier" يؤكد ذلك بقوله: "إن الدول لم تكن تريد توسع نطاق المسؤولية الدولية و إن الولايات المتحدة الأمريكية عندما قبلت إن تدفع تعويضات

¹مدون علي عمر- بن محمد حسين أحمد، أساس المسؤولية الدولية عن الفعل الغير المشروع و أركانها في القانون الدولي،

2013، ص 82

²محي الدين محمد، أعمال الملتقى، المرجع السابق ص 238

³يوسف معلم، المرجع السابق ص 32

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

لليابان عن النتائج الضارة الناجمة عن تجاربها النووية، لم يكن الدافع في ذلك المسؤولية المطلقة أو قواعد القانون الدولي".

ومن العرب نجد الدكتور عامر تونسي في معارضته لنظرية المخاطر إلى القول "إن بعض الدول كانت تقدم تعويضات عن الأضرار التي تسببها الأنشطة الضارة، رغم ذلك كانت ترفض الاعتراف بالمسؤولية الدولية و تلك التعويضات التي تمنحها ما هي إلا مجرد اعتبارات إنسانية لا غير".¹

كنتيجة إن المسؤولية المطلقة عن النشاط الخطر أصبحت من المبادئ العامة للقانون المعترف بها في الأنظمة القانونية للدول المتقدمة فنجد القانون الدولي اخذ بها وبصورة عامة في مشروعها الحالي حول مسؤولية الدولة عن النتائج الضارة عن أعمال لا يحضرها القانون الدولي.²

فقيام المسؤولية الدولية بمجرد إصدار الدولة فعل يمثل خطورة استثنائية نتج عنه ضرر لدولة أخرى ولو كان الفعل في ذاته مشروعاً، و تتمثل هذه الأفعال ذات الخطورة الاستثنائية في النشاط الذري بشتى صورته و أنشطة ارتياد الفضاء الجوي كإطلاق الصواريخ... الخ³

ثالثاً - نظرية المخاطر والممارسات الدولية:

1- تطبيق نظرية المخاطر في الاتفاقيات الدولية :

لقد أقرت العديد من المعاهدات الدولية نظرية المخاطر خاصة في مجال الاستعمال السلمي للطاقة النووية فالمسؤولية الدولية الناتجة عن الأنشطة الخطرة أو شديدة الخطورة تقام دون حاجة لإثبات الخطأ أو العمل الغير المشروع لتلك الأنشطة.

¹ يوسف معلم، المرجع السابق ص 33.

²مدون علي عمر- بن محمد حسين أحمد، المرجع السابق ص 82 .

³ يوسف معلم، المرجع السابق ص 29 .

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

والاتفاقيات الخاصة بالمسؤولية المدنية عن النشاطات النووية لا تفرق في تطبيقها للمسؤولية المطلقة بين الأضرار الجسيمة و الأضرار البسيطة، بل تكفي أن يكون الضرر ناتج عن مصدر أو نشاط نووي. لذا كان من المفترض على الدولة الممارسة لنشاط أن تأخذ أعلى درجات الاحتياط.

لقد أبرمت عدة اتفاقيات في هذا الشأن¹ وهي الاتفاقيات الأربعة المنظمة للمسؤولية الدولية عن الأضرار النووية :

- اتفاقية باريس عن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية (جويلية 1960)
 - اتفاقية بروكسل المكمل لاتفاقية باريس (جانفي 1963)
 - اتفاقية بروكسل الخاصة بمسؤولية مشغلي السفن النووية (ماي 1963)
 - اتفاقية فيينا الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية (ماي 1963)²
- و تتفق هذه الاتفاقيات الأربع في قواعد أساسية و هي:
- مسؤولية القائم بالتشغيل مسؤولية مطلقة عن جميع الأضرار التي حددتها الاتفاقية .
 - وضع حد أقصى للمبلغ التعويضي الذي يلزم به القائم بالتشغيل مهما بلغت قيمة الأضرار.
 - الالتزام القائم بالتشغيل بتأمين أو تقديم ضمان مالي يغطي مسؤوليته وفق أحكام الاتفاقية

ويلاحظ على هذه الاتفاقية أنها ساهمت في حسم المنازعات الدولية الخاصة بالتعويضات عن الأضرار الناتجة عن النشاطات النووية حيث أنها تتكفل بضمان تعويض ضحايا الحوادث النووية، وكما وحدت جهات القضاء بين أطرافها فجعلت المحكمة المختصة

¹ ليلي هناوي، المرجع السابق، ص 108

² يوسف معلم، المرجع السابق، ص 26

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

هي محكمة وقوع الحادث ،وكما اخذ بنظرية المخاطر في مجال استغلال الفضاء الخارجي و الأضرار النووية الناتجة عنها¹.

وكما إن اتفاقية الخاصة بالمسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن الأنشطة الفضائية سنة 1996. أقرت بالمسؤولية المطلقة لدولة باعتبارها شخصا من أشخاص القانون الدولي حيث تتحمل الدولة الدفع بالتعويض عن الضرر الذي يحدثه جسمها الفضائي نتيجة انفجاره على سطح الأرض أو في الطائرات أثناء التحليق².

2-تطبيق نظرية المخاطر في القضاء الدولي:

لقد اخذ بنظرية المخاطر في العديد من التطبيقات القضائية بصرف النظر عن وجود خطأ أو فعل غير مشروع، فالعبرة دائما بوقوع الضرر.

من أهم التطبيقات القضائية التي أخذت بهذه النظرية قضية مصهر تريل 1941 حيث برزت فيها نظرية المسؤولية المطلقة، فتم الحكم على مسؤولية الدولة عن كل الأنشطة التي تقع داخل أراضيها و تسبب ضرر لأقاليم الدول الأخرى³. و أيضا من نجد الدعوى التي رفعتها استراليا أمام محكمة العدل الدولية ضد فرنسا في 1973 للتعويض عن الأضرار التي أصابتها من جراء التجارب النووية الفرنسية ،حيث أثرت مسؤولية فرنسا على أساس المسؤولية المطلقة (نظرية المخاطر) رغم أن المحكمة رفضت النظر في الدعوى و أنها أصبحت بدون موضوع ،إلا أن البعض اعتبر المحكمة قد أقرت بالمسؤولية المطلقة في مجال التجارب النووية وهذا بطريقة ضمنية⁴.

¹ ليلي هناوي، المرجع السابق ، ص 110-113.

² يوسف معلم، المرجع السابق ص 27 .

³ المرجع السابق ص 29.

⁴رضا بن سالم، حماية البيئة البحرية أثناء النزاعات المسلحة في البحار، مذكرة ماجستير تخصص القانون الدولي و العلاقات الدولية كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2003-2004 ص 146

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

و الدعوى التي رفعتها اليابان ضد الولايات المتحدة الامريكية جراء الأضرار التي لحقت بالصيادين اليابانيين و الثروة السمكية جراء التجارب التي قامت بها في المحيط الهادي سنة 1994 فقامت بدفع التعويضات لليابان¹. فهنا المحكمة أسست مسؤولية أمريكا على أساس المخاطر.²

كما يمكن تأسيس مسؤولية فرنسا عن تجاربها في الصحراء الجزائرية في ان اينكر على أنها مسؤولية مطلقة نتيجة حدوث الضرر النووي بالنسبة للبيئة و ما خلفه التجارب من نفايات مشعة، فكان من واجب فرنسا محو آثارها، وهي لم تبادر بذلك فمسئوليتها هنا تقام على أساس الإهمال و عدم العناية اللازمة³.

الفرع الثاني :عناصر المسؤولية على أساس المخاطر

تتمثل عناصر قيام المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية في عنصر الضرر العابر للحدود ووجود خطر يهدد بيئة و عنصر آخر يتمثل في إسناد الضرر الحاصل إلى الدولة مصدر النشاط الخطر.

أولاً : الضرر العابر للحدود

إن الإضرار البيئية التي تتجم عن التجارب النووية أو الكوارث و الحوادث النووية لا يقتصر أثرها داخل حدود الدولة، و إنما يمتد أثره بفعل التيارات الهوائية إلى الدول المجاورة.فقد أدت الطبيعة الأضرار البيئية و تخطيها للحدود الرسمية بين الدول إلى تطور مفهوم الجوار في القانون الدولي للبيئة، إذ لم يعد يقصد بحالة الجوار وجود حدود جغرافيا متلاصقة، بل الجوار دون حدود إقليمية أو جغرافية تبعا لقاعدة وحدة البيئة الطبيعية⁴.

¹جمال مهدي، المرجع السابق ص145-146

²رضا بن سالم، المرجع السابق ص 146

³محي الدين محمد، المسؤولية الثابتة عن إجراء التجارب النووية ص 240

⁴ميلود زين العابدين قنصو المرجع السابق، ص 29

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

والميرر الرئيسي لتأسيس المسؤولية الدولية عن الضرر النووي على فكرة المخاطر يعود إلى صعوبة إثبات الخطأ المسبب للضرر، فالمسؤولية المطلقة هي الكفيلة لتخطي هذه الصعوبات حتى لا يحرم المتضررون من التعويض عن مجمل الأضرار.

ولقد أكد مشروع اتفاقية المسؤولية الدولية على قيام مسؤولية الدولة عن الأنشطة التي تنطوي عن المخاطر والتي تسبب ضرر جسيم عابر للحدود الذي يصيب إقليم دولة غير الدولة مصدر النشاط الخطر¹.

ولقد أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية لمواجهة الأضرار العابرة للحدود بروتوكول كيوتو 1997، المعاهدة الأوروبية لمقاومة التلوث الجوي العابر للحدود². كما أن محكمة العدل الدولية أكدت على مبدأ منع الضرر العابر للحدود فأصبح جزء من القانون الدولي.

ثانياً: الخطر

لقد اختلف الفقه في تحديد مفهوم الخطر حيث يرى البعض أنه يتمثل في الأنشطة التي يكون من المرجح أنها تسبب أضرار جسيمة بينما يرى البعض الآخر أن النشاط الخطر هو الذي تؤدي طبيعته أو المواد المستخدم فيه باحتمال إحداث أضرار جسيمة، فالخطورة قد تنتج عن نشاط إنساني متعلق بأشياء خطيرة بطبيعتها بسبب المكان الذي تمارس فيه و يشترط فيه إن يكون من الممكن التنبؤ به و أن يكون ملموساً، أما لجنة القانون الدولي أكدت إن تكون الأنشطة الخطرة تنطوي على مخاطر إيقاع ضرر جسيم عابر للحدود³.

ثالثاً: إسناد الضرر إلى الدولة مصدرّة النشاط الخطر

يعتبر شرط أساسي للحصول على التعويض، فلقد أكدت المادة 5 من مشروع لجنة القانون الدولي على ضرورة إسناد جميع الأفعال التي تصدر عن فروع الدولة إلى هذه

¹ جمال مهدي، المرجع السابق ص 135-136
² ميلود زين العابدين قنصو، المرجع السابق ص 29

³ جمال مهدي، المرجع السابق ص 136

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

الأخيرة إذ نصت على أن: " يعتبر فعلا من أفعال الدولة وفق القانون الدولي سلوك كل فرع من فرعها له نظام وفق القانون الداخلي لهذه الدولة طالما انه تصرف بهذه الصفة حسب الظاهر"، لهذا يشترط لإسناد الضرر إلى الدولة أن تمارس نشاط خطر وان ينشأ هذا النشاط في نطاق ولايتها أو سيطرتها الفعلية و فكرة المسؤولية الدولية لا تتعارض مع فكرة السيادة بل نتيجة لتمتع الدولة بكامل سيادتها و استقلالها¹.فالدولة تسأل عن أعمال سلطاتها المختلفة و تتحمل تبعه ذلك باعتبارها المسؤولة عن كافة الأضرار التي تحدث.

الفرع الثالث : التزامات الدولة الناتجة عن تطبيق هذه النظرية

إن قيام المسؤولية الدولية تعني مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم أي عمل أو واقعة تنسب إلى احد أشخاص القانون الدولي ينجم عنها الضرر لشخص آخر من أشخاص القانون الدولي². فيترتب عن ذلك تحمل الدولة مسؤولية الالتزامات التي تتمثل في الالتزام بمنع الضرر أو تقليله، الالتزام بإخطار الدول التي من الممكن إن تتأثر من نتائج هذا النشاط، و الالتزام بالتعاون وهذا ما سوف نتناوله في هذا الفرع

أولاً: الالتزام بمنع الضرر أو تقليله

إن الالتزام بمنع التلوث البيئي و الأحكام الخاصة به يعني مجموعة من الإجراءات التي ينبغي على الدولة الالتزام بها من خلال تشريعاتها الوطنية ذات العلاقة بالأنشطة التي تهدد بحدوث آثار بيئية مهلكة عابرة للحدود، أو عن تقليل من آثاره إلى اقل حد ممكن³. وهذا الواجب هو القوة المحركة لموضوع المسؤولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أفعال لا يحظرها القانون الدولي، والالتزام بمنع الضرر لا يقتصر على الأنشطة التي لم تبدأ بعد ولكنه

¹ جمال مهدي، المرجع السابق، ص، 137-138 .

² يوسف معلم، المرجع السابق ص 35 .

³ علي فنتيز، المسؤولية الدولية الناجمة عن التلوث البيئي، مذكرة للحصول على شهادة الليسانس أكاديمي شعبة الحقوق فرع قانون عام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013-2014 ص 14

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

يشمل إلى الأنشطة التي تتم ممارستها بالفعل. أما الالتزام بتقليل الضرر فهو التزام وقائي يهدف إلى التقليل و التخفيف من احتمالات وقوع الضرر والتخفيف من آثاره إذا وقع رغم اتخاذ الإجراءات و التدابير الوقائية¹. وقد ورد هذا الالتزام في بعض الاتفاقيات الدولية منها: الاتفاقية للإبلاغ المبكر عن الحوادث النووية 1986، وكما ورد هذا الالتزام في اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو أي طارئ إشعاعي عام 1986². حيث أكدت ديباجة الاتفاقية انه على الدول الأطراف أن تلتزم بان تتخذ المعايير الكاملة لتضمن أعلى مستوى من الأمان في النشاطات النووية بغرض منع الحوادث و التخفيف من النتائج المحتملة لأي حادث مماثل إلى الحد الأدنى. وورد أيضا هذا الالتزام في مشروع مواد المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة عن أفعال لا يحظرها القانون الدولي حيث نص على إن "تتخذ الدول كل التدابير المناسبة لمنع وقوع ضرر جسيم عابر للحدود و التقليل من مخاطره إلى ادني حد" و أكدته أيضا لجنة القانون الدولي³.

ويتضح من ذلك أن الدولة التي تمارس نشاطا نوويا تعتبر مسؤولة عن منع آثاره الضارة العابرة للحدود أو التقليل منه إلى أدنى حد ممكن وان تتخذ جميع الإجراءات اللازمة بغرض الوقاية من وقوع ضرر عابر للحدود أو التقليل من آثاره كالتسرب الإشعاعي و نتائج الأضرار النووية قد تصل إلى حد الكارثة، و الدولة رغم اتخاذها للإجراءات المناسبة لمنع وقع ضرر نووي فهي ملزمة بالتقليل من آثاره. و ذلك بذل العناية الواجبة التي تتناسب و مع درجة مخاطر الضرر العابر للحدود، وان تتماشى مع التغييرات التكنولوجية والعلمية وأن يأخذ بعين الاعتبار بالمستوى الاقتصادي للدول ومن بين هذه التدابير وضع إجراءات تشريعية و إدارية للأنشطة النووية ورسم سياسات تنفيذها⁴.

¹ سوزان غنيم معوض، النظم القانونية الدولية لضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، دون طبع، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 620-621.

² ستوبر كارلتو، الإطار القانوني للأمن النووي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2007، ص 32-33.

³ سوزان غنيم معوض، المرجع السابق ص 622.

⁴ المرجع السابق ص 634-635.

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

وفي حالة ممارسة الأنشطة النووية من طرف القطاع الخاص فعلى الدولة إن تلتزمه على الحصول على إذن مسبق منها لممارسة هذا النشاط في إقليمها أو تحت سيطرتها خاصة إذا كانت أنشطة تنطوي على مخاطر تحتمل إيقاع ضرر جسم عابر للحدود، وأيضاً تشترط القيام بتقييم المخاطر و الحصول على التراخيص من طرف المنشأة المصنفة.

وما يلاحظ في التجارب النووية التي حدثت في العالم لم يطبق هذا المبدأ حيث إلى يومنا هذا ما زالت الشعوب المتضررة من التجارب النووية تعاني من الأضرار جراء هذه النشاطات و التفجيرات النووية مثل الجزائر، فالاستعمار عند قيامه بالتجارب النووية في الصحراء الجزائرية لم يمنع وقوع الأضرار أو التقليل منها بل العكس، فجعلت من الجزائريين فئران لتجاربها النووية و لم تتخذ التدابير و الإجراءات اللازمة فكان هناك غياب للمعلومات و غياب التقييم حول مخاطر هذه التجارب على البيئة والسكان¹. فصاحب تجاربها انتشار الإشعاعات النووية و التلوث البيئي والغلاف الجوي و المياه الجوفية تعدت حدود الدولة الجزائرية، و تفشت الأمراض المختلفة و من بعد خروجها من الأراضي الجزائرية لم تكلف نفسها بالتخلص من النفايات النووية التي خلفتها و الأدوات المستعملة في تجاربها بل تركتها مكشوفة.

ثانياً: الالتزام بالأخطار

لقد أكد الفقه الدولي على أهمية التزام الدول التي تمارس نشاطاً خطراً قد ينتج عنه أضرار عابرة للحدود خاصة الأضرار النووية، أن تخطر الدول التي من المحتمل أصابتها بأضرار جراء هذا النشاط ومن بين الفقهاء نجد 'باربوزا' يرى " أن الدولة مصدرة النشاط تلتزم بإخطار الدول المتأثرة بجميع البيانات الضرورية التي تتعلق بخصائص هذا النشاط و إغفال

¹ميشيل فارجي، شهادة حول التجارب النووية بالصحراء: كيف خدعت فرنسا الأشخاص المعنيين - شهادات حية -، أعمال الملتقى الدولي حول آثار التجارب النووية في العالم: الصحراء الجزائرية كنموذج، 2007، 74

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

الدولة مصدر النشاط الخطر الواجب الإخطار يضعها في موقف الدولة المرتكبة لعمل غير مشروع دوليا مما يؤدي لحملها العواقب القانونية على أعمال غير مشروعة دوليا¹. ولقد أكدت ذلك كل من اتفاقية الإبلاغ المبكر عن الحوادث النووية حيث نصت المادة 2 منها على " أن تبادر مباشرة أو عن طريق الوكالة الذرية بتبليغ الدول التي تضررت أو يحتمل أن تضر ماديا، و تبليغ الوكالة بالحادث النووي و طبيعته وواقعة حدوثه و موقعه بالتحديد كما كان ذلك ممكنا " و كما نصت نفس المادة " أن على الدولة صاحبة النشاط تزويد الوكالة بما يلزم من معلومات متاحة لتقليله إلى ادني حد من الآثار الإشعاعية في تلك الدول".

و لقد أكدت لجنة القانون الدولي في هذا الشأن، أن الإخطار يشكل شرطا للإعلان عنه للوقاية من الأضرار العابرة للحدود أو إلى التقليل من إخطارها إلى الحد الأدنى، أما كيفية الإخطار فهي عملية متروكة لحرية الدول و عادة ما يكون بالاتصال المباشر أو عن طريق دولة ثالثة، وكما يفرض على الدولة صاحبة النشاط النووي أن تجري تقييما بيئيا وترسله إلى الدول التي قد تتأثر نتيجة هذا النشاط. وكما للدول الأخرى إن اكتشفت أن إحدى الدول تمارس نشاطا نوويا ينتج عنه مخاطر يسبب إضرارا، لها الحق أن تطلب من الدول أن تلتزم بواجب الإخطار و لكنها ملزمة بتقديم شرحا عن أسباب التي دفعها للاعتقاد بذلك.²

ثالثا: الالتزام بالتعاون

يرى الفقيه باسكير "أن الالتزام بالتعاون يقع على عاتق الدولة مصدر النشاط الخطر من لحظة علمها بوجود النشاط الخطر في نطاق ولايتها أو تحت رقابتها الفعلية، و التعاون يكون بين الدولة مصدر النشاط الخطر و مختلف دول العالم أو أي من المنظمات الدولية التي يمكن أن تقدم العون للدولة مصدر النشاط لمنع الأضرار العابرة للحدود.³

¹ سوزان غنيم معوض المرجع السابق، ص 233 .

² المرجع السابق، ص 235-240

³ المرجع نفسه، ص 240-241 .

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

ولقد ورد هذا الالتزام في اتفاقية المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو أي طارئ إشعاعي لسنة 1987 في المادة الأولى التي نصت على أن: " دول أطراف الاتفاقية فيما بينها و مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسهيل تقديم المساعدة العاجلة في حالة وقوع حادث نووي أو أي طارئ إشعاعي من أجل التقليل إلى الحد الأدنى من إضراره و حماية الأرواح و الممتلكات و البيئة من آثار الإشعاع، ولتسهيل هذا التعاون يجوز للدول الأطراف إن تتفق على اتخاذ ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف أو الجمع بينها عند الاقتضاء لمنع وقوع إصابات و أضرار يمكن أن تنشأ في حالة الحادث النووي أو الطارئ الإشعاعي، أو التقليل إلى أدنى حد من هذه الإصابات و الأضرار"¹، أما المادة الثانية فنصت على "على كل دولة تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو الطارئ إشعاعي سواء نشأ أو لم ينشأ هذا الحادث، داخل أراضيها أو في أراضي تخضع لولايتها أو لسيطرتها جاز لها أن تطلب هذه المساعدة مباشرة أو عن طريق الوكالة من أي دولة طرف أخرى ومن الوكالة.

ولقد أكدت لجنة القانون الدولي في التعليق على مبدأ التعاون بين الدول يعتبر أساسيا لوضع سياسات فعالة للوقاية من مخاطر إيقاع ضرر جسم عابر للحدود أو التقليل منه، كما نصت على إن الدولة مصدرة النشاط أن تلتزم و تتعاون فيما بينها في تبادل المعلومات المتصلة بالنشاط بعد البدء في ممارسته².

¹مرسوم رئاسي رقم 367/03 مؤرخ في 23 أكتوبر 2003 يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية بشأن تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي المعتمدة بفيينا في 26 سبتمبر سنة 1986 الجريدة الرسمية 65

² سوزان غنيم معوض، المرجع السابق ص 242-245

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

المبحث الثاني: مسؤولية فرنسا عن تجاربها النووية في الجزائر

أن البحث على أساس المسؤولية الدولية الناتجة عن التجارب النووية ليست بالمهمة السهلة أمام هذا الصمت الواضح من الناحية القانونية و السرية التامة التي خلقتها فرنسا حول تجاربها النووية في الجزائر، و استمرارها في التهرب من المسؤولية¹. ونتيجة تعريض الجزائريين للمعاملة القاسية و التعذيب سواء كانوا مدنيين أو أسرى، وتعريض صحتهم البدنية إلى تشوهات خلقية و استعمالهم كقنران لتجاربها النووية بهدف قياس تأثير الإشعاع النووي. سوف نحاول تحديد أساس المسؤولية الدولية لفرنسا ضد ضحايا تجاربها النووية و معاملتها القاسية من خلال خرقها لاتفاقيات جينيف المتعلقة بالأسرى و المدنيين.

وكما نحاول تحديد أساس قيام المسؤولية ضد ضحاياها عن تجاربها النووية بعد الاستقلال في اتفاقيات إيفيان، كما أن مسؤوليتها لا تتوقف فقط ضد ضحايا التجارب النووية بل تتعدى إلى مخلفاتها النووية و النفايات التي تركتها وراءها بعد خروجها من الجزائر دون الأخذ بالمعايير الدولية للبيئة السليمة للتخلص منها، إذ تركتها للعراء ما يعرض البيئة و سكان تلك المناطق إلى مخاطر نووية، لذا سوف نحاول تحديد أساس مسؤولية فرنسا عن تلك النفايات النووية، فقسمنا هذا المبحث إلى مطلبين.

- المطلب الأول: مسؤولية فرنسا عن ضحايا التجارب النووية في الصحراء الجزائرية
- المطلب الثاني: مسؤولية فرنسا عن التخلص من النفايات النووية في الصحراء الجزائرية

¹ عبد العظيم العبودي، محمد باي بابا احمد، الحالة الصحية و البيئية في مناطق رقان و عين ايكر قبل و بعد 50 سنة من التفجيرات النووية الفرنسية في الستينات، سلسلة الندوات أعمال الملتقى الدولي الثاني حول آثار التجارب النووية في العالم: الصحراء الجزائرية كنموذج، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، دون طبعة، 2010، 93

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

المطلب الأول: مسؤولية فرنسا ضد ضحايا التجارب النووية

إن القانون الدولي قد حدد أسس المسؤولية الدولية لتتمكن الدول المتضررة من المطالبة بالتعويض. ومنها سوف نحاول في هذا المبحث تحديد أسس المسؤولية الدولية عن التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية. فنحاول إيجاد التكييف القانوني لهذه التجارب النووية، (إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر ومنها ما تم بعد الاستقلال). و نسلط الضوء على مسؤولية فرنسا عن ضحايا التجارب النووية في كل من اتفاقيات جنيف 1949 المتعلقة بالأسرى و بالمدينين كون فرنسا في فترة احتلالها للجزائر و قيامها بتجاربها النووية استخدمت مجموعة من أسرى المجاهدين لجبهة التحرير الوطني و مجموعة من المدينين القاطنين بالمناطق مكان إجراء التفجيرات.و كما نحدد مسؤولية فرنسا لتجاربها في الصحراء الجزائرية بعد الاستقلال من خلال اتفاقيات إيفيان.

الفرع الأول: مسؤولية فرنسا الدولية نتيجة لخرق اتفاقية جنيف للأسرى

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 73 أ على التزام عام يقضي بضرورة التزام الدول التي بتابعيات عن أقاليم لم تتل شعوبها قسط كامل من الحكم الذاتي بأن تعامل الشعوب المستعمرة بإنصاف و أن تحميها من ضروب الإساءة. ومن خلال هذه المادة يمكن تقرير مسؤولية فرنسا على استخدامها للأسرى في تجاربها النووية لان الإقدام على استخدام الأسرى و المدينين في هذه التجارب يعتبر ضربا من ضروب الإساءة للشعب الجزائري وكان أغلب الجزائريين تم إحضارهم من الشمال اين اعتقل معظمهم لأسباب تافهة.¹

¹صباح مريوة، جرائم الحرب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية التجربة النووية الفرنسية 13 فيفري 1960، مداخلة للمشاركة في الملتقى الدولي الخامس حول حرب التحرير الجزائرية و القانون الدولي الإنساني، كلية العلوم القانونية و الإدارية، جامعة العلوم القانونية حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2010، ص9

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

ففي تفجير رقان في 13 فيفري 1960 تم القبض على جزائريين أغلبهم من المجاهدين وصل عددهم إلى 200 شخص من معسكر "بوسويت" و تم إحضارهم إلى موقع التفجير و تقييدهم حول أعمدة، واستعمالهم كفرن تجارب بشرية على بعد 1 كلم من المركز بهدف 'علمي' لمعرفة الآثار الناجمة عن الإشعاعات على هذه الفرن البشرية للتجارب¹.

وفي هذا الإطار يقول احد الضحايا الجزائريين سنافي محمد 1936: "أنا من سكان سطاوالي اعتقلت عند حاجز عسكري في بداية عام 1960، ونقلونا إلى ثكنة و معتقل موريتي، وتعرضنا لشتى الإهانة و الضرب و التعذيب كي نقبل عرضهم و إلا ألصقت بنا تهمة العمل مع المجاهدين حيث اقترحوا علينا العمل في مشروع بالصحراء و دون انتظار الإجابة نقلونا إلى منطقة رقان و لم يكن مسموح لنا الاتصال لا بالسكان المحليين و لا بالمساجين الآخرين ... وفي صباح يوم انفجار القنبلة زدونا ببطانيات و بينوا لنا انه من اللازم أن نلف بالبطانية حول رؤوسنا و بعدها الانبطاح أرضا وعدم النظر مهما كان الأمر... و كان انفجار القنبلة قويا و قد تبعته ريح شديدة ولم نرى شيئا لمدت 30 أو 45 دقيقة وعندما كشفنا عن أعيننا رأينا دخانا كثيفا و جوا متغيرا..."²

أما الأساس الثاني الذي تبنى عليه قيام المسؤولية الدولية لفرنسا عن تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية نص المادة 12 من اتفاقية جينيف للأسرى عام 1949 التي تنص على انه "يعتبر الأسرى تحت سلطة العدو لا تحت سلطة الأفراد و الوحدات العسكرية التي

¹مصطفى خياطي، آثار الإشعاع النووي على سكان الجنوب الجزائري، سلسلة ندوات ثورة نوفمبر، 2010، ص 107

²شهادة شافي محمد، السخرة في رقان، سلسلة ندوات التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، دراسات و بحوث و شهادات، سلسلة منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 2010

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

أسرتهم، وفيما عدا المسؤوليات الفردية التي قد توجد فإن الدولة الحاجزة تعتبر مسؤولة عن كيفية معاملتهم"¹.

لذلك ونتيجة للمعاملة الإنسانية لتي تعرض لها المجاهدون الأسرى من خلال تعريضهم للإشعاعات مباشرة و استعمالهم للتجارب الطبية و العلمية، وعلى هذا الأساس فإن هذا الخرق الذي ترفضه المادة 13 من اتفاقية جينيف المتعلقة بحماية الأسرى فإنه تقرر مسؤولية فرنسا نتيجة ارتكابها جرائم حرب ضد الأسرى من المجاهدين الجزائريين² و عليه فإن كل شروط المسؤولية الدولية لفرنسا قائمة و التي تتمثل في:

(أ) وجود فعل: إذ يتجسد أساس قيام مسؤولية الدولة لفرنسا من خلال فعلين أولهما قيامها بفعل غير مشروع و ثانيهما امتناعها عن أداء التزام دولي.

– قيامها بفعل: فالتصرف الذي أقدمت عليه بإجراء تجاربها النووية في الصحراء إذ أنها استخدمت حوالي 155 أسير جزائري في تجربة رقان.

– الامتناع عن فعل أي امتناعها عن تقديم أي معلومات عن العدد الحقيقي للمجاهدين الأسرى المستخدمين في تجاربها و كذلك عن حالتهم الصحية بعد التجربة و عن وفاتهم و ملفهم الطبي و مكان دفنهم.³

(ب) كون التصرف غير مشروع: وهو الشرط الثاني لقيام المسؤولية أن يكون الفعل أو التصرف غير مشروع وتعريض الأسرى للتلوث الإشعاعي بصورة مباشرة ، فيعتبر ذلك مخالفا لمعاهدة جنيف المتعلقة بالأسرى و أحكام ميثاق منظمة الأمم المتحدة⁴ وهو مخالف لحقوق الإنسان إذ تنص المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه "لكل فرد الحق في الحياة و الحرية و سلامته الشخصية" و إضافة المادة 3 من الإعلان لتعزيز حماية

¹المادة 12 من اتفاقية جينيف بشأن معاملة أسرة الحرب 1945

²نبيل بوساق، ، المرجع السابق ص89

³صباح مربوة، المرجع السابق ص 10-11

⁴نبيل بوساق، المرجع السابق ص 90

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

حقوق الإنسان بقولها أن "ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو لجماعة أو لفرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل بهدف إلى هدم الحقوق و الحريات الواردة فيه"¹

الفرع الثاني: مسؤولية فرنسا الدولية نتيجة خرق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين

حددت اتفاقية جنيف المدنيين أو الأشخاص الذين تتولى حمايتهم الاتفاقية، وهم جميع الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما عند قيام الحرب أو الاحتلال في أيدي إحدى الأطراف المتحاربة أو الدولة المحتلة ليسوا من مواطنيها (المادة 4) و أما المادة 47 من نفس الاتفاقية نصت على أنه "لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أرض محتلة بأية حال وبأية كيفية من مزايا هذه الاتفاقية بسبب تغير يطرأ نتيجة لاحتلال الأراضي المحتلة."² ومن خلال هذه المواد نقول أن المدنيين الجزائريين الذين استخدمتهم القوات الفرنسية في التجارب النووية يتمتعون بمركز المدنيين من الشعوب المحتلة و يخضعون لاتفاقية جنيف³

وبذكر بعض الشهود أنه قبل التفجير في 13 فيفري 1960 في منطقة رقان قام عسكريون فرنسيون بعملية إحصاء المباني و السكان و أمرهم يوم التفجير بالخروج من ديارهم و الاحتماء بغطاء، ولم تكتف فقط بهذا بل فقدت إنسانيتها فاستعملت أيضا النساء الحوامل و الصبيان و الشيوخ كعينات للتجارب⁴

¹الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 المادة 3 و المادة 30 منه

²اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب 1949 المادة 04 و 47

³صباح مربوة، المرجع السابق ص 8

⁴عبد الكاظم العبودي، المرجع السابق، ص 71

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

نصت المادة 148 من اتفاقية جينيف حول الاتفاقية المتعلقة بحماية المدنيين على التزام كل الدول الموقعة على هذه المعاهدة، باضطلاعها بمسئوليتها نتيجة لقيامها بالمخالفات الخطيرة التي حددتها المادة 147.

والأساس الذي تبنى عليه مسؤولية فرنسا هو مخالفة أحكام اتفاقية جينيف المتعلقة بالمدنيين من خلال تعريض المدنيين للتلوث الإشعاعي مباشرة.¹

الفرع الثالث: اتفاقية ايفيان و ضحايا التجارب النووية

بعد استرجاع الجزائر لاستقلالها أعلنت الحكومة المؤقتة الجزائرية أنها لن تسمح لفرنسا بالقيام بالتجارب النووية على أراضيها. تفاجأت الحكومة الجزائرية المؤقتة بتصريحات تؤكد حق فرنسا في مواصلة تجاربها النووية الفرنسية، فنددت بها و دعت إلى إعادة النظر في بعض بنود اتفاقية ايفيان ، و هذا ما أعلنه الرئيس أحمد بن بلة في زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر 1962، و هدد بقطع العلاقات مع فرنسا إلا أنها لم تراعي بالموقف الجزائري و قامت بتفجير قنبلة ذرية في عين ايكرو يوم 18 مارس سنة 1963 فجاؤ الرد الجزائري الرسمي حاسماً، إذ استدعى الرئيس أحمد بن بلة المجلس التأسيسي في جلسة طارئة في اليوم الموالي و طالب برحيل القوات الفرنسية²

و طالبت الحكومة الجزائرية بتعديل الجانب العسكري في اتفاقية ايفيان و اجراء مفاوضات مع فرنسا بهذا الشأن كون نصوص الاتفاقية لا تتفق مع سيادة الجزائر و استقلالها و لا بد من إصدار أمر صريح يمنع التجارب الذرية في الصحراء الجزائرية مستقبلاً.³

¹نبيل بوساق، المرجع السابق ص91-92

² صباح مربوة ، المرجع السابق ص 3

³محمد صنيتان الزغبي، المرجع السابق ص 103

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

و السؤال الذي يطرح : هل إجراء فرنسا لتجاربها النووية بالصحراء الجزائرية بعد الاستقلال يعد عملا غير مشروع ؟ و للإجابة على هذا السؤال المتعلق بمحتوى اتفاقية ايفيان و المتعلق بمسألة التجارب النووية.

وما يبدو عليه حسب ما سبق أن اتفاقية ايفيان هي التي أعطت هذا الحق لفرنسا للاستمرار في نشاطها العسكري في صحراء الجزائر. إلا أنه بعد المفاوضات بين الجزائر و فرنسا خلال شهر أبريل سنة 1963 أسفرت على ابرام اتفاقية جديدة في 8 ماي 1963 عدلت بعض النصوص العسكرية اتفاقية ايفيان¹.
و أكدت هذه الاتفاقية على ما يلي:

- إخلاء السلطات الفرنسية قاعدة التجارب الذرية في عين ايكر قبل نهاية عام 1964 بدلا من سنة 1967

- الإسراع بسحب القوات الفرنسية المتواجدة في الأراضي الجزائرية و على الرغم من التعهدات الفرنسية بعدم إجراء أي تجارب نووية إلا أنها ظلت تستعمل مناطق الصحراء الجزائرية في مجال الأبحاث النووية وواصلت نشاط تفجيراتها السرية في باطن الأرض و استمرت في التجارب البيولوجية و أطلقت صاروخا في نهاية سنة 1963.

فمن خلال نصوص هذه الاتفاقية يفهم أن فرنسا خرقت نصوص معاهدة ايفيان المتعلقة بمسألة التجارب النووية فكل ما قامت به فرنسا بعد الاستقلال إلى غاية آخر تجربة نووية سنة 1966 يعتبر جريمة حرب و هذا من خلال :

¹نبيل بوساق، المرجع السابق ص93

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

-إخلال فرنسا بالتزاماتها التعهدية بمقتضى اتفاقية ايفيان لسنة 1962، إذ تقام المسؤولية الدولية نحو الطرف المخل بالتزاماته الدولية في إطار معاهدة دولية ترمي إلى وقف القتال بين أطرافها.

- و كما يعتبر عدم إنهاء حالة النزاع المسلح بين الطرفين هو استمرار لحالة النزاع المسلح، و استمرار فرنسا لتجاربها يعتبر من الأعمال العدائية ولو تحت اسم التجارب العلمية و هذا الحال يعد خرقاً للالتزامات تعاقدية بمقتضى اتفاقية ايفيان .

وكما أن استعمال الأسلحة المحرمة دولياً (السلاح النووي) بعد من الجرائم العمدية لا تقوم بمجرد الخطأ وكذا عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة و الضرورية و التقصير و الإهمال أو تقليل حدوث ضرر إشعاعي، بل يحمل فرنسا المسؤولية الدولية المطلقة عن نشاطاتها الخطيرة.

فلقد كان على فرنسا فقط إدارة الإقليم الجزائري و الالتزام بمساعدة الشعب الجزائري على الاستقلال فلم يكن لها الحق في القيام بتجارب نووية فبالتالي حرمت الشعب من العيش كدولة مستقلة فهي بهذا قامت بجريمة ضد الإنسانية و هي مسؤولية مضاعفة¹

المطلب الثاني : مسؤولية فرنسا عن التخلص من النفايات النووية في الصحراء الجزائرية

غادر الجيش الفرنسي قواعد "رقان" و "أدرار" تاركا عشرات الآلاف من أطنان المعدات المشعة تحت الرمال، وأحاط المنطقة بالأسلاك الشائكة في الوقت الذي صرفت فيه فرنسا مليارات الفرنكات لتطهير جزر مور وروا و فانفلتوا ببولينيزيا الفرنسية و تفكيك المنشآت التي تركتها هناك، بينما تغاضت عن الكارثة البيئية التي تركتها خلفها في الحمودية ورقان و عن ايكرو و أدرار².

¹نبيل بوساق، المرجع السابق ص 94-95

²جمال مهدي، المرجع السابق ص 192

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

لذا سوف نحاول في هذا المطلب تحديد أساس قيام مسؤولية فرنسا عن التخلص من نفاياتها النووية في الصحراء الجزائرية و تحديد موقف الحكومة الجزائرية و نظيرتها الفرنسية إزاء هذه المخلفات النووية الناتجة عن التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية.

الفرع الأول : الأساس القانوني لتحمل فرنسا المسؤولية الدولية في التخلص من النفايات النووية

اتجه بعض الفقهاء لتأسيس المسؤولية الدولية على مبدأ حسن الجوار ومنهم من ذهب إلى تأييد مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق و لكن اغلب الفقه الدولي ذهب إلى اللجوء إلى نظرية المخاطر كأساس لقيام المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن هذه النفايات النووية جراء التجارب النووية¹.

أما عن فرنسا فلجأت إلى دفن مخلفات التجارب في الصحراء الجزائرية دون معايير علمية و تركها في العراء ما يجعلها عرضة للتعرية، و يعرض البيئة للتلوث بالإشعاعات السامة لعقود دون من الزمن دون أن تسعى إلى تطهيرها وهذا ما يحملها المسؤولية القانونية عن آثار النفايات على مستقبل الأجيال القادمة في تلك المنطقة²، ولم تكتفي بهذا فقط وإنما تركت المواقع "للوريث" دون خريطة للموقع و المناطق الواجب مراقبتها و مناطق دفن المواد المشعة و الأدوات المخلفة عن التجارب النووية³.

¹جمال مهدي، المرجع السابق ص 175

²محمد صنيبان الزغبي، المرجع السابق ص 78

³باريو بروتو، الشروع الحازم في عملية الإصلاح البيئي للمواقع القديمة للتجارب النووية، أعمال الملتقى، ص141

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

فكان على فرنسا أن تتخلص من النفايات النووية بان تدفنها في أراضي نائية مع وضع الأسوار حولها و تحذر المواطنين من الاقتراب منها، ويكون الدفن على أقصى عمق لا يمكن الوصول إليه، إلا أنها لم تراعي المعايير البيئية للتخلص من النفايات النووية¹.

وبالرجوع إلى القانون الفرنسي نجد انه النفايات الخطرة تخضع إلى معايير واجبة الاحترام و الأخذ بها ، وهذا القانون يقدم ضمانات كافية للتخلص بيئيا من تلك النفايات².

وما يلاحظ أيضا أن فرنسا بعد قيامها بالتجارب النووية في مستعمراتها الأخرى كالبولنيزيا قامت بإصلاح ما خلفته من آثار على البيئة و حاولت أقامت الدراسات حول تلك المناطق لإصلاحها و إعادة تهيئتها، أما في الجزائر فقد واصلت إهمالها بعد الرحيل بعدم التخلص التام من المواد الملوثة في مواقع التجارب.

فكان على فرنسا واجب الرقابة الدائمة على مخلفات التجارب من الآلات و الوسائل المستعملة و الملوثة بالإشعاع، وذلك بمحو آثارها و بما أن فرنسا لم تبادر في هذا المسعى فنقوم عليها المسؤولية على أساس الإهمال و عدم العناية اللازمة، وعدم تقيدها بمبدأ المعاملة بالمثل إذا لم تطبق نفس المعاملة في التخلص من النفايات لنووية في كل مستعمراتها³.

الفرع الثاني: الموقف الرسمي الجزائري و الفرنسي من النفايات النووية عن التجارب النووية

أولا-الموقف الرسمي للحكومة الجزائرية من النفايات النووية الفرنسية:

طوال السنوات الماضية لم تطالب السلطات الجزائرية من حكومة فرنسا بتحمل مسؤولياتها الدولية عن هذه الأضرار ولم تطالب بتطهير المنطقة، وإزالة المخلفات و النفايات

¹معيير رتيب ،محمد عبد الحافظ، المسؤولية الدولية عن نقل و تخزين النفايات الخطيرة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق

جامعة أسبوط البحرين، 2005، ص 209

²المرجع السابق ص 194

³محي الدين محمد، المرجع السابق ص 240

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

النووية، واكتفت برصد ميزانية لوضع حاجز بطول 12 كلم حول المنطقة نقطة الصفر بحمودية لمنع الفضوليين من الاقتراب إلا أن الخطر يبقى يهدد البيئة في هذه المنطقة بينما يضل الجاني يفلت من العدالة الدولية¹.

ولقد اکتفت بمطالبة للوكالة الذرية للقيام بقياسات ميدانية لتحديد الآثار الصحية والبيئية للتجارب النووية في الصحراء الجزائرية سنة 1995، حيث قامت هذه الأخيرة بإعداد تقرير سنة 1999 و نشر في سنة 2005²

و ما يلاحظ أن الموقف الرسمي الجزائري ضعيف فهي لم تقم بما هو لازم لتدعيم موقفها أمام هذه الانتهاكات لفرنسا وهذا بسبب نقص الدراسات المعمقة و الشاملة حول الإشعاعات النووية و آثارها على سكان الصحراء الجزائرية، مع نقص في حملات التحذير بخطورة الإشعاعات بين أوساط المواطنين ولم تخصص ميزانية خاصة للمناطق المتضررة و عدم توفير التجهيزات الضرورية للسكان مثل النقص في الإمكانيات البشرية والمادية في القطاع الصحي³.

ثانيا-الموقف الرسمي للحكومة الفرنسية:

ظلت فرنسا تتهرب من مسؤولياتها الدولية من تجاربها و نفاياتها النووية عند إجرائها عام 1960 و في آخر تجربة لها على الأراضي الجزائرية، لم تتوقف عن إجراء قياسات إشعاعية في مواقع التجارب و ما يحيط بها و اخذ العينات إذ قامت سنة 2009 في منطقة ان ايكر بمرافقة ممثلين عن السلطات الجزائرية و الجيش الجزائري⁴.

و بعد ضغوطات على فرنسا من قبل ضحايا التجارب النووية الفرنسيين والجزائريين أصدر قانون خاص بضحايا التجارب النووية الفرنسية في 5 جانفي 2010 المعدل لقانون 2005 غير إن هذا القانون لا يشمل الجزائريين ، و هو بلا قيمة في غياب اتفاق بين

¹محمد صنيثاني الزغبي ، المرجع السابق ص 59

²مهدي جمال، المرجع السابق ص 162

³محمد صنيثان الزغبي، المرجع السابق ص. 100-110

⁴مهدي جمال المرجع السابق ص163

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

الحكومة الفرنسية ونظيرتها الجزائرية لتعويض الجزائريين و إزالة المخلفات النووية في مناطق التجارب، لأنها تملك الوسائل التكنولوجية التي تمكنها من إزالتها ووقف العمل الغير المشروع الذي ارتكبته و خاصة انه مازال عدد من المناطق المنكوبة لم تحصل على التكفل من قبل الوكالة الذرية الدولية أو فرنسا المسؤولية عن الأضرار أو حتى الحكومة الجزائرية.¹ فمسؤولية فرنسا التاريخية و القانونية ثابتة لا يمكن التنصل منها مهما قدمت من حجج و ذرائع فهي ملزمة بإعطاء خرائط دفن المواد المستعملة لإعادة دفن المواد المشعة و تأمين المواقع البالغة التلوث بإقامة مناطق آمنة و أن تعيد الأرشيف الصحي لسكان رقان و عي إيكر و كما أنها ملزمة بتمويل مراكز التشخيص و تكوين الموظفين في مناطق التجارب.²

المبحث الثالث: التعويض عن الأضرار الناتجة عن إجراء التجارب النووي

ان التعويض عن الضرر هو الأثر المباشر للمسؤولية الدولية ومن آليات التعويض عن الأضرار الناتجة عن إجراء التجارب النووية في إعادة الحال إلى ما كان عليه إلا انه في حالة التلوث النووي للبيئة هناك استحالة في التطبيق، حيث من المستحيل إعادة عناصر البيئة الملوثة بالإشعاع إلى ما كانت قبل حدوث التلوث كما قد نجد صعوبة في تقدير التعويض النقدي في حالة الضرر النووي وهناك آلية أخرى تتمثل في الترضية التي تكون في حالة الضرر الأدبي.³

أما فيما يخص مسألة تعويض الجزائريين عن التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية فانه يمكن مطالبة فرنسا بتعويض عن الأضرار النووية من خلال الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

¹محمد صنيّاتي الزغبي ، المرجع السابق ، ص ص 103-104

²مصطفى خياطي ، المرجع السابق ص 115

³ميلود زين العابدين قنصو، المرجع السابق ص 114

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

وكما نحاول من خلال هذا المبحث تحديد الوسائل القضائية وإجراءات اللجوء الى تسوية الملف النووي الجزائري مع فرنسا، وهذا من خلال التطرق الى الجهة القضائية المختصة للنظر في طلب تعويض الجزائر، كشخص اعتباري دولي.¹

من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: صور التعويض عن أضرار التجارب النووية

المطلب الثاني: مسألة تعويض الجزائريين عن التجارب النووية الفرنسية

المطلب الأول: صور التعويض عن أضرار التجارب النووية

ان التعويض عن الضرر هو الأثر المباشر لقيام المسؤولية الدولية كنتيجة لإخفاق الدولة في تنفيذ التزاماتها الدولية لذا يعتبر التعويض الفعل الإيجابي لإصلاح الضرر² و يكون التعويض عن الضرر البيئي، إما بالتعويض العيني أو بإعادة الحال إلى ما كان عليه، أو أن يكون بالتعويض النقدي أو يكون عن طريق الترضية في حالة الضرر الأدبي.

إن التعويض قد لا يفعل الكثير للدول المتضررة الراغبة في استعادة بيئتها إلا انه قد يكون له تأثير تأديبيا يعبر عن القيام بأفعال تضر بالبيئة مستقبلا.³

الفرع الأول : استحالة تطبيق نظرية إعادة الحال الى ما كان عليه

إن التعويض العيني أو ما يعرف بإعادة الحال إلى ما كانت عليه يقصد به إعادة الوضع الذي كان قائما كما كان قبل وقوع الفعل الذي تسبب في هذا الضرر، فهو صورة من الصور المميزة للتعويض.⁴

¹ لخضر شعاشعية، المرجع السابق ص 118

² محي الدين محمد، المرجع السابق ص 244

³ ميلود زين العابدين قنصو، المرجع السابق ص 103

⁴ علي فنتازي، المرجع السابق، ص 17

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

و كما عرفت اتفاقية "لوجانو" وسائل إعادة الحال إلى ما كان عليه لتعويض ،على أنها: "كل وسيلة معقولة يكون الغرض منها إعادة تهيئة أو إصلاح المكونات البيئية المتضررة، و كذلك الوسائل التي يكون قصدها إنشاء حالة من التعادل إذا كان ذلك معقولا و ممكنا بالنسبة للعناصر المكونة للبيئة" فالمقصود بالحكم إعادة الحال إلى ما كان عليه هو وضع المكان الذي أصابه التلوث في الحالة التي كان عليها قبل صدور الفعل المنشئ للتلوث و إلى الحالة التي تكون اقرب لها بقدر الإمكان" و إعادة الحال إلى ما كان عليه يأخذ شكلين:

الأول: الإصلاح و ترميم الوسط البيئي الذي أصابه التلوث

الثاني: إعادة إنشاء شروط معيشية مناسبة للاماكن التي يهددها الضرر، إلا أن هذا الحل لا يعد مثاليا كون العناصر البيئية تشمل على العديد من العناصر غير القابلة للانحلال بشكل كامل بسبب الاستحالة المادية، و إعادة الحال إلى ما كان عليه يكون بالوسائل المعقولة و لا تشترط أن تكون مناسبة مع ما حدث من نتائج، فلا يجب تكلفة العملة لإعادة القيمة الفعلية للمكان المطلوب إزالة التلوث عنه¹.

أي أنه يزيل كل أثر للسلوك الضار و خاصة في مجال إلقاء النفايات النووية و لقد نص على هذا المبدأ العديد من القوانين فنجد القانون الفرنسي الصادر في 15 يوليو 1975 المتعلق بالمخالفات أعطى للقاضي سلطة الحكم بالالتزام بإعادة الحال إلى ما كان عليه بالنسبة للأماكن التي لحقها الضرر بسبب المخالفات.

أما في مجال التجارب النووية فإن تطبيق مبدأ إعادة الحال إلى ما كان عليه عن الأضرار الناتجة مستحيلة ،كون مخلفات هذه التجارب تأخذ شكل غبار أو أدخنة نووية أو تسرب إشعاعي يتصاعد في الجو و ينتقل عبر الحدود الدولية و بالتالي يصعب إعادة الحال

¹يوسف معلم، المرجع السابق، ص 131-133

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

إلى ما كانت عليه، فهذا المبدأ لا يكفي وحده لإزالة الأضرار التي أحدثتها، لأن التلوث النووي قد يدوم لملايين السنوات و هو تلوث مدمر.¹

ومن الممارسات الدولية في هذا النطاق هو ما حدث فعلا في حادث بالوماري (palomar) الذي وقع عام 1966 عندما سقطت قنابل نووية على أرض إسبانية و بقرب من سواحلها إثر اصطدام بين القنابل النووية و طائرة التزود بالوقود، فقد أزلت الولايات المتحدة الأمريكية أسباب الخطر من إسبانيا، باستعادة القنابل و بإزالة التراب الاسباني الملوث و طمره في أرض الولايات المتحدة الأمريكية.²

الفرع الثاني: التعويض النقدي

هو احد صور إصلاح الضرر الناجم عن فعل غير مشروع دوليا، و يقصد به دفع مبلغ من المال إلى احد أشخاص القانون الدولي لإصلاح ما لحق به من ضرر، لاستحالة إصلاحه عينا بإعادة الحال الى ما كان عليه، كما يستحيل إصلاحه بأي صورة من صور إصلاح الضرر³

يعد هذا التعويض ذو أهمية خاصة في سد الثغرات التي لا يمكن أن يفي بها إعادة الحال إلى ما كان عليه فهو أفضل أنماط إصلاح الضرر و يؤدي إلى الجبر الكامل للضرر وهو نتيجة طبيعية لثبوت المسؤولية الدولية.⁴

وأكد الفقه الدولي على مبدأ التعويض كأثر هام لثبوت المسؤولية الدولية حيث قرر الأستاذ محمد غانم أنه "يترتب على قيام المسؤولية الدولية نشوء التزام على عاتق الشخص الدولي و موضوع هذا الالتزام الجديد، تعويض كافة النتائج التي تترتب على العمل غير المشروع"⁵ هذا و قد أصبحت التعويضات البيئية من مسلمات القانون الدولي خاصة بعد

¹محمد صنيثاني الزغبى ، المرجع السابق ص 89

²معمر رتيب، محمد عبد الحافظ، المرجع السابق ص604

³يوسف معلم، المرجع السابق ص 39

⁴معمر رتيب، محمد عبد الحافظ ، المرجع السابق ص 607

⁵يوسف معلم، المرجع السابق ص 40

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

حادثة تشيرنوبيل في أوكرانيا عام 1986 حيث استمرت الترسبات الإشعاعية فترة طويلة إلى اليوم،¹

و كما يمكن الجمع بين التعويض العيني و (إعادة الحال الى ما كان عليه) و التعويض المالي في الوقت الذي يكون فيه التعويض العيني غير كافي للإصلاح الضرر حيث أن التعويض العيني لا ينفي أن الدولة المسؤولة قد خالفت قواعد القانون الدولي، فإن تعويضا ماليا يكون بمثابة جزاء دولي على ارتكاب الأعمال غير المشروعة دوليا بحيث تكون كافية لإصلاح الضرر الذي أصاب الدولة المتضررة و المجتمع الدولي معا².

و أما فيما يخص تحديد مبلغ التعويض فإن على محاكم التحكيم أو محكمة العدل الدولية أن تأخذ بعين الاعتبار الحالة العامة الصحية و الاقتصادية لسكان هذه المناطق قبل وقوع الحادثة، ومدى تفاقم وتصاعد الحالات المصابة بعد وقوع الحادثة، ويأخذ بالمدى الزمني الذي تستمر من خلاله وقوع تلك الأضرار، و الاستعانة بالإحصائيات و تقارير المنظمات الدولية و آراء أهل الخبرة في هذا المجال³ و الأخذ في الاعتبار بالقيمة المالية للممتلكات وقت حدوث العمل الغير المشروع،⁴

و لقد تنظيتم مسألة التعويض عدت اتفاقيات منها:

- اتفاقية باريس 1960:

التي وضعت سقف أعلى لا يمكن تجاوزه، إلا أن النظام الذي وضعته غير كافيا لتغطية حدث نووي كبير، لذا تم تبني اتفاقية بروكسل المكملة لاتفاقية باريس 1963 التي وضعت نظاما تكميليا لتعويض الضحايا، لكن تطبيقه ينحصر على إحدى الدول المتعاقدة، إلا أن انفجار تشيرنوبيل لفت الانتباه أن الحوادث النووية بهذا الحجم لا يمكن ان تتضمن فيها

¹معمّر رتيب، محمد عبد الحافظ، المرجع السابق ص 609

²يوسف معلم ، المرجع السابق ص 39-40

³محمد صنيّاتي الزغبى ، المرجع السابق ص 92

⁴معمّر رتيب، محمد عبد الحافظ، المرجع السابق ص 611

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

حقوق الضحايا فقط فتلك المبالغ المنصوص عليها في الاتفاقية غير كافية ، لذا تم تبني بروتوكول 2004 المعدل لاتفاقيتي باريس و بروكسل لكنه أنه لم يدخل حيز التنفيذ

– **اتفاقية فيينا:** اكدت الاتفاقية بالحد الأدنى من المسؤولية وهو 5 ملايين دولار مع الاعتراف للدول المتعاقدة بحرية وضع القواعد التي تناسبها لتعويض الضحايا، الذين لا يفهم المبلغ المذكور لمواجهة حوادث نووية خطيرة، و يعاب على هذه الاتفاقية، أنها تركت الحرية للدول في التعويض وهو ما قد يحدث نوع من التمييز ضد الضحايا و لا يأخذ بالتعويض الذي يستحقه لأنه متروك لإرادة تلك الدول¹

الفرع الثالث: الترضية

يقصد بالترضية قيام الدولة المسببة للضرر بتقديم ترضية أدبية و اعتذار رسمي للسلطات و شعب الدولة عن الخطأ الذي وقع و تقديم وعد بعدم تكراره،² و يشير الفقه الدولي الى الترضية كشكل من أشكال الجبر للفعل الغير المشروع دوليا و الذي له صلة بالضرر الذي لحق بكرامة الدولة او شرفها أو هيئتها أو لأحد رموزها أو شعاراتها.

وللترضية مراسيم خاصة و قنوات دبلوماسية ينبغي أن تمر بها مثل صدوره من أعلى سلطة في الدولة كرئيسها أو رئيس الوزراء، وكما يمكن أن يكون عن طريق المنظمات الدولية أو باللجوء إلى القضاء الدولي³

ومن تطبيقاتها القضائية، تطبيق محكمة العدل لوسيلة الترضية في قضية كورفو علم 1939 حينما قالت أن الفعل الذي قامت به بريطانيا في مياه ألبانيا (تدخلها بالقوة لإزالة الألغام من المضيق) دون موافقتها يعد مخالفة وانتهاك لسيادة ألبانيا⁴. و أيضا نجد ما أعلنته

¹ خير الدين شماخة، المسؤولية المدنية الدولية عن الأضرار النووية، بدون طبع، ص 1127-1130

² محمد صنيثاني الزغبى، المرجع نفسه ص

³ يوسف معلم، المرجع السابق ص 14

⁴ نبيل بوساق، المرجع السابق ص 68

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

محكمة العدل الدولية عام 1990 بإدانة فرنسا و تقرير مسؤوليتها و نشر هذه الإدانة علنا أمام الرأي العام بشكل مرضية مناسبة عن الأضرار التي أصابت نيوزيلندا¹

المطلب الثاني : مسألة تعويض الجزائريين عن التجارب النووية الفرنسية

لقد أثارت قضية التعويض عن الأضرار الناجمة عن التجارب النووية، العديد من الصعوبات حيث ظهرت أحكام القضاء التابعة للمحاكم الفرنسية أن المتابعات المؤسسة من قبل الضحايا أو جمعياتهم تبقى أمرا احتماليا، بسبب تمسك السلطات الفرنسية بما يسمى بسرية الدفاع التي تمنع الاطلاع على الأرشيف او توفير معلومات من شأنها ان تحملها المسؤولية عن تجاربها النووية ، و الى جانب ذلك ترى ان التعويض يتعارض مع السيادة او الامن الوطني.

لذا لا يمكن إعطاء ضحايا التجارب النووية الفرنسية حق التعويض الا بالاعتراف المسبق بالطرق القانونية لمبدأ مسؤولية الدولة الفرنسية لما وقع بسبب تجارب نووية.² وأمام الإنكار القطعي لفرنسا وادعائها أن التجارب النووية في الجزائر و المحيط الهادي لم تكن لها عواقب صحية على السكان المعنيين، اعترفت وزارة الدفاع أن الجنود و مواطني الموقع و كذا السكان المحيطين هم ضحايا هذه التجارب النووية³.

الفرع الأول: تعويض الضحايا الجزائريين وفق قانون 5 جانفي 2010

في سنة 2005 أصدرت فرنسا قانونا لتعويض ضحايا تفجيرها النووية و عدل بقانون 5 جانفي 2010، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: أين موقع الجزائر و الضحايا الجزائريين

¹ محمد صنيثاني الزغبى ، المرجع السابق ص 95

² عز الدين زعلاني، القانون الخاص بتعويض ضحايا التجارب النووية قانون و مسؤولية محدودة، أعمال الملتقى ص261

³ جون بول تيسونيتير، الجانب القانوني و التكفل بضحايا، قراءة في قانون 5 جانفي 2010 المتعلق بالاعتراف و تعويض ضحايا التجارب النووية، أعمال الملتقى 190

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

من هذا القانون، حيث لا نجد لهم أي ذكر في هذا قانون، بينما نجد بولينييزيا في قلب في هذا القانون.

ومن خلال القراءة القانونية الأولية للقانون نلاحظ:

أولاً- من حيث المجال الشخصي:

يلاحظ في المادة الأولى: بالنسبة للأشخاص الذين يشملهم هذا القانون يشترط أن يكون الضحية مسجلا في قائمة محددة بمرسوم من قبل مجلس الدولة لفرنسي ، و يفهم من هذا ان الضحايا الجزائريين الذين كانوا يعملون بمواقع التجارب النووية سواء برقان او بتمنراست ليست لديهم وثائق تثبت أنهم كانوا يعملون بتلك المواقع و لا يحملون ملفات طبية خاصة بتعرضهم إلى الإشعاعات النووية وهذا لعدم وجود أرشيف خاص لهذه التجارب¹ أما الشرط الوارد في المادة 2 الذي يلزم الأشخاص المعنيين أنهم قطنوا في مناطق محددة او مكثوا فيها لمدة ما في الحين ان السكان الأصليين كان جزء منهم بدوا رحل في تلك الفترة² فهذا القانون يؤسس لنوع من التمييز العنصري الفاضح ويقصي البدو الرحل و الأشخاص الذين لا يملكون شهادة تثبت إقامتهم في المراكز العسكرية³.

ثانيا - من حيث المجال الزماني والمكاني:

أ) - من حيث المجال الزماني:

ان المادة الثانية من هذا القانون تحدد المدة الزمنية وذلك من 13 فيفري إلى غاية 31 ديسمبر 1967 ، و ما يلاحظ في هذا القانون انه لا وجود لذكر الجزائريين حيث جاء هذا القانون خالي من كلمة الجزائر⁴

¹ محي الدين محمد المرجع السابق، ص 246

² جون بول المرجع السابق، ص 191

³ عز الدين زعلاني، المرجع السابق ص 246

⁴ عز الدين زعلاني، المرجع السابق، ص 247

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

وكما يبدو من الناحية القانونية ان الفترة من 5 جويلية 1962 الى غاية 31 ديسمبر 1967 هي الفترة التي تلت استقلال الجزائر، حتى وان وافقت الجزائر على إجراء التجارب النووية كالتزام دولي غامض، فإن فرنسا تقام عليها المسؤولية الدولية على تجاربها وفق القانون الدولي الحالي و يفرض عليها واجب التعويض حتى ولو كان بموافقة الجزائر على التجارب النووية وهو ما يسمى في القانون الدولي إدارة الخطر "risque management" سواء بالنسبة للأشخاص الضحايا او بالنسبة للبيئة¹

وكما ان تحديد فترة حق التعويض المحدد بتاريخ بداية ونهاية التجارب كأن كل شيء يحدث و يتوقف فجأة في 31 ديسمبر 1967 مع انتهاء التجارب في منتصف الليل و أيضا كأن الإشعاع لا ينتشر و يصيب الأشخاص بالتلوث من تلك التجارب بعد ذلك التاريخ و في الأيام التالية له²

(ب) - من حيث المجال المكاني:

تحدد المادة الثانية بصفة حصرية المناطق التي سكنها الضحايا أو مكثوا بها لمدة معينة وهما المركزين العسكريين للتجارب النووية بركان وعين ابرك بتمنراست مع خلو النص من الإشارة الى الصحراء الجزائرية ولا حتى الجزائر، و بالتالي تستثني السكان الدائمي الإقامة و الرحل³

و لقدت حددت هذه المناطق في الفقرة 1 من المادة 2 من قانون 2010/01/05 وهي: في زاوية 10° من القطاع المركزي في النقطة 0 درجة 3د و 26 ثا غربا، 26 درجة 18د 42 ثا شمالا وبين السم 100د والسمت 110 درجة لمسافة 350 كلم، ومن جهة أخرى في قطاع الزاوية 40 درجة مركزة على النقطة 5 درجات 2د 30ث شرقا، 24 درجة

¹المرجع السابق، ص 247

²المرجع السابق ص 246

³محي الدين محمد، المرجع السابق ص 248

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

3د 0ثا شمالا، وبين السمات 90د لقطاع مستطيل طوله 100 كلم: ¹فهذه المناطق الجغرافية التي نص عليها المرسوم 11 جوان 2010 بقيت دون تغيير على الرغم من المبررات التي تم توجيهها الى وزير الدفاع في 18 ديسمبر 2009 من قبل جمعيات الضحايا مور وروا و جمعيات قدماء التجارب النووية الفرنسية و آراء المحامين الفرنسيين حول إمكانية قانون موران من تعويضهم².

والمرسوم رقم 2014 - 1049 بتاريخ 15 ديسمبر 2014 المتعلق بالاعتراف و تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية في المادة الثانية منه أعاد نفس المناطق المحددة في قانون موران 2010.

ثالثا - من حيث المجال الموضوعي:

أي موضوع وهدف التجارب النووية، فالتجارب التي قامت بها فرنسا جوية أو باطنية و الآثار المباشرة كانت على السكان و البيئة و الهدف منها ليست كما تدعي فرنسا هو لأغراض سلمية و تجارب نظيفة بل الهدف كان الدخول إلى النادي النووي للقوى العظمى³

رابعا - من حيث الإجراءات التقاضي:

تنص المادة 4 من القانون على الإجراءات الواجب أتباعها، المتمثلة في صناديق التعويض التي تعد كمؤسسة عامة يترأسها قاضي تتكون من ممثلين عن الضمان الاجتماعي و الهيئات العامة و جمعيات الضحايا و غيرها، وتم إنشاء لجنة تعويضات يرأسها قاضي و

¹نبيل بوساق، المرجع السابق ص 99

²المرجع السابق، ص 99

³محي الدين محمد، المرجع السابق، ص 249

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

تتكون من خبراء معينين من قبل وزير الدفاع و الصحة، و يعود قرار التعويض ومقداره المالي الى وزير الدفاع دون غيره الذي ليس ملزم برأي لجنة التعويض¹

أما الإجراءات التعويضية فإنه يتم سماع الضحية و ممثلها أمام لجنة التعويض ثم تقدم هذه الأخيرة توصية إلى وزير الدفاع بشأن الإجراءات التي ينبغي ان تقدم له خلال أربعة أشهر التالية لتسجيل الطلب و التي يمكن أن تمتد الى ستة أشهر في حالة وجود خبرة طبية. و في غضون شهرين إضافيين يقوم الوزير بإخطار عرض التعويض و يرفق بتوصية اللجنة، وبسبب هذه الإجراءات المعقدة طالبت الجمعيات الضحايا بإنشاء نظام مستقل مسؤول عن التعويض²

أما فيما يخص الاختصاص الإقليمي فهذا القانون يمنحه لمصالح المحاكم الإدارية الفرنسية، و يفهم من هذا انها تحاول حل المسألة كتعويض رضائي من جانب واحد، والدليل منح الاختصاص لمحاكمها في غياب اختصاص المحاكم الجزائرية و غياب اتفاق ثنائي للتوصل الى حل، وهذا يعد مؤشرا و دليلا على وجود نزاع كبير و إرادة في الإبقاء على حالة نفي للحقوق إزاء السكان المتضررين من الإشعاعات النووية³

وفي بيان قدمه هواري قنور المكلف بالملفات المختصة بالرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية المصادف لـ 29 أوت من سنة 2015، إن ملف تجارب فرنسا يتجاوز تعويض الأشخاص إلى البحث عن آليات تطهير البيئة في المناطق التي تعرف تلوثا نوويا خاصة أن القرار المؤرخ في 22 سبتمبر 2014 المحدد لكيفية الاعتراف و تعويض الضحايا لم يطبق بعد، فمن بين 50 ألف شخص محتمل تعرضهم للإشعاعات النووية قبلت فرنسا ملفات 16 شخص و كلهم جنودها، وكما تساءل البيان عن عدم وجود خبراء جزائريين في لجنة التعويضات رغم أن الجزائر

¹ جون بول، المرجع السابق ص 193

² المرجع السابق ، ص 194-195

³ عز الدين زعلاني، المرجع السابق ، ص 265

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

المتضرر الأول من التجارب، و لقد استتكر البيان إصرار فرنسا على إبقاء ملف تجاربها النووية في إدراج السرية رغم محاولات الحقوقيين فتحه باعتباره ملكا للبلدين.

الفرع الثاني: تعويض الضحايا الجزائريين باللجوء إلى القضاء الدولي

إنّ ما آل إليه سكان رقّان و اينكر الذين أصيبوا بأضرار لا يزالون يذوقون مرارتها الى حد الساعة، إذ كان على الدولة الجزائرية المطالبة بجبر الضرر الذي حصل لهم من التجارب النووية الفرنسية خاصة بعد استصدار فرنسا لقانون 5 جانفي 2010 الذي يمكن القول عنه انه همّش حقوق الجزائريين ان لم نقل انه أنكرها.

لذا سوف نتناول في هذا الفرع الوسائل القضائية الدولية و إجراءات اللجوء إليها لتسوية الملف النووي الجزائري مع فرنسا و الجهات القضائية الدولية المختصة بطلب التعويض للجزائر كشخص اعتباري دولي ثم تعويض ضحايا التفجيرات النووية في صحراء الجزائر.

أولا - تعويض الدولة الجزائرية كشخص من أشخاص القانون الدولي العام:

و تكون بدعوة فرنسا إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي او التسوية عن طريق محكمة دولية دائمة.

أ) - دعوة فرنسا إلى اللجوء للتحكيم الدولي:

دعوة فرنسا الى التوصل إلى اتفاق مع الجزائر في إطار حسن الجوار و العلاقات الدولية وفق الرضا المتبادل على رفع النزاع بشأن التجارب النووية و الأضرار الناتجة عنها في الجزائر إلى محكمين يتم اختيارهم بإرادة الطرفين للفصل فيه على أساس الأعراف الدولية و القانون الدولي مع التزامهم بالخضوع للحكم الصادر عن هيئة التحكيم، غير أن هذا

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

الطريق القضائي لتسوية الملف التجارب الفرنسية غير سهل للمنال بسبب رفضه من الجانب الفرنسي¹

(ت) - التسوية عن طريق محكمة دولية دائمة:

إن اللجوء الى محكمة العدل الدولية هو طريق اختياري لأطراف النزاع و إن كان نظامها الأساسي يقرّ بالولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية وفق المادة 2/36 من نظامها الأساسي² فإنّ الأمر لا يتوقف على قبول فرنسا الاختصاص في محكمة العدل الدولية متى ينعقد لها الاختصاص للنظر في الملف للتجارب الفرنسية، فالاختصاص لها ينعقد إجباريا ما دام أن عمل فرنسا ينطوي على خرق صارخ للالتزام الدولي³

ثانيا- تعويض الأفراد ضحايا التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية:

بما أنّ الضرر الذي يصيب الأفراد في شخصهم وممتلكاتهم نتيجة استخدام الطاقة النووية لا يعطيهم الحق للجوء إلى المحكمة الدولية للمطالبة بالتعويض، فإنّ الجزائر هي المتضرر لها الحق في اللجوء إلى القضاء الدولي للمطالبة بالتعويض⁴

وأما فيما يخص ضحايا الصحراء الجزائرية ليس سهل لهم اللجوء إلى القضاء الفرنسي، حيث يتم اللجوء إلى القضاء الإداري الفرنسي بواسطة دعوى يجلها الضحية أمام

¹لخضر شعاشبة، المرجع السابق، ص 118

²كريم ناتور، المرجع السابق م، ص 58

³لخضر شعاشبة، المرجع السابق، ص 119

⁴المرجع السابق، ص 119-120

الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية

مجلس الدولة الفرنسي، تكون فيها الضحية الجزائرية في مركز المدعي ووزارة الدفاع في مركز المدعى عليه¹، و في حالت رفض دعوى الضحية للحصول على مقرر قضائي الذي يصدره مجلس الدولة الفرنسي كدرجة أولى و أخيرة للتقاضي، يقدم الضحية ذلك المقرر القضائي إلى وزارة الخارجية الجزائرية لضمه الى ملف المطالبة بالتعويض أمام محكمة العدل الدولية على أساس المسؤولية المبنية على الحماية الدبلوماسية²

ثالثا - الترضية:

وهي وسيلة لجبر الضرر المعنوي، تقدمه الدولة المسؤولة للدولة المتضررة و له عدّة صور منها الاعتذار الشفوي أو الكتابي أو عن طريق المفاوضات الدبلوماسية، فنتحمل فرنسا تبعات المسؤولية الدولية عن تجاربها التي ارتكبتها في الجزائر بتقديم اعتذار رسمي للحكومة وللشعب الجزائري، إلا أنّ هذا الأمر صعب في حالة الجزائر ، خاصة بعد صدور القانون الذي يمجّد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، الصادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية في 23 فيفري 2005.³

¹ جون بول المرجع السابق ص 120

² لخضر شعاشبة، المرجع السابق ص 120

³ نبيل بوساق، المرجع السابق ص 101

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث مدى التهديد الذي تتعرض له البيئة نتيجة إجراء التجارب النووية. حيث تظهر أهمية البيئة عند حدوث اضطرابات خطيرة تخل بتوازنها. نتيجة حدوث الأضرار، التي يكون سببها التلوث الإشعاعي والنفايات المشعة، فتلوث مختلف عناصر البيئة الطبيعية وتلحق أضرار بالغة في صحة الإنسان. مما يجعل من حمايتها أمر ضروري.

فباتت مسألة الانعكاسات الصحية والبيئة. لتجارب النووية من المسائل الهامة والخطيرة المطروحة على مستوى العالمي. ولاسيما في الدول التي تمت على أراضيها هذه التجارب وبدون موافقتها، وهذا حال الدولة الجزائرية. وغيرها من الدول التي جعلت من أراضيها وسكانها موضع لإجراء التجارب النووية. من طرف الدول الكبرى وكما أصبح من غير الممكن التشكيك في أثارها الخطيرة في صحة العاملين. كعمال الورشات بهذه المواقع وسكان الجوار والبيئة المحيطة. حيث تم إثبات ارتفاع أكبر عدد من الإصابات بمختلف أنواع السرطان، لدى هذه الفئات فدفع المجتمع الدولي لتصليح هذه مخاطر الناتجة عن التجارب النووية، من خلال تشجيع الدول على إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، لحد من تأثيرات تجارب الأسلحة النووية على البيئة والإنسان على حد سواء.

فأبرمت معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، التي هدفها هو الحظر التجارب النووية في الجور وفي الفضاء الخارجي، وتحت سطح الماء. إلا أنها لم تحظر إجراءاتها تحت الأرض. ثم تم التوصل إلى إبرام في سبتمبر 1996 معاهدة الحظر الشامل لتجارب النووية تهدف إلى إنهاؤها في أي بيئة كانت، إلا أنها لم تتدخل حيز التنفيذ حتى الآن لرفض الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول كالصين التصديق عليها.

الحماية الدولية للبيئة من التجارب النووية

والمسؤولية الدولية عن الأضرار النووية الناتجة عن التجارب النووية تأسس على مبادئ تتمثل في العمل الغير المشروع مثل قيام مسؤولية فرنسا عن تجاربها النووية التي تعد عمل الغير المشروع ، كما يمكن إقامتها على أساس المخاطر بحكم النشاط الممارس.

أما فيما يخص مسؤولية فرنسا عن تجاربها النووية في الجزائر ، بالرغم من مصادقتها لكل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان فقد انتهكت كل هذه الاتفاقيات بارتكابه جرائم حرب ضد الجزائريين. فمسئوليتها قائمة بقوة القانون ، لكن هناك عوائق تحول دون متابعتها لأن القانون الدولي هو قانون إرادة الدول ، والهدف المنشود من توقيع المسؤولية على فرنسا ليس الحصول على تعويض مالي لان أثار التي خلفها الاستعمار الفرنسي لا يمكن أن تقدر بثمن، فالهدف منه هو الحصول على اعتراف دولي ببشاعة الاستعمار و بمخافته السلبية ما من شأنه أن يمنع تمجيد الاستعمار و التباهي بالسياسة الاستعمارية .

فان على الجزائر اليوم أن تطالب باعتراف فرنسا بجرائمها من خلال اللجوء إلى مجلس الأمن لمطالبته بخلق جهاز قضائي مماثل لحكومي يوغسلافيا ورواندا لتحقيق في الجرائم المرتكبة و إثبات المسؤولية الدولية للاحتلال الفرنسي.

قائمة المراجع

1. قائمة المراجع باللغة العربية:

أولاً : القران الكريم كمصدر اعلي وأسمى.

ثانياً الكتب:

1. احمد بن محمد السريع، حسن عثمان محمد التلوث الإشعاعي، السلسلة 7 من النشرات المتخصصة التي تصدرها اللجنة الدائمة للوقاية من الإشعاعات، بجامعة الملك السعودي، مطابع جامعة الملك السعودي،السعودية، 1998.
2. خبير مهندس، حسني ابراهيم الحايك، التكنولوجيا النووية وصناعة القنبلة النووية تأثيرها و الوقاية منها، الطبعة الأولى ،دار الشهيد لنشر و التوزيع و الإعلان ،عمان ،1993.
3. غسان الجندي، الوضع القانوني للأسلحة النووية، الطبعة الأولى، دار النشر، الأردن،2000.
4. سوزان معوفي غنيم، النظم القانونية الدولية لضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011.
5. علي سعيداني، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية و الكيماوية في القانون الجزائري، الطبع الأولى، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2008.
6. محمد خيرى بنونة، القانون الدولي و استخدام الطاقة النووية ، الطبعة الثانية، مؤسسة دار الشعب ، مصر ، 1971

ثالثاً: رسائل ومذكرات جامعية

(1) رسائل دكتورا:

1. عبد القادر مهداوي ، الاستخدام السلمي للطاقة النووية بين حق الشعوب في التنمية و متطلبات امن الدولة، رسالة دكتورا في القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة لأبي بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.
2. علي مراح ،المسؤولية الدولية عن التلوث عبر الحدود ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر 1 ، 2007 .

الحماية الدولية للبيئة من التجارب النووية

3. جمال واعلي، الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث (دراسة مقارنة)، رسالة دكتورا في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2010/2009.
 4. محمد عبد الحافظ معمر رتيب، المسؤولية الدولية عن نقل و تخزين النفايات الخطيرة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة أسيوط البحرين، 2005
 5. يوسف معلم، المسؤولية الدولية بدون ضرر حالة الضرر البيئي، رسالة دكتورا في القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري، ب د س، الجزائر.
- (2) مذكرات الماجستير:**
1. العيد جباري، مبدأ حظر انتشار الأسلحة النووية في القانون الدولي، مذكرة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2011/2010.
 2. جمال مهدي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة من الأضرار الناجمة عن الاسلحة النووية، مذكرة ماجستير في الحقوق، قانون البيئة و العمران، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014/2013.
 3. رايح عجابي، النظام القانوني الدولي لامتلاك الطاقة النووية واستخدامها في المجال السلمي، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر يوسف بن خدة بن عكنون، الجزائر، 2010،/2009
 4. رائد حسين عبد الهادي حسنين، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الامن القومي الاسرائيلي، مذكرة ماجستير، كلية الاداب و العلوم الانسانية جامعة الازهر - غزة، 2010
 5. رضا بن سالم، حماية البيئة البحرية أثناء النزاعات المسلحة في البحار، مذكرة ماجستير تخصص القانون الدولي و العلاقات الدولية كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2004-2003
 6. عبد الرحمان بن محمد بن عبد الله المدعج، تقييم مخاطر التلوث الإشعاعي على امن المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير قسم العلوم الشرطية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية سعودية، 2013
 7. عزيزة فيصل، المسؤولية عن انتهاء قواعد حماية البيئة في القانون الدولي الإنساني، مذكرة ماجستير في الحقوق تخصص القانون الدولي و العلاقات الدولية كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2012-2011
 8. عبد الرحمان عيزل، النظام القانوني للمؤسسات الدولية النووية، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 1، 2012-2011

الحماية الدولية للبيئة من التجارب النووية

9. كريم ناتور، استخدام الاسلحة النووية في القانون الدولي العام، مذكرة ماجستير في القانون الدولي، فرع التعاون الدولي، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2009.
 10. لقمان بامون، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن جريمة تلويث البيئة، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباحي ورقلة، 2012 ص 28
 11. ليلي هناوي، الاستخدام السلمي للطاقة النووية في ظل القانون الدولي، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية العلوم القانونية و الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2007-2008، ص 73
 12. محمد ضيخان الزعبي، المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تسببها النفايات النووية، مذكرة ماجستير قسم القانون العام، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، 2010/2009،
 13. ميلود زين العابدين قنصو المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية مذكرة ماجستير في قانون البيئة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة جيلالي لياس سدي بلعباس 2013/2012
 14. نبيل بوساق، حكم ضحايا التجارب النووية بين الشريعة و القانون الدولي دراسة حالة الجزائر نموذجاً، مذكر ماجستير في الشريعة و القانون، كلية العلوم الإسلامية بن يوسف بن خدة، جامعة الجزائر 1، 2012/2013
 15. وردية زايدي، استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية و السلمية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012
- رابعاً- المقالات:**

1. اشرف محمد لاشين، جرائم تلويث البيئة، إدارة الإعلام الأمني، د دن، مصر، د س ن.
2. عبد الولي محمد العلجوني، الأساليب الحديثة في إدارة الكوارث والأزمات المستجدات، د. دن، رياض 2014
3. عمار منصور، الطاقة النووية بين المخاطر و الاستعمالات السلمية من سلسلة الندوات، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، دار هومه، الجزائر، 2010.
4. لخصر شعاشعية، الأساس القانوني الدولي لمسؤولية فرنسا عن تجاربها النووية في الجزائر، دراسة تحديد القواعد الموضوعية و الإجرائية في القانون الدولي لمطالبة فرنسا بالتعويض، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 7 العدد 2، 2014،

الحماية الدولية للبيئة من التجارب النووية

5. سليم سلامة، اجراءات الضبط الإداري الخاص بحماية حقوق الإنسان والتلوث الإشعاعي للبيئة في التشريعات الأردنية دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 36، العدد، 1، 2009
6. خير الدين شماخة، المسؤولية المدنية الدولية عن الأضرار النووية، بدون طبع،
7. مدون علي عمر- بن محمد حسين أحمد، أساس المسؤولية الدولية عن الفعل الغير المشروع و أركانها في القانون الدولي، 2013
8. ميروسلاف قريقوريك، الأمن النووي و السلامة النووية الأمن النووي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص86.
9. كارلتون ستويبر ،حظر الانتشار النووي الأبعاد التاريخية و السياسية الأمن النووي ،جامعة نايف، العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008
10. كارلستون ستويبر ،الإطار القانوني للأمن النووي، المرجع السابق، ص34-3

خامسا-المداخلات:

1. جون بول تيسونيتتر، الجانب القانوني و التكفل بضحايا، قراءة في قانون 5 جانفي 2010 المتعلق بالاعتراف و تعويض ضحايا التجارب النووية، أعمال الملتقى الدولي الثاني حول آثار التجارب النووية في العالم، صحراء الجزائر نموذجا، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، مؤسسة نيسو للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010
2. عمار منصور، محاضر الافتتاح، التجارب النووية عبر تاريخ الجزائر، جزء من هذا التاريخ !؟، أعمال الملتقى الدولي حول آثار التجارب النووية في العالم: الصحراء الجزائرية نموذجا، الجزائر، 2007.
3. عبد الكاظم العبودي، التجارب النووية الفرنسية و مخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة و البيئة في المدى القريب و البعيد، سلسلة الندوات، التجارب النووية الفرنسي في الجزائر، دار هومه، الجزائر، 2010،
4. عمار منصور، الطاقة النووية بين المخاطر و الاستعمالات السلمية، سلسلة الندوة "التجارب النووية الفرنسية في الجزائر"، دراسة وبحوث وشهادات، دار هومة لطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، 2010
5. عبد الكاظم العبودي، التجارب النووية الفرنسية ومخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة و البيئة في المدى القريب و البعيد، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر دراسة وبحوث وشهادات، دار هومه لطباعة لنشر و التوزيع، الجزائر 2010

الحماية الدولية للبيئة من التجارب النووية

6. عبد العظيم العبودي، محمد باي بابا احمد، الحالة الصحية و البيئية في مناطق رقان و عين ايكر قبل و بعد 50 سنة من التفجيرات النووية الفرنسية في الستينات، سلسلة الندوات أعمال الملتقى الدولي الثاني حول آثار التجارب النووية في العالم: الصحراء الجزائرية كنموذج، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، دون طبعة، 2010،
7. عز الدين زعلاني، القانون الخاص بتعويض ضحايا التجارب النووية قانون و مسؤولية محدودة، أعمال الملتقى الدولي الثاني حول آثار التجارب النووية في العالم، صحراء الجزائر نموذجا، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، مؤسسة نيسو للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010
8. صباح مربوة، جرائم الحرب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية التجربة النووية الفرنسية 13 فيفري 1960، مداخلة للمشاركة في الملتقى الدولي الخامس حول حرب التحرير الجزائرية و القانون الدولي الإنساني، كلية العلوم القانونية و الإدارية، جامعة العلوم القانونية حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2010
9. مصلحة الدراسات بمركز التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر و آثارها الباقية، سلسلة الندوات التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، دار هومه، الجزائر، 2010.
10. مصطفى خياطي، آثار الإشعاع النووي على سكان الجنوب الجزائري سلسلة الملتقيات. أعمال الملتقى الدولي الثاني حول آثار التجارب النووية في العالم، صحراء الجزائر نموذجا، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، مؤسسة نيسو للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
11. كارا اونغ، الانعكاسات السيئة لتجارب الأسلحة النووية بالولايات المتحدة الأمريكية، أعمال الملتقى الدولي حول آثار التجارب النووية في العالم، الصحراء الجزائرية نموذجا، 2007،
12. شهادة سونو تسوبري "هيباكوشا"، شهادات حية، أعمال الملتقى حول آثار التجارب النووية في العالم، الصحراء الجزائرية نموذجا، 2007،.
13. شهادة ميشال فيرجي، الرئيس الشرقي لمنظمة ضحايا التجارب النووية فرنسا، أعمال الملتقى الثاني حول آثار التجارب النووية في العالم، الصحراء الجزائرية نموذجا، الجزائر، 2007،
14. شهادة محمد شافي، السخرة في رقان، سلسلة ندوات التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، دراسات و بحوث و شهادات، سلسلة منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 2010
15. محمد بلعمري، تأثيرات التفجير النووي على الإنسان و البيئة ، سلسلة الندوات التجارب النووية الفرنسية في الجزائر ،دراسات و بحوث و شهادات ،دار هومه 2010

الحماية الدولية للبيئة من التجارب النووية

11. محي الدين محمد، المسؤولية الدولية الناتجة عن إجراء التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1960-1966)، سلسلة ندوات أعمال الملتقى الدولي الثاني حول آثار التجارب النووية في العالم - صحراء الجزائر نموذجاً -، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 و الجزائر، دون طبع، 2010،
16. محي الدين محمد، المسؤولية الثابتة عن إجراء التجارب النووية ، أعمال الملتقى الدولي الثاني حول آثار التجارب النووية في العالم، صحراء الجزائر نموذجاً، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، مؤسسة نيسو للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010
12. ميشيل فارجي، شهادة حول التجارب النووية بالصحراء: كيف خدعت فرنسا الأشخاص المعنيين - شهادات حيّة -، أعمال الملتقى الدولي حول آثار التجارب النووية في العالم: الصحراء الجزائرية كنموذج، 2007
13. مصطفى خياطي، آثار الإشعاع النووي على سكان الجنوب الجزائري، سلسلة ندوات التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، دراسات و بحوث و شهادات، سلسلة منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 2010
17. يوسف دالي عبد الكاظم العبودي، التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وتأثيرها على السكان، سلسلة الندوات التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، دراسة و بحوث و شهادات، دار هومه لطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2010،

سادسا -النصوص القانونية :

اولا-الاتفاقيات و المعاهدات الدولية:

- 1) اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرة الحرب 1945
- 2) اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب 1949
- 3) الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948
- 4) معاهدة موسكو للحظر الجزئي للتجارب النووية في الجو و الماء و الفضاء 10 اكتوبر 1963
- 5) معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة خلال دورتها 51، 1996، ج رس 5179 الصادرة 2004/01/19

ثانيا- المراسيم :

الحماية الدولية للبيئة من التجارب النووية

1. مرسوم رئاسي رقم 91-334، يتضمن اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة أو لأي أغراض عسكرية، أو عدائية أخرى، ج ر س 47 سنة 1991
2. مرسوم رئاسي رقم 367/03 مؤرخ في 23 أكتوبر 2003 يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية بشأن تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي المعتمدة بفيينا في 26 سبتمبر سنة 1986 الجريدة الرسمية 65
3. مرسوم رئاسي رقم 36/03 مؤرخ في 23 أكتوبر 2003 يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية بشأن حالة وقوع حادث نووي المعتمدة بفيينا في 26 سبتمبر سنة 1986 الجريدة الرسمية 65 (المادة 2 و 5)
4. مرسوم رئاسي 05-118، الصادر في افريل 2005 يتعلق بتايين المواد الغذائية ج ر س العدد 27 الصادر في 11 افريل 2005
5. مرسوم رئاسي، رقم 05-119 المؤرخ في 2 ربيع الأول، عام 1426 الموافق ل11 ابريل 2005، يتعلق بتسيير النفايات المشعة، ج ر س، عدد 27 الصادر في 13 ابريل 2005
6. مرسوم رئاسي 114-195، مؤرخ في 6 يوليو سنة 2014، يحدد تدابير الامن النووي المطبقة على الحماية المادية للمنشآت النووية و المواد النووية وامن المصادر
7. منشورات الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- (1) حظر و منع التفجيرات النووية معلومات أساسية للبرلمانيين عن معاهدة الحظر الشامل
- (2) مسرد مصطلحات الامان الصادر عن الوكالة الدولية الذرية المصطلحات المستخدمة في مجالي الامان النووي و الوقاية من الاشعاعات طبعة 2008.
- (3) مدونة قواعد السلوك بشأن امان المصادر المشعة وامنها للوكالة الدولية للطاقة الذرية 2004.
- (4) مؤشر امن المواد النووية الصادر عن مبادرة التهديد النووي وضع اطار عمل للتامين و المساءلة و العمل، الإصدار الثاني، 2014
- (5) مسرد مصطلحات الامان الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية المصطلحات المستخدمة في مجالي الامان النووي و الوقاية من الاشعاعات، طبعة، 2007

ثالثا- الأحكام القضائية:

1. القاضي كروما، الفتوى الصادرة في 8 جويلية 1998 المتعلق بمشروعية التهديد بالاسلحة النووية او استخدامها.

الحماية الدولية للبيئة من التجارب النووية

2. موجز الأحكام و الفتاوى صد التجارب النووية (نيوزيلندا ضد فرنسا)، الحكم الصادر في 20 كانون الأول ديسمبر 1984
3. موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1948-1991، الأمم المتحدة صفحة 112 فقرة 53 قضية نيوزيلندا ضد فرنسا لحماية مؤقتة، أمر صادر في 22 حزيران/يونيو 1973
4. موجز الأحكام ، طلب دراسة الحالة وفق الفقرة 23 من حكم المحكمة الصادر في 20 ديسمبر 1974، قضية تجارب نووية (نيوزيلندا ضد فرنسا)، الأمر الصادر في 22 سبتمبر 1995 97.
5. موجز الأحكام ، تصريح "شهاب الدين".
6. موجز الأحكام ، تصريح " ويرانانترى".
7. موجز الأحكام ، تصريح " كورما".

سابعا -مقالات من مواقع الانترنت:

1. رسالة الأمين العام بان كي - مون بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، 29 آب/أغسطس، الموقع:
<http://www.un.org/ar/sg/messages/searchstr.asp?newsID=1249>
 2. اليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية (39 آب/أغسطس) ،لنحتضن عالما خاليا من الأسلحة النووية، الأمم المتحدة، 2015/09/12.
[/http://www.un.org/ar/events/againstnucleartestsday](http://www.un.org/ar/events/againstnucleartestsday)
 3. 24 جوليان بيرون: التسلسل الزمني لتجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية و بوليزيا بالمحيط الهادي، على موقع www.france24.com : <http://www.france24.com>
- ### II. المراجع باللغة الفرنسية

1. Michele Alliot-Marie, la dimension Radiologique des essais Nucléaires Française en Polynésie à l'épreuve des farts Ministre de la défense,
2. Bruno Barrillot, interdire les armes Nucléaires « une perspective du pacifique », 2014
3. Lucien Michaud, les essais Nucléaire Française, Bruylant Bruscelles. 1996
4. Rapport N° 3571 de l'assemblée Nationale, cons titution du 4 octobre 1958 sur les incidences environnement et sanitaires des essais Nucléaires effectués par la France entre 1960 et 1996 et éléments de comparaison avec les essais des autres puissances Nucléaires ,
5. Le centre d'expérimentation du pacifique (1963- 1974), ouvrage de référence : Durmo er Bernard, Atolls de l'atome, rennes, Marines éditions, 2004.,.

الفهرس

الموضوع

الآية

الإهداء

الشكر و العرفان

1	المقدمة.....
5	الفصل الأول : الإطار القانوني العام لتجارب النووية.....
6	المبحث الأول :التجارب النووية في العالم.....
6	المطلب الأول :التجارب النووية الفرنسية في العالم.....
7	الفرع الأول : التجارب النووية الفرنسية في الجزائر.....
7	أولا : التجارب النووية في منطقة رقان و عين انكر.....
10	ثانيا : أهداف فرنسا في اختيار الصحراء الجزائرية كمنطقة لتجاربها النووية.....
12	الفرع الثاني : التجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادي.....
13	المطلب الثاني : أهم التجارب النووية في العالم للدول الكبرى الملكة للصناعة النووية... ..
13	الفرع الأول : التجارب النووية الأمريكية.....
13	أولا : قنبلتي هيروشيما و نازاكا.....
14	ثانيا :التجارب الأمريكية في جزر مارشال و نافادا:.....
16	الفرع الثاني : التجارب النووية للاتحاد السفياتي.....
17	المبحث الثاني:أثار التجارب النووية.....
17	المطلب الأول :المسالة القانونية المتأثرة بالتجارب النووية.....
18	الفرع الأول :الأمن النووي.....

18	أولاً: مفهوم الأمن النووي.....
20	ثانياً: أهم خطوط الدفاع التي يقوم عليها الأمن النووي
21	ثالثاً: تأثير التلوث الإشعاعي على الأمن النووي.....
21	الفرع الثاني: الأمان النووي
22	أولاً: مفهوم الأمان النووي
23	ثانياً: أسس الأمان النووي
23	ثالثاً: تمييز بين الأمن النووي والأمان النووي.....
23	الفرع الثالث: الجهود الدولية لتعزيز وتدعيم الأمن و الأمان النووي
23	أولاً: جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية و المجتمع الدولي
26	ثانياً : جهود الجزائر لتعزيز وتدعيم الأمن النووي
28	ثالثاً : تقييم جهود الدولية في الأمن والأمان النووي
29	المطلب الثاني: التلوث الناتج عن التجارب النووية
29	الفرع الأول: تلوث سببه مولدات ضارة
29	أولاً: الإشعاع النووي والحراري والعصف الهوائي.....
32	ثانياً: النفايات النووية
34	الفرع الثاني: خصائص التلوث النووي عن التجارب النووية
34	أولاً: التلوث المدمر
35	ثانياً: تلوث عابر للحدود.....
36	المطلب الثالث: آثار التجارب النووية في مجال الصحي و البيئي.....
36	الفرع الأول: التأثير الإشعاعي على صحة الإنسان.....
39	الفرع ثانياً: تأثير الإشعاع النووي على البيئة

- أولا: أثار التلوث الإشعاعي على التربة (سطح الأرض) 40
- ثانيا: تأثير التلوث الإشعاعي على الماء (البحار و المحيطات) 40
- المبحث الثالث : الحظر القانوني لإجراءات التجارب النووية 42
- المطلب الأول: معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية 43
- الفرع الأول: معاهدة حظر التجارب النووية في الجو، الفضاء الخارجي و تحت الماء.(اتفاقية دولية) 43
- أولا: إبرام معاهدة موسكو 43
- ثانيا: محتوى المعاهدة..... 44
- ثالثا: أهداف المعاهدة..... 44
- رابعا: تقييم المعاهدة: 45
- الفرع الثاني: الاتفاقية السوفيتية-الأمريكية المتعلقة بتحديد التجارب النووية في باطن الأرض(اتفاقية ثنائية) 45
- المطلب الثاني: معاهدة الحظر الكلي لتجارب النووية 46
- الفرع الأول: إبرام معاهدة الحظر الكلي للتجارب النووية 46
- الفرع الثاني : مضمون و أهداف معاهدة الحظر الكلي لتجارب نووية 47
- أولا : مضمون معاهدة الحظر الكلي لتجارب نووية..... 47
- ثانيا: أهداف المعاهدة 49
- الفرع الثالث :تقييم المعاهدة 50
- أولا: المزايا 50
- ثانيا: العيوب 50
- المطلب الثالث :موقف القضاء الدولي من التجارب النووية 51
- الفرع الأول :قضية التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادي..... 51

أولا :دعوى استراليا ضد فرنسا.....	51
ثانيا: دعوى نيوزيلندا ضد فرنسا.....	53
الفرع الثاني :قضية التجارب النووية الأمريكية في المحيط الهادي :	56
الفصل الثاني: المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التجارب النووية.....	57
المبحث الأول: أساس المسؤولية الدولية عن التجارب النووية.....	59
المطلب الأول: العمل الغير المشروع دوليا كأساس لقيام مسؤولية دولية عن التجارب النووية.....	60
الفرع الأول: تطبيق نظرية العمل الغير المشروع دوليا.....	61
أولا :نظرية العمل الغير المشروع كأساس للمسؤولية في القانون الدولي.....	61
1- نظرية العمل الدولي غير المشروع في الفقه الدولي:.....	62
2- نظرية الفعل الدولي الغير المشروع في الاتفاق الدولي:.....	62
3-نظرية العمل الغير المشروع في القضاء الدولي:.....	63
ثانيا :أركان المسؤولية على أساس العمل الغير المشروع:.....	64
1- إسناد الفعل الغير المشروع للدولة.....	64
2- اسناد الفعل المنسوب لدولة يعتبر انتهاك لالتزام دولي:.....	65
3- وقوع الضرر:.....	66
ثالثا :تقييم نظرية العمل الغير المشروع كأساس للمسؤولية الدولية.....	66
الفرع الثاني: مبدأ التعسف في استعمال الحق كأساس للمسؤولية الدولية عن التجارب النووية.....	67

أولاً: مفهوم مبدأ التعسف في استعمال الحق في القانون الدولي 67

ثانياً: موقف الفقه الدولي من نقل مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق الى العلاقات الدولية

..... 68

1 -الفريق المؤيد لنقل مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق الى العلاقات الدولية 68

2- الفريق المعارض لنقل مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق الى العلاقات الدولية : .. 69

ثالثاً: الممارسات الدولية لمبدأ عدم التعسف في استعمال الحق 69

1- في المعاهدات الدولية: 69

2- في القضاء الدولي: 70

رابعا: تطبيق مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق على النشاطات النووية السلمية للدولة 71

الفرع الثالث: مبدأ حسن الجوار كأساس لقيام المسؤولية على الدولة عن التجارب النووية

..... 72

أولاً: مفهوم مبدأ حسن الجوار 72

ثانياً: موقف الفقه الدولي من مبدأ حسن الجوار 73

الفرع الثالث -الممارسات الدولية لمبدأ حسن الجوار 74

اولا - في الاتفاقيات : 74

ثانيا-القضاء الدولي : 74

رابعا: تطبيق مبدأ حسن الجوار في النشاطات النووية 76

- المطلب الثاني: نظرية المخاطر كأساس للمسؤولية في مسألة إجراء التجارب النووية.... 77
- الفرع الأول تطبيق نظرية المخاطر كأساس لقيام المسؤولية الدولية في القانون الدولي.... 77
- أولاً: المقصود بنظرية المخاطر وشموليتها للنشاطات النووية 78
- ثانياً: موقف الفقه الدولي في نظرية المخاطر 78
- 1- الفريق المؤيد لنظرية المخاطر 79
- 2- الفريق المعارض لنظرية المخاطر 80
- ثالثاً: نظرية المخاطر والممارسات الدولية 81
- 1- تطبيق نظرية المخاطر في الاتفاقيات الدولية : 81
- 2 -تطبيق نظرية المخاطر في القضاء الدولي 83
- الفرع الثاني: عناصر المسؤولية على أساس المخاطر 83
- أولاً لضرر العابر للحدود 84
- ثانياً: الخطر 85
- ثالثاً: إسناد الضرر الى الدولة مصدرّة النشاط الخطر 85
- الفرع الثالث : إلتزامات الدولة الناتجة عن تطبيق هذه النظرية 86
- أولاً: الإلتزام بمنع الضرر أو تقليله 86
- ثانياً: الإلتزام بالأخطار 88
- ثالثاً الإلتزام بالتعاون 89
- المبحث الثاني : مسؤولية فرنسا عن تجاربها النووية في الجزائر 91
- المطلب الأول: مسؤولية فرنسا ضد ضحايا التجارب النووية 92
- الفرع الأول: مسؤولية فرنسا الدولية نتيجة خرق اتفاقية جنيف للأسرى 92

- الفرع الثاني: مسؤولية فرنسا الدولية نتيجة خرق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية للمدنيين . 95
- الفرع الثالث: اتفاقية ايفيان و ضحايا التجارب النووية 96
- المطلب الثاني : مسؤولية فرنسا عن التخلص من النفايات النووية في الصحراء الجزائرية
..... 98
- الفرع الأول : الأساس القانوني لتحمل فرنسا المسؤولية الدولية في التخلص من النفايات
النووية 99
- الفرع الثاني: الموقف الرسمي الجزائري و الفرنسي من النفايات النووية عن التجارب
النووية 98
- أولاً:الموقف الرسمي للحكومة الجزائرية من النفايات النووية الفرنسية: 100
- ثانياً:الموقف الرسمي للحكومة الفرنسية 101
- المبحث الثالث :التعويض عن الأضرار الناتجة عن إجراء التجارب النووي 102
- المطلب الأول :صور التعويض عن أضرار التجارب النووية 103
- الفرع الأول :استحالة تطبيق نظرية إعادة الحال الى ما كان عليه 103
- الفرع الثاني :التعويض النقدي 105
- الفرع الثالث: الترضية 107
- المطلب الثاني :مسألة تعويض الجزائريين عن التجارب النووية الفرنسية 107
- الفرع الأول تعويض الضحايا الجزائريين وفق قانون 5 جانفي 2010 108
- أولاً: من حيث المجال الشخصي 108
- ثانياً :من حيث المجال ألزماني والمكاني 109
- ثالثاً : من حيث المجال الموضوعي 111
- رابعاً : من حيث الإجراءات التقاضي 111

112	الفرع الثاني: تعويض الضحايا الجزائريين باللجوء إلى القضاء الدولي
113	أولا : تعويض الدولة الجزائرية كشخص من أشخاص القانون الدولي العام
114	ثانيا: تعويض الأفراد ضحايا التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية
114	ثالثا: الترضية
115	الخاتمة
118	قائمة المراجع
126	الفهرس